المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

التقرير الصناعي العربي

ديسمبر 2008

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

التقرير الصناعي العربي
2008

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

تحت إشراف: الأستاذ عبد الحميد ثامري / إدارة البحوث والتطوير

إعـداد: د. سناء زوالي / خبيرة اقتصادية – إدارة البحوث والتطوير

فريق العمل المشارك:

السيدة انتصار برهان: م. إدارة المعلومات الصناعية

السيد عبد الرحمن بن جدو: م. قسم العلاقات الصناعية والتطوير التكنولوجي

السيد محمد كمال: خبير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بإدارة المعلومات الصناعية

المهندس عبد الرحمان سين: خبير بإدارة البحوث والتطوير

السيد ياسين مطعيش: إدارة المعلومات الصناعية

السيدة فاطمة أوملوك: كاتبة بإدارة البحوث والتطوير

المحتوى

مقدمة 4

الفصل الأول:

نظرة عامة حول مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي والعربي عام 2007 8

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي خلال عام 2007 10

- النمو الاقتصادي العالمي 10
- البطالة 11
- التضخم 13
- التجارة العالمية 13
- أسعار الصرف 13

2-1 تطورات اقتصادات الدول العربية خلال عام 2007 13

- النمو الاقتصادي في الدول العربية 13
- الاستثمار المحلي في الدول العربية 15
- التضخم في الدول العربية 16
- التجارة الخارجية والتجارة العربية البينية 17
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة. 18

الفصل الثاني:

تطورات وتحديات الصناعة في الدول العربية: تحليل شمولي 22

1-2 أداء الصناعة العربية خلال عام 2007 24

- القطاع الاستخراجي 25
- القطاع التحويلي 26
- الصناعة العربية التحويلية مقارنة مع بعض دول العالم 27

2-2 تحديات القطاع الصناعي العربي 28

- التمويل 30
- المعلومات والتكنولوجيا 30
- المنظومة التربوية 30
- بيئة الأعمال 31

2-3 تحسين تنافسية الصناعة العربية 31

الفصل الثالث:

أداء القطاع الصناعي في الأقطار العربية: المزايا والتحديات والآفاق- تحليل قطري. **32**

- المملكة الأردنية الهاشمية 34
- دولة الإمارات العربية المتحدة 42
- مملكة البحرين 50
- الجمهورية التونسية 56
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 64
- المملكة العربية السعودية 72
- جمهورية السودان 80
- الجمهورية العربية السورية 86
- سلطنة عمان 94
- دولة فلسطين 100
- دولة قطر 108
- دولة الكويت 116
- جمهورية مصر العربية 122
- المملكة المغربية 130
- الجمهورية اليمنية 138

الفصل الرابع:

ملاحق إحصائية **144**

مقدمة

إنه لمن دواعي سرورنا أن نقدم لكم التقرير الصناعي العربي 2008 الذي يستعرض مجمل المعطيات والمخرجات والمؤشرات الرئيسية للعام 2007، ثم يتناول التوجهات الفعلية للقطاع الصناعي العربي، ويحلل مسار تطوره خلال الفترة 2001 - 2007.

يتزامن نشر هذا التقرير مع ما تواجهه الدول العربية من تحديات، أهمها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي بسبب أشد اضطراب شهدته الأسواق المالية منذ الحرب العالمية الثانية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد معدلات التضخم والتقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية وارتفاع معدلات البطالة، ثم الآثار الوخيمة لتغيرات المناخ والاحتباس الحراري على واقع ومستقبل الصناعة العربية والاقتصاد العربي عامة.

كما فرضت العولمة إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي توافقا مع الانتشار السريع لاقتصاد المعرفة والابتكار والإبداع والاستثمار في البحث والتطوير وفي مجالات التكنولوجيا الجديدة. مما يضاعف من حدة المنافسة ويعمق من الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة.

إننا لواثقون من أن التنمية الصناعية هي من الوسائل الرئيسة والفعالة لمواجهة هذه التحديات، بل وتحويلها إلى فرص تنموية تفتح آفاق الأمل والعمل للشباب العربي.

في إطار تنفيذ استراتيجيتها الجديدة تقوم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالعديد من الفعاليات المحفزة للتنمية الصناعية لهذه الدول وتعزيز قدرتها التنافسية وإحداث مؤسسات صناعية تعتمد على التكنولوجيا والابتكار والإبداع وذلك من خلال دعم القطاع الخاص ليلعب دورا مهما في تحجيم البطالة والحد من الفقر.

يساهم هذا التقرير في تحقيق هدفنا الرامي إلى تقديم صورة متكاملة عن تطور الصناعة في الدول العربية والقيام بتحليل شامل للقطاع الصناعي وآخر تفصيلي على مستوى القطاع والدولة تحديدا حيث يعتمد هذا التقرير أساسا على البيانات والمعلومات المستقاة من المصادر الوطنية الرسمية حسب التصنيف الدولي (ISIC)، ولعدم توفر كل المعطيات، تم إجراء بعض التقديرات لبعض القطاعات وذلك في أضيق الحدود، وعليه، فإننا نأمل من الدول العربية التي لم ترد في هذا التقرير بسبب عدم حصولنا على البيانات الضرورية، أن تزود المنظمة بالمعلومات المطلوبة للعدد القادم.

كما يسعدنا أن نشير إلى أننا أضفنا ثلاث بلدان عربية في تقرير هذا العام إلى الفصل الخاص بالتحليل القطري، وهي: المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة فلسطين، وبهذا يصل عدد الدول إلى 15 مقابل 12 دولة في العدد السابق، ونود بهذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الجهات المعنية في هذه الدول على تعاونهم المثمر معنا.

ومن جهة ثانية، ولأجل التحسين المستمر لمحتوى التقرير، أضفنا مؤشر صادرات الدول حسب السلع بهدف تحليل الهيكل التجاري الخارجي للدول العربية ونتائجه على أدائها الاقتصادي والصناعي.

كما قمنا في تقرير هذا العام بإضافة جزئية هامة ودالة تتعلق بأهم المزايا التي تتسم بها كل دولة عربية والمعوقات التي تواجه صناعاتها، كما قمنا باقتراح بعض التدابير لتحسين تنافسية صناعاتها.

استعراضا لفحوى هذا التقرير، فإننا نوجز ما يلي:

الفصل الأول:

يقدم صورة موجزة عن اقتصادات الدول العربية خلال عام 2007، ويبدأ باستعراض التطورات الرئيسة التي شهدها الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى تحليل الأوضاع الاقتصادية العربية تبعا لمؤشراتها الاقتصادية الأساسية، وتتلخص نتائج الفصل الأول من التقرير فيما يلي:

سجلت الدول العربية أداء اقتصاديا جيدا للعام الخامس على التوالي، وذلك رغم الظرفية العالمية التي اتسمت بالظواهر الهامة التالية:

- بداية اضطراب الأسواق المالية العالمية نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي.
- ارتفاع مستمر في أسعار المحروقات.
- ارتفاع هام في أسعار المواد الغذائية.

ويرجع أداء الدول العربية الجيد إلى ارتفاع عوائد النفط والمواد الأساسية وإلى الظرفية الدولية وارتفاع الطلب المحلي، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها الحكومات العربية.

فبالنسبة **للدول غير النفطية**، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، نجحت هذه الدول في الحفاظ على وتيرة نمو جيدة. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أهمها، تحسن طلب الدول الأوروبية الذي دعم صادرات الدول غير النفطية، واستمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم التحويلات المالية للعاملين المقيمين في الخارج وارتفاع الطلب المحلي ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

أما بخصوص **الدول النفطية**، فبالرغم من انخفاض معدل نموها من 6.2% عام 2006 إلى 5.8% عام 2007، ظل النمو في معظم هذه الدول جيدا بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، الشيء الذي مكنها من مواصلة تمويل برامج واسعة في البنية التحتية والعقار والخدمات والصناعة والنقل والاتصالات كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى الزيادة في الاحتياطيات الخارجية وفي تغذية الصناديق السيادية لدى هذه الدول.

وقد أصبح الاستثمار الإجمالي المحرك الأول للنمو في الدول العربية عام 2007 حيث ارتفعت حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2007 إلى حوالي 23.5% مقابل 21.6% عام 2006. ويعزى هذا الارتفاع إلى توسع البرامج الاستثمارية في الدول العربية، كما ساهم نمو الاستثمار في زيادة الطلب المحلي بشكل ملحوظ في هذه الدول.

وشهدت الدول العربية ارتفاعا في معدل التضخم عام 2007 حيث بلغ نسبة 7% مقابل 5% عام 2006. كما لوحظ أن دول الشرق الأوسط شهدت أعلى معدلات التضخم الذي أصبح من التحديات الكبيرة التي تواجه هذه الدول.

ويرجع ارتفاع التضخم في الدول العربية إلى تزايد كلفة الطاقة والمواد الغذائية وارتفاع الإنفاق العمومي ووفرة السيولة وتراجع قيمة الدولار.

الفصل الثاني:

يقدم تحليلا شاملا لتطورات القطاع الصناعي العربي حيث يعطي بداية فكرة عن توجهات القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي خلال عام 2007 ثم ينتقل إلى تقديم صورة عن الصناعة العربية التحويلية مقارنة مع بعض دول العالم، ليستعرض بعد ذلك أهم المعوقات التي يواجهها القطاع الصناعي العربي ويختم هذا الفصل بوضع بعض التوصيات لتحسين تنافسية الصناعة العربية.

استمر تحسن أداء قطاع الصناعة في الدول العربية للعام الخامس على التوالي حيث بلغت قيمة الناتج الصناعي العربي حوالي 763 مليار دولار عام 2007 مقابل 640 مليار دولار عام 2006. وقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بنسبة 15% عام 2007 في حين ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بنسبة 14%. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وارتفاع الطلب العالمي على المواد الخام والمنتجات الصناعية نتيجة الظرفية العالمية المؤاتية.

وما ميز قطاع الصناعي العربي خلال السنوات الأخيرة هو أنه على الرغم من انتعاش النشاط التحويلي، تواصل انخفاض مساهمته في الناتج المحلي العربي حيث تراجع من 11.2% عام 2002 إلى 9.8% عام 2007 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى هيمنة القطاع الاستخراجي على الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت حصته من 27% عام 2001 إلى 41% عام 2007.

ومقارنة مع بعض دول العالم، نلاحظ أن القطاع التحويلي العربي لم يستفد كثيرا من الانتعاش الاقتصادي الذي شهده في السنوات الأخيرة. فبينما يمثل القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 34% في الصين و28% في أندونيسيا و25% في سنغافورة و23% في الأرجنتين، لم يتمكن القطاع التحويلي العربي من تجاوز نسبة 10% في الدول العربية كمجموعة إقليمية.

كما تميز القطاع الصناعي التحويلي في الدول العربية بضعف استعمال التكنولوجيا حيث لا تتجاوز نسبة صادرات المنتجات عالية الاستخدام التكنولوجي في إجمالي الصادرات الصناعية للدول العربية 5%، بينما بلغت هذه النسبة 58% في سنغافورة و 40% في الصين و32% في كوريا الجنوبية عام 2006. ويبين ضعف هذه النسبة مدى الصعوبات التي تواجهها عملية تحسين هيكل القطاع الصناعي التحويلي العربي والتي تمثلت في المعوقات التالية:

- نقص في الحصول على التمويل اللازم.
- استعمال محدود للمعلومات والتكنولوجيا.

عدم ملائمة المنظومة التعليمية والتكوين مع حاجيات سوق العمل.

- تباطؤ تحسين بيئة الأعمال العربية (الروتين والبيروقراطية والتشريعات الاستثمارية...).

وفي ضوء ما سبق، وبهدف تنمية أداء القطاع الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي وتعزيز مكانة القطاع الخاص وترقية دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب الأمر مجموعة من التدابير والسياسات الضرورية وقد ذكرت في الفصل الثاني.

الفصل الثالث:

خصص لتحليل الأوضاع حسب كل دولة، حيث يقدم عرضاً حول تطور الصناعة خلال عام 2007 مع التركيز بوجه خاص على الصناعات التحويلية وتطور أهم قطاعاتها خلال الأعوام الأخيرة، ثم يقدم تحليلا حول تطور الصادرات حسب السلع ليختتم بعرض مزايا ومعوقات الصناعة في كل دولة مع اقتراح بعض التدابير لتحسين تنافسيتها.

وفي سياق تحليل الأنشطة الصناعية للدول العربية تم تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف التي يواجهها القطاع التحويلي العربي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الدول النفطية

ترتكز الصناعات التحويلية في الدول النفطية على الصناعات الثقيلة مثل صناعة البتروكيماويات التي تمثل حوالي 60% من الناتج الصناعي التحويلي في السعودية والإمارات وقطر و71% في الكويت.

فبفضل كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا نتيجة توفر موارد النفط والغاز، ويد عاملة أجنبية رخيصة نسبيا، ومشاريع استثمارية واسعة أطلقت خلال الأعوام الأخيرة، أصبحت بعض الدول مثل السعودية والإمارات وقطر من أكبر المنتجين للبتروكيماويات في العالم مما سيعزز من وزن هذه الدول في الأسواق العالمية.

وتشكل صناعة مواد البناء أهم الصناعات الثقيلة الأخرى في الدول النفطية والتي منها صناعة الإسمنت التي تمثل ثاني أكبر صناعة تحويلية في السعودية ومن بين أهم الصناعات في الجزائر، تليها صناعة الصلب التي تشكل ثاني أكبر قطاع تحويلي في قطر (16% من الناتج الصناعي التحويلي) وصناعة الألمنيوم كثاني قطاع تحويلي في الإمارات بينما هو الأول في البحرين حيث يمثل 39% من الناتج التحويلي و50% من إجمالي الصادرات البحرينية.

وتستفيد هذه الصناعات من كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا ومن الطفرة التي يشهدها قطاع البناء في الدول العربية قاطبة.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن الصناعة في الدول النفطية تواجه العديد من التحديات، أ همها:

1. لا تزال الصناعات تعتمد أساسا على الموارد النفطية مما يعرضها لمخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية.
2. تبقى الصادرات ضعيفة التنوع وتعتمد بقوة على المحروقات حيث تمثل الصادرات النفطية نسبة 76% من إجمالي الصادرات في عمان و88% في السعودية، و95% في الكويت و99% في الجزائر. كما تمثل منتجات الغاز السائل ومشتقاته 89% من إجمالي الصادرات في قطر.
3. تتعرض الصناعات المرتبطة بالنفط إلى تنافسية متزايدة ما بين دول الخليج حيث تنتج وتصدر هذه الدول منتجات هيدروكربونية متماثلة.
4. تتسم الصناعات المرتبطة بالنفط بقدرة محدودة على خلق فرص عمل حيث توفر هذه الصناعات فرص عمل لحوالي 1% فقط من القوة العاملة في منطقة الخليج.

كما أن غالبية اليد العاملة في القطاع الصناعي في دول الخليج ذات جنسية أجنبية حيث تمثل 75% من إجمالي العمالة الصناعية في السعودية و83% في قطر و90% في الكويت و99% في الإمارات مما يضاعف من تحدي بطالة المواطنين في هذه الدول.

وبناء على ما تقدم، لابد من اتخاذ الإجراءات التالية:

1. مواصلة الدول العربية استراتيجية تنويع اقتصاداتها وصناعاتها والتخصص أكثر في صناعات ذات قيمة مضافة عالية وحسب المزايا النسبية والتي تمكنها أيضا من إحداث المزيد من مناصب العمل.
2. تأهيل اليد العاملة لمواكبة التطورات التي تشهدها الدول النفطية ومصاحبة استراتيجية تنويع اقتصاداتها وذلك بإصلاح منظومات التربية والتعليم وتكوين اليد العاملة بهدف الاستجابة لحاجيات سوق العمل.
3. مواصلة سياسة تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.
4. استفادة الدول العربية من العوائد النفطية قصد اعتماد استراتيجة تنويع صناعي قائم على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة والتركيز في هذا المجال على الأساليب الحديثة في مجال الإنتاج، مثل العناقيد الصناعية والمراكز الفنية والحاضنات التكنولوجية لتوسيع وتطوير قاعدة الصناعات التحويلية التي تشكل المحرك الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة.

الدول غير النفطية

تتجه معظم الصناعات التحويلية في الدول غير النفطية مثل مصر والأردن وتونس والمغرب إلى صناعات متنوعة نسبيا ومتجهة نحو التصدير. وتمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من القاعدة الصناعية، وتتركز أساسا في الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة التعقيد كالصناعات الغذائية التي تساهم بنسبة 20% من الناتج الصناعي التحويلي في مصر و23% في الأردن وتونس و22% في سوريا و30% في المغرب و50% في اليمن و63% في السودان، تليها صناعات النسيج التي تمثل حوالي 20% من إجمالي الصادرات في سوريا و24% في المغرب و26% في الأردن و30% في تونس.

أما الصناعات التحويلية الأخرى، فتتكون من صناعة الكيماويات وصناعة الإسمنت وصناعات تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية. لقد استطاعت بعض البلدان رفع القيمة المضافة لصناعاتها التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا وتقدما، وخصوصا في قطاعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيات التي تشهد تطورا سريعا في بلدان مثل تونس ومصر والمغرب.

على سبيل المثال، تمثل صادرات صناعة تركيب المكونات الكهربائية والإلكترونية 24% من إجمالي الصادرات في المغرب و27% في تونس، كما يمثل قطاع تركيب السيارات ثلث الناتج الصناعي التحويلي في مصر.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه صناعات الدول غير النفطية تحديات يجب مواجهتها لتعزيز تنافسياتها، منها ما يلي:

1. يمثل الحصول على التمويل وارتفاع تكلفته أهم المعوقات التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
2. تعاني غالبية الصناعات من ضعف الاستثمار وقلة تأهيل اليد العاملة ومن نقص في استعمال التكنولوجيا والطرق الحديثة لتحسين جودة المنتجات وتسويقها.
3. يشكل ضعف دينامية القطاع الخاص أحد المعوقات التي تعاني منها الدول العربية وذلك بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أنجزت والتحسن في بيئة الأعمال.

وبناء على ما تقدم، لابد من اتخاذ الإجراءات التالية :

1. تحسين الهيكل الإنتاجي من خلال استراتيجية التخصص أكثر في صناعات ذات ميزة نسبية لدى هذه الدول.
2. تنمية الصناعات الواعدة مثل المكونات الإلكترونية خاصة في مجال الطيران والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة والابتكار لضمان التنمية المستدامة.
3. وضع سياسات مواتية لاحتياجات واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العنصر الأساسي لخلق فرص عمل وضمان مستقبل المنطقة العربية.
4. تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لدعم القطاع الخاص واستقطاب المستثمرين الأجانب.
5. إصلاح النظام المصرفي قصد تيسير تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع آليات ضمان خاصة وتكثيف الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودعم تكثيف صناديق التمويل المباشر.
6. تنويع أسواق صادرات الدول العربية بهدف التخفيف من الارتباط بالأسواق التقليدية وتفعيل السوق العربية الحرة المشتركة عبر استحداث آلية عربية موحدة لدعم الصادرات العربية البينية.
7. إصلاح المنظومة التعليمية لتتلائم مع متطلبات وحاجيات سوق العمالة العربية وتوفير الشروط اللازمة للحد من هجرة العقول العربية نحو الخارج.

نتمنى على المولى عز وجل، أن يكون هذا التقرير، الذي تضمن مجموعة من البيانات والإحصائيات الموثقة والتحاليل الموضوعية بالإضافة إلى بعض الاستنتاجات، بمثابة قيمة مضافة للقطاع الصناعي العربي وأن يشكل مساهمة علمية فاعلة من المنظمة، والتي قد يحتاجها الباحثون والمستثمرون وأصحاب القرار في توضيح الرؤية حول القطاع الصناعي العربي وسبل تطويره.

ويظل هدفنا النهائي من هذا التقرير هو مساهمة المنظمة في تحقيق التنمية الصناعية للدول العربية التي تشكل الركيزة الأساسية للوصول إلى الأهداف التنموية الشاملة لجميع الدول الأعضاء والرفع من مستوى معيشة ورفاهية الشعوب العربية جمعاء.

محمد بن يوسف
المدير العام

الفصل الأول:

نظرة عامة حول مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي والعربي عام 2007

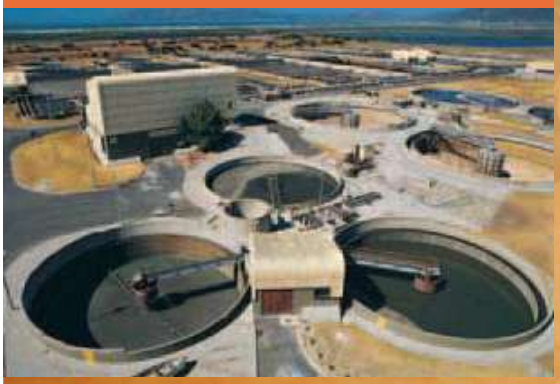

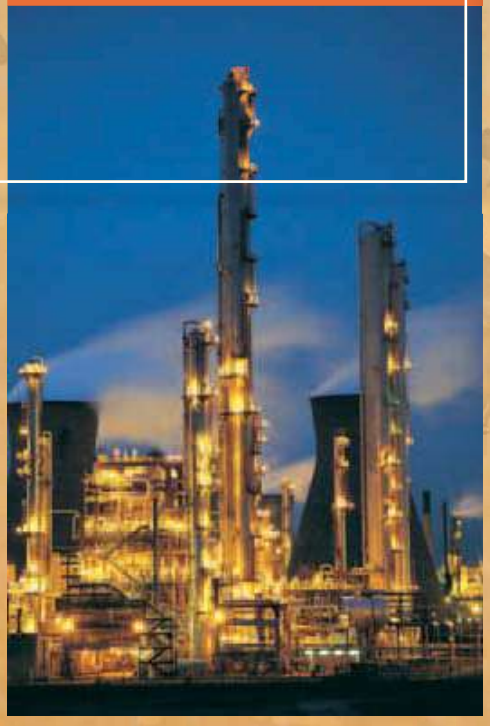

1-1 تطورات الاقتصاد العالمي خلال عام 2007

سجل الاقتصاد العالمي انخفاضا طفيفا خلال عام 2007 حيث بلغ معدل النمو 5% مقابل 5.1% عام 2006[1]. وقد شكل اضطراب السوق المالية، بسبب أزمة القروض الأمريكية أهم كابح لجماح نموالاقتصاد العالمي.

لقد كان لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات سلبية على الدول المتقدمة حيث سجل معدل نموها انخفاضا من 3% عام 2006 إلى 2.6% عام 2007. في حين، ظل النمو الاقتصادي للدول النامية مرتفعا حيث بلغ 8% عام 2007 مقابل 7.9% عام 2006. وقد ساهم في هذا النمو بوجه خاص النمو المتواصل لدولتين ناهضتين هما الهند والصين وكذلك الدول النامية الأخرى بفضل ارتفاع أسعار المواد الأولية وتزايد الطلب الداخلي.

ومن جهة أخرى، أدى ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية إلى تفاقم معدلات التضخم، خاصة في دول اقتصادات الأسواق الناشئة والدول النامية حيث تقلصت القدرة الشرائية لدى الدول المستوردة للمواد الأولية.

النمو الاقتصادي العالمي

شهد النمو الاقتصادي العالمي انخفاضا طفيفا خلال عام 2007 حيث انخفض إلى 5% مقابل 5.1% عام 2006 (جدول 1/1). ويرجع هذا الانخفاض إلى تباطؤ النمو الاقتصادي الأمريكي حيث انخفض من 2.8% عام 2006 إلى 2% عام 2007، وذلك نتيجة لأزمة قروض الرهن العقاري التي تسببت، بالتلازم مع الدين المرتفع للمواطن الأمريكي، وفي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وفي تراجع استثمارات الشركات الأمريكية منذ عام 2006.

وتأثرت الدول المتقدمة بأزمة قروض الرهن العقاري. فبالنسبة لمنطقة اليورو، انخفض معدل النمو من 2.8 % عام 2006 إلى 2.6% عام 2007، وتأثرت أوروبا الغربية بالخسائر التي تكبدتها البنوك نتيجة إحجام الانكشاف في الولايات المتحدة والآثار الانكشافية على أسواق المعاملات بين مصارف وأسواق الأوراق المالية والضغط التصاعدي على اليورو لرفع قيمته أمام العملات الرئيسة الأخرى.

أما فيما يتعلق باليابان، فقد انخفض معدل النمو من 2.4% عام 2006 إلى 2.1% عام 2007. وبالرغم من أن تأثر المؤسسات المالية اليابانية بأزمة الرهن العقاري كان أقل حدة مقارنة بالمؤسسات المالية في منطقة اليورو، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي الياباني بنسبة أكبرنتيجة تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وتراجع معدلات نمو التجارة العالمية.

أما بالنسبة للدول النامية والاقتصادات الناشئة الأخرى، فقد استمر الأداء الاقتصادي فيها بشكل جيد، حيث ارتفع معدل النمو لهذه المجموعة من 7.9% عام 2006 إلى 8% عام 2007 (جدول 1/1).

أما فيما يتعلق بالدول النامية الآسيوية، فقد استمرت في معدلات نمو مرتفعة، حيث بلغت 10% عام 2007 مقابل 9.9% عام 2006، ويعزى ذلك إلى النمو القوي في كل من الصين والهند، واللتان حققتا في عام 2007 معدلات نمو بلغت 11.9% و9.3% على التوالي، ويعكس الانتعاش الاقتصادي في الصين بشكل أساسي، النمو الكبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية والأداء الجيد لصادراتها، كذلك كان الأمر بالنسبة للهند حيث يعزى الأداء الجيد لاقتصادها إلى النمو السريع الذي حدث في قطاع الخدمات وبشكل خاص في تكنولوجيا المعلومات والتوسع في إنتاجها الصناعي.

فيما يتعلق بالقارة الإفريقية، فقد بلغ معدل النمو فيها 6.3% عام 2007 مقابل 6.1% عام 2006، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المعادن التي تنتجها القارة والآثار الإيجابية للاصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى التحسن الذي حدث في إنتاج النفط في نيجيريا وإنتاج حقول النفط المكتشفة حديثا في أنجولا وغينيا الاستوائية.

بالنسبة لرابطة الدول المستقلة، فقد تزايد النمو في هذه المجموعة حيث بلغ 8.6% عام 2007 مقارنة مع 8.2% عام 2006، ويرجع هذا النمو إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية والأداء الجيد للصادرات، إضافة إلى انتعاش الطلب المحلي بسبب زيادة تدفقات رأس المال الخاص.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا، فقد انخفض معدل نموها إلى 5.7% عام 2007 مقارنة مع 6.7 % عام 2006.

أما في منطقة أمريكا اللاتينية، فقد ارتفع معدل النمو في البرازيل من 3.8% عام 2006 إلى 5.4% عام 2007، بينما انخفض في المكسيك من 4.9% إلى 3.2% لذات العامين على التوالي، لكن على مستوى القارة كاملة، ظل معدل النمو قويا بفضل تزايد الطلب المحلي نتيجة تحسن ثقة المستهلكين والمستثمرين الخواص في المناخ الاقتصادي، وأيضا نتيجة الأداء الجيد للصادرات خاصة في ثلاث اقتصادات رئيسة، وهي البرازيل والمكسيك والأرجنتين.

1 توقعات وسياسات عامة، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008

شكل 1/1

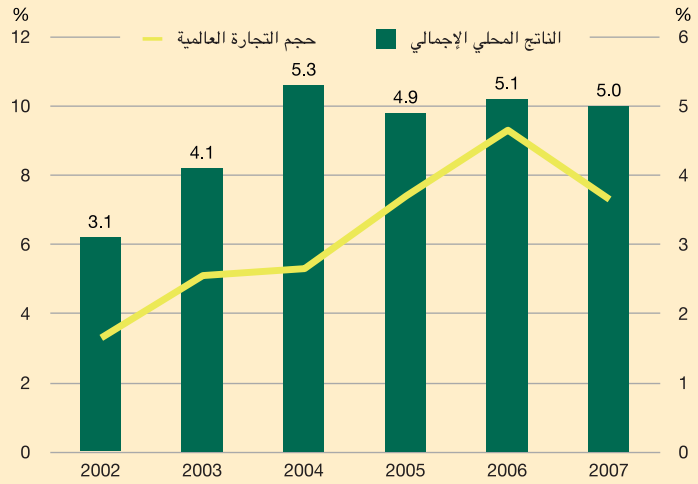

تطورات معدل نمو الاقتصاد العالمي %

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات، اكتوبر **2008**

البطالة

استمرسوق العمل في التحسن خلال عامي 2006 و2007 في العديد من الدول بفضل الظرفية العالمية الجيدة. ففي الدول المتقدمة، انخفضت نسبة البطالة من 5.7% عام 2006 إلى 5.4% عام 2007. إلا أنه ، وفي عدة دول نامية، ظلت معدلات البطالة مرتفعة بالرغم من النمو الاقتصادي الجيد، خاصة في إفريقيا وفي الدول العربية كمجموعة حيث بلغ معدل البطالة في هذه الأخيرة 14 % خلال عام 2007[2] ، ويرجع ذلك إلى أن معدل نمو اليد العاملة في الدول العربية هو الأعلى في العالم.

خريطة 1/1

نمو الاقتصاد حسب المناطق
2006-2007
%

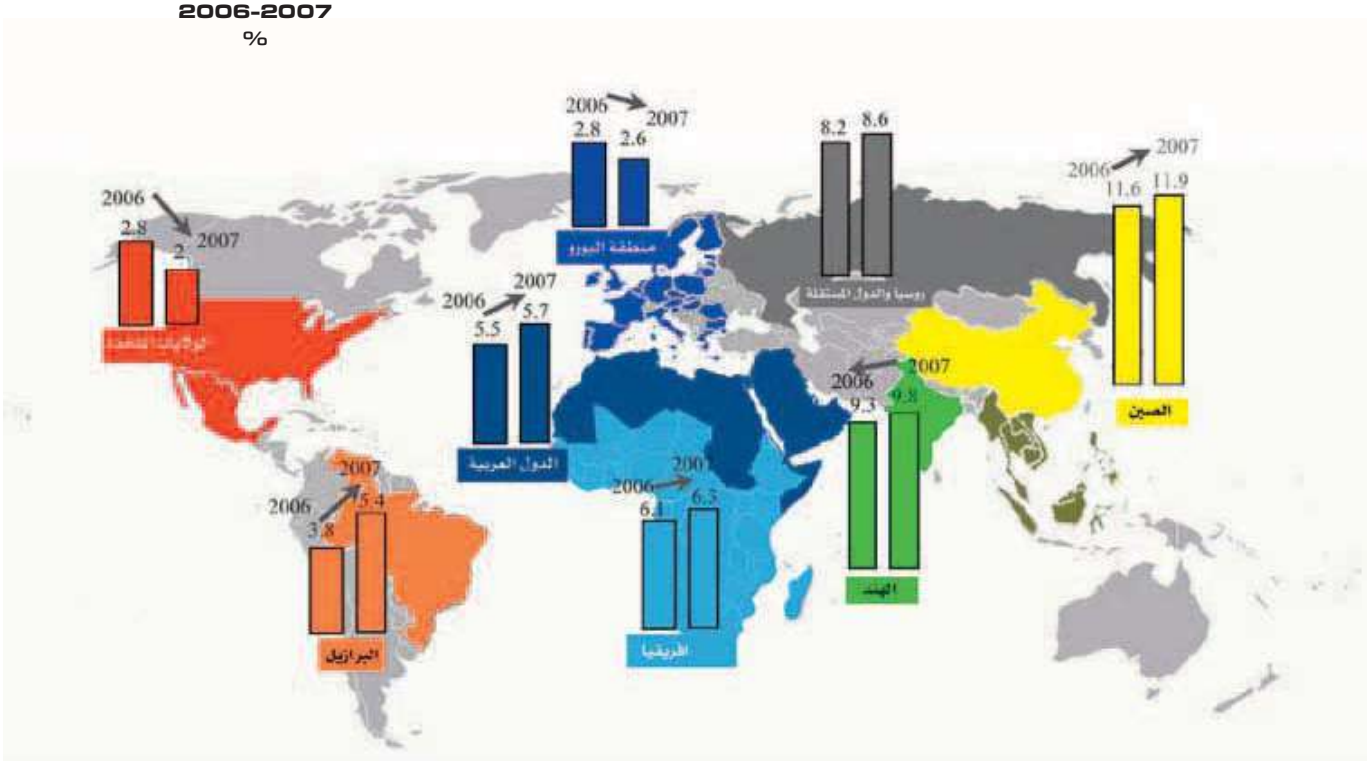

2 البنك الدولي، منظمة العمل العربي، 2008 والتقرير الاقتصادي الموحد 2008.

جدول 1/1: **معدلات نمو بعض المؤشرات الإقتصادية في العالم (%)**

	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي	**5.1**	**5.0**
البلدان المتقدمة	**3.0**	**2.6**
الولايات المتحدة	2.8	2.0
منطقة اليورو	2.8	2.6
اليابان	2.4	2.1
البلدان الناهضة والبلدان النامية	**7.9**	**8.0**
إفريقيا	6.1	6.3
أوروبا الشرقية والوسطى	6.7	5.7
مجموعة الدول المستقلة	8.2	8.6
الصين	11.6	11.9
الهند	9.8	9.3
الشرق الأوسط	5.7	5.9
البرازيل	3.8	5.4
المكسيك	4.9	3.2
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	**9.3**	**7.2**
الواردات		
البلدان المتقدمة	7.5	4.5
البلدان النامية	14.7	14.2
الصادرات		
البلدان المتقدمة	8.4	5.9
البلدان النامية	11	9.5
معدل التضخم		
البلدان المتقدمة	2.4	2.2
البلدان النامية والناهضة	5.4	6.4
معدل البطالة		
البلدان المتقدمة	5.7	5.4
بلدان آسيا المصنعة حديثا	3.7	3.4

المصدر : صندوق النقد الدولي، قاعدة توقعات الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2008.

التضخم

تراجع معدل التضخم في الدول المتقدمة من 2.4% عام 2006 إلى 2.2% عام 2007، في حين ارتفع في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.4% عام 2006 إلى 6.4% عام 2007.

ويرجع هذا الارتفاع إلى تزايد أسعار المواد الغذائية واستمرار تصاعد أسعار النفط العالمية التي تخطت سلسلة متتالية من المستويات القياسية غير المسبوقة وخاصة خلال النصف الثاني من العام حيث تجاوز سعر سلة خامات أوبك حاجز الـ90 دولار/ برميل، كما لامس سعر الخام الأمريكي الخفيف حاجز الـ100 دولار/ برميل خلال شهر نوفمبر ووصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 69.1 دولار/ برميل، وهو أعلى معدل سنوي منذ بدأ العمل بهذا السعر في عام 1987.

كما ساهم الطلب على الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية، ويلاحظ أن دول الشرق الأوسط شهدت أعلى معدلات التضخم نتيجة العوامل التي سبق ذكرها سلفا بالإضافة إلى زيادة السيولة المحلية الناجمة عن الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط والغاز.

التجارة العالمية

تراجع معدل نمو حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات من 9.3% عام 2006 إلى 7.2% عام 2007، وذلك في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي للدول المتقدمة. فقد انخفض معدل نمو الصادرات في تلك الدول من 8.4% عام 2006 إلى 5.9% عام 2007، كما انخفض معدل نمو وارداتها من 7.5% إلى 4.5%. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض معدل نمو صادراتها من 11% إلى 9.5%، كما انخفض معدل نمو وارداتها من 14.7% إلى 14.2%.

أسعار الصرف

نتج عن التوتر الذي لحق الأسواق المالية في الآونة الأخيرة آثار على أسواق الصرف الأجنبي. فقد تسارع انخفاض سعر الصرف الفعلي للدولار الأمريكي مقارنة بما كان عليه في منتصف عام 2007 في ظل أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة وتأثيرها السلبي على معدلات النمو وانخفاض معدلات العوائد في أسواق السندات وزيادة التوقعات بخفض أسعار الفائدة على الدولار.

ولقد تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل معظم العملات الرئيسة الأخرى خلال عام 2007 فسجل الدولار تراجعا أمام اليورو بنسبة 9.2% وذلك مقارنة بانخفاض نسبته إلى أقل من 1% في عام 2006، في حين تحسن سعر الدولار بصورة طفيفة مقابل الين الياباني في عام 2007.

1-2 تطورات اقتصادات الدول العربية خلال عام 2007

سجلت الدول العربية للعام الخامس على التوالي معدل نمو بلغ 5.7% عام 2007 متجاوزة بذلك المستويات المسجلة عام 1990 و بداية عام 2000. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وإلى ارتفاع الطلب الداخلي وإلى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

ولقد حقق النمو أكثر ارتفاعا في الدول المنتجة للنفط بنسبة 5.8% مقارنة بالدول الأخرى التي بلغت نسبة النمو فيها 5.4 % عام 2007. إلا أنه، وإذا كانت النتائج جيدة مقارنة بالأعوام المنصرمة، فلازالت متدنية مقارنة بمناطق أخرى من العالم حيث إن نسبة 5.7% ضعيفة مقارنة مع دول آسيا ودول المحيط الهادي التي سجلت 10 % كمعدل نمو، وكذا دول جنوب آسيا التي بلغ معدل نموها 8.4%.

ولكن من جهة أخرى، ورغم أن نمو المنطقة العربية أضعف من باقي مناطق الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، تمكنت المنطقة إلى حد الآن من أن تصمد أمام أزمة القروض العالمية وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية العالمية.

ولقد ارتفع معدل التضخم في المنطقة العربية عام 2007 حيث تخطى بشكل ملحوظ متوسط الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة وأصبح التضخم من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية . ويرجع هذا الارتفاع إلى استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية كما ساهم تزايد الطلب على الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية. وقد شاهدت دول الشرق الاوسط أعلى معدلات التضخم، ويعزى ذلك في جزء منه إلى العوامل التي ذكرت سابقا، بالإضافة إلى زيادة السيولة الناجمة عن الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط.

النمو الاقتصادي في الدول العربية

حققت الدول العربية أداء اقتصاديا جيدا للعام الخامس على التوالي وذلك رغم الظرفية العالمية التي اتسمت بالأحداث والظواهر الرئيسة التالية :

- اضطراب الأسواق المالية العالمية نتيجة أزمة الرهن العقاري الأمريكي.
- ارتفاع ملحوظ في أسعار المحروقات.
- ارتفاع ملموس في أسعارالمواد الغذائية.

ويرجع هذا الأداء الاقتصادي للدول العربية إلى ارتفاع عوائد النفط

والمنتجات الأساسية وإلى الظرفية الدولية وكذا قوة الطلب الداخلي، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي أقدمت عليها الحكومات العربية.

وبلغ الناتج الإجمالي المحلي للدول العربية 1،45 تريليون دولار خلال عام 2007، مقابل 1،25 تريليون دولار عام 2006، محققا تزايدا بنسبة 16% وهذا ما أدى إلى تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية حيث تزايد من 4188 دولار إلى 4660 دولار، أي بنسبة 11.3% عام 2007 (ملحق رقم 4/1).
ولقد ظلت نسبة النمو الحقيقي جيدة رغم انخفاضها بنسبة بـ 0.1 نقط مئوية مقارنة مع العام السابق حيث بلغت 5.7% عام 2007 مقابل 5.8% عام 2006. ولم يكن لأزمة الرهن العقاري الأمريكي ونتائجها على السوق المالي العالمي إلا تأثيرا محدودا على اقتصادات الدول العربية، وذلك بفضل عوائد النفط والمواد الأساسية من جهة، وقلة اندماج السوق المالي للمنطقة العربية مع السوق المالية العالمية من جهة أخرى مع الإشارة إلى أن نسبة النمو داخل المنطقة العربية تختلف من دولة لأخرى.

معدل النمو في الدول غير النفطية

على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، نجحت الدول غير النفطية في الحفاظ على وتيرة نمو جيدة باستثناء المغرب الذي تأثر بالظروف المناخية. ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أهمها، تحسن طلب الدول الأوروبية الذي دعم صادرات الدول غير النفطية، واستمرار تدفق الاستثمارالأجنبي المباشر، والتحويلات المالية لمواطنيها المقيمين في الخارج وارتفاع الاستثمارات المحلية والطلب الداخلي ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

ففي **مصر**، بلغ معدل النمو 7% عام 2007 بفضل الأداء الجيد للصناعة التحويلية وقطاعات البناء والعقار والسياحة ملحق (2/1)، وتزايد الاستثمار الخاص الذي حقق نموا بنسبة 16.5% عام 2007، في حين لم يتجاوز 10% في الفترة ما بين 2000 و2004. كما بلغت قيمة مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر 8 مليارات دولار عام 2007، مما جعل مصر أهم مستقطب للإستثمار الأجنبي المباشر بعد العربية السعودية والإمارات (ملحق 10/1).

أما في **تونس**، فقد بلغ معدل النمو 6.3% عام 2007، ويعزى هذا الأداء الجيد مباشرة إلى تطور الزراعة وتزايد الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وكذلك إلى استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغ قيمة 3،5 مليارات دولار عام 2007 (ملحق 10/1).

وفي **المغرب**، بلغ معدل النمو 2.7% عام 2007 مقابل 7.8 % في العام الماضي (ملحق 2/1) نتيجة التراجع الكبير في القيمة المضافة للقطاع الزراعي بنسبة 20%، إلا أنه تم التخفيف من آثار تراجع الإنتاج الزراعي بفضل مواصلة نمو قطاعات أخرى كالصناعة التحويلية وقطاع البناء والعقار وتزايد الإستهلاك المحلي.
أما بالنسبة **للأردن**، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، بلغ معدل النمو 6.3 % بفضل الأداء الجيد للصادرات وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بـ1،8 مليار دولار[3] والزيادة في مداخيل السياحة التي بلغت 1،7 مليار دولار، وعوائد العمال الأردنيين المقيمين بالخارج التي بلغت 2،8 مليار دولار (البنك المركزي الأردني).

معدل النمو في الدول المصدرة للنفط

سجل نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط انخفاضا عام 2007 مقارنة مع العام المنصرم، حيث انخفض معدل النمو من 6.2% عام 2006 إلى 5.8% عام 2007، وذلك بسبب الانخفاض الطفيف في إنتاج النفط الخام[4]، مما نجم عنه انخفاض في معدلات النمو لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات الكويت.
إلا أن النمو بقي في معظم الدول النفطية جيدا بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، الشيء الذي مكن هذه الدول من مواصلة تمويل برامج واسعة في البنية التحتية والبناء والخدمات والصناعة والنقل والاتصالات كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى الزيادة في الاحتياطيات الخارجية وفي تغذية الصناديق السيادية لدى هذه الدول.
وأهم ما ميز اقتصادات الدول المصدرة للنفط في الأعوام الأخيرة خاصة خلال عام 2007 هو أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في توسع القطاع غير النفطي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في دول الخليج 7.8% عام 2007 بينما لم يتجاوز متوسط معدل النمو نسبة 4.4% في المرحلة ما بين 1998 و2002 (جدول 2/1).
أما بخصوص **العربية السعودية**، فقد بلغ معدل نمو قطاعها غير النفطي 6.6% عام 2007. وقد مكن ارتفاع عوائد النفط من إنجاز مشاريع استثمارية ضخمة في البنية التحتية ومنها إنشاء أربع مدن اقتصادية مما أدى إلى تنمية قطاعات العقار والتربية والصحة والماء والكهرباء.
أما في **الجزائر**، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى نمو القطاع غير النفطي بنسبة 6% عام 2007. ولقد تمت برمجة مشاريع استثمارية

3 الاونكتاد، قاعدة البيانات، 2008.
4 يرجع هذا الانخفاض إلى محدودية قدرة الإنتاج من جهة، وإلى ما تفرضه الأوبك من حصص على الإنتاج.

جدول رقم 2/1 : **النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي للدول المصدرة للنفط (٪)**

الدولة	1998-2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإمارات	7.0	11.2	12.6	10.8	10.4	8.7
البحرين	4.2	9.1	10.7	11.6	8.0	7.7
الجزائر	4.0	5.9	6.2	4.7	5.6	6.0
العربية السعودية	3.2	3.7	4.6	5.2	6.3	6.6
عمان	4.5	6.5	8.5	7.3	8.4	9.0
قطر	3.7	7.3	24.6	13.1	10.0	10.0
الكويت	7.5	15.3	12.9	11.4	9.0	9.8
ليبيا	3.0	2.6	4.2	5.6	6.0	7.4
مجموع دول الخليج	**4.4**	**6.8**	**8.6**	**7.7**	**7.7**	**7.8**

المصدر: مصادر وطنية، صندوق النقد الدولي،نظرة حول الاقتصادات الإقليمية، ماي 2008.

حكومية ضخمة في قطاعات البناء والنقل والزراعة للسنوات القادمة بمبلغ 22 مليار دولار.

الاستثمار المحلي في الدول العربية

أصبح الاستثمار المحلي المحرك الأول للنمو في الدول العربية عام 2007. بينما كان النمو يعتمد على الاستهلاك المحلي في بداية هذه العشرية، تزايدت نسبة مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة هامة خلال عام 2007، وذلك بفضل ارتفاع مداخيل النفط والمواد الأساسية ووفرة السيولة (شكل 2/1).

وبلغت نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 23.5% عام 2007 مقابل 21.6% عام 2006. ولقد حصلت كل من موريتانيا وقطر على أعلى ترتيب بين الدول العربية حيث بلغت

إطار رقم 1 :

ما هي أسباب ارتفاع التضخم في منطقة الخليج عام 2007 ؟

وفرة السيولة

يعد تصاعد أسعار النفط احد الاسباب الرئيسة لارتفاع معدلات التضخم حيث نتج عن ذلك تزايد هام في عوائد النفط في دول الخليج ووفرة السيولة في هذه الدول بالإضافة الى ارتفاع حجم السيولة بأزيد من 20 % . وهذا ما شجع على نهج سياسات إنفاق حكومي معتبرة و نمو ملحوظ للاستهلاك المحلي.

ارتفاع كلفة العقار والمواد الغذائية

يفسر ارتفاع الأسعار عامة بتزايد كلفة العقار. فحسب صندوق النقد الدولي، ساهمت كلفة البناء بنسبة 67% في التضخم في دول كقطر والإمارات العربية المتحدة كما أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تزايد معدلات التضخم في المنطقة.

انخفاض الدولار

ربطت دول الخليج عملاتها بالدولار كي تحافظ على قيمة عملاتها وتعزز من استقرارها المالي، لكن انهيار قيمة الدولار المسجلة عام 2007 أدى بدوره إلى انخفاض قيمة العملات المحلية. ولقد انخفضت قيمة عملات دول الخليج بأزيد من 37% منذ عام 2002 مما أدى إلى تراجع في القدرة الشرائية لهذه العملات المحلية: إنه التضخم المستورد.

وإن أحد نتائج انخفاض الدولار هو ارتفاع تكلفة استيراد دول الخليج من دول منطقة اليورو واليابان والصين. ومما هو جذير بالذكر أن واردات دول الخليج في ارتفاع متواصل حيث بلغت 376 مليار دولار عام 2007 مقابل 154.5 مليار دولار عام 2003 ، أي زادت بنسبة 143%.

شكل 2/1

مساهمة الإستثمار المحلي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2007
-نقط مائوية-

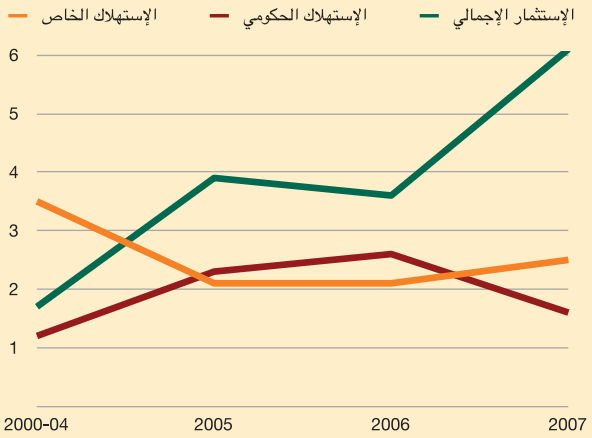

المصدر: البنك الدولي.

هذه النسبة 52.2% [5] و37% على التوالي، تليهما كل من الجزائر والمغرب بنسبة تجاوزت 33%، وسجلت موريتانيا أعلى معدل نمو في قيمة الاستثمار بالأسعار الجارية عام 2007 بمعدل بلغ 63.4%، تليها كل من الجزائر ومصر بمعدل تجاوز35% لكل منهما.

ويعزى ارتفاع معدل الاستثمار في موريتانيا إلى التوسع في قطاع استكشاف النفط، وساهمت عدة مشاريع تتعلق بقطاع الغازالمسال و العقار والبناء السكني والصناعي في نمو استثمارات قطر. أما في الجزائر، فيعزى هذا النمو إلى تزايد الاستثمارات في قطاع البناء والتشييد، كما ساهم تزايد حجم الإقراض الاستثماري و نمو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو الاستثمارالإجمالي في المغرب.

التضخم في الدول العربية

سجل معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ارتفاعا ملحوظا عام 2007، على غرار ما وقع في أغلب الدول النامية أو ذات الاقتصاد الناشئ. وتقدر نسبة ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية بـ 7% عام 2007 مقابل 5% عام 2006. ويفسر هذا الارتفاع بتزايد كلفات الطاقة والمواد الغذائية وارتفاع الإنفاق العمومي ووفرة السيولة وتراجع قيمة الدولار.

ولقد ارتفعت أسعارالنفط إلى أزيد من 100 دولار للبرميل عام 2007 مما رفع من كلفة البنزين والمزوت.

أما بخصوص أسعار المواد الغذائية كالحبوب والزيوت والمواد الذهنية، فقد تضاعفت في عام 2007 مقارنة مع عام2006 [6] . لقد أثرت هذه الزيادة بصفة بالغة في اقتصادات الدول العربية التي تستورد أزيد من 50% من حاجياتها الغذائية. فاليمن تستورد أكثر من 40% من

شكل 3/1

تطور نسبة التضخم حسب المناطق (٪)

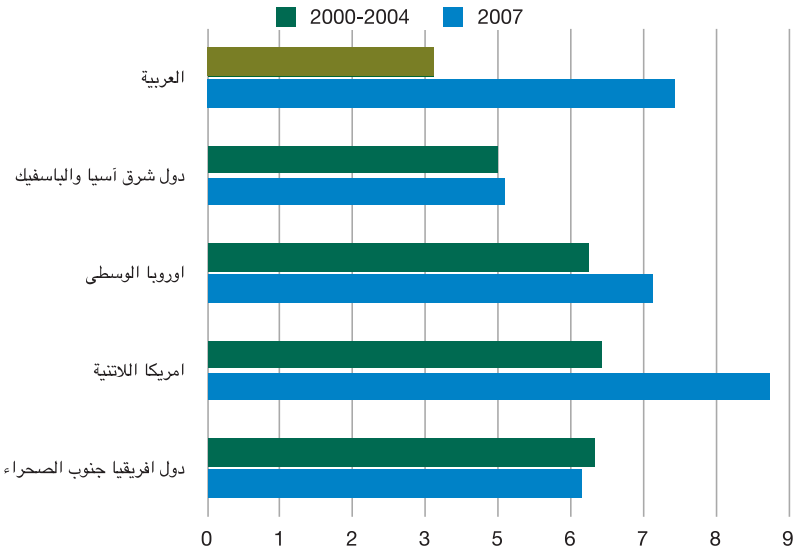

المصدر: قاعدة المعلومات البنك الدولي 2008

5 التقرير اللإقتصادي العربي الموحد 2008

6 يرجع الارتفاع المهول في المواد الغذائية خاصة الحبوب والمواد الذهنية والزيوت إلى ارتفاع كلفات الأسمدة وإلى الاستعمال المكثف للحبوب والبيومحروقات وإلى تراجع المساحات المخصصة لزراعة المواد الغذائية.

شكل 4/1

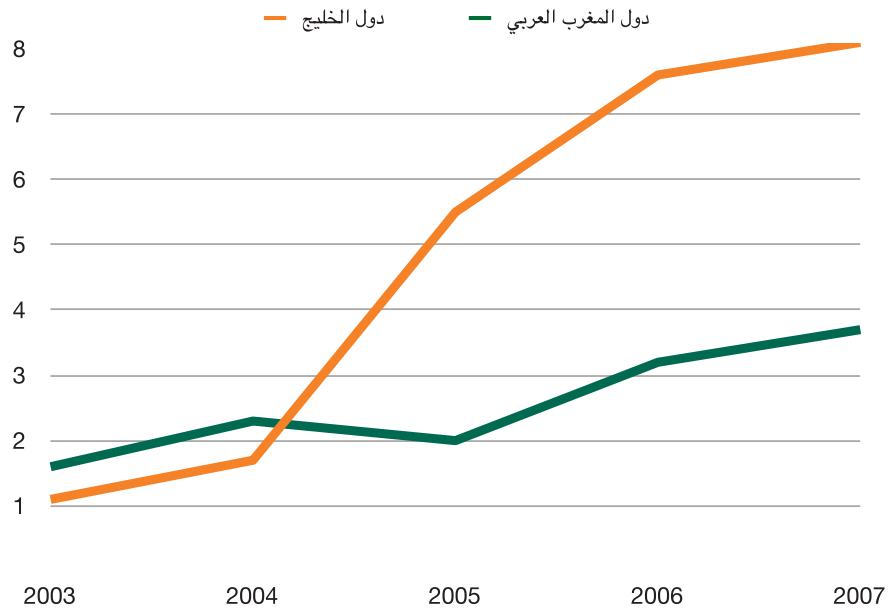

معدلات التضخم في دول الخليج عام 2007 (٪)

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

حاجياتها من المواد الغذائية، وتستورد كل من الأردن ولبنان أزيد من 30% بينما تستورد جيبوتي كل حاجياتها الغذائية، وأثر ذلك في تراجع القدرة الشرائية للمواطن العربي مما أدى إلى اضطرابات اجتماعية في بعض الدول العربية. ولقد شهدت دول الخليج أقوى نسب ارتفاع معدلات التضخم في المنطقة (شكل 4/1 وإطار رقم 1).

التجارة الخارجية والتجارة العربية البينية

الصادرات

بلغت قيمة صادرات الدول العربية 721،3 مليار دولارعام 2007 مقابل 620 مليار دولار عام 2006، أي بزيادة 11.8%. ويفسرهذا الأداء الجيد، في جزء هام منه، بارتفاع مداخيل المحروقات. حيث تمثل الصادرات النفطية أكثر من 80% من إجمالي الصادرات العربية (جدول 3/1).

كما سجلت صادرات الدول غير النفطية نموا هاما خلال عام 2007، وذلك نتيجة لنمو صادرات الصناعة التحويلية نحو أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وآسيا، كما هو الشأن بالنسبة لصادرات تونس التي تزايدت بـ 25% بفضل الأداء الجيد لقطاعات النسيج و المنتجات الكهربائية والإلكترونية. كما حققت صادرات لبنان أيضا تحسنا عام 2007 بنسبة 25%، وذلك بفضل صادرات المجوهرات والمنتجات الغذائية والورق، بالإضافة إلى مصر التي حققت أداء جيدا حيث تزايدت صادراتها التحويلية بنسبة 14% وخاصة منتجات النسيج والحديد والصلب والمواد الكيماوية والبتروكيماوية (شكل 5/1).

الواردات

بلغت واردات الدول العربية من السلع 537،7 مليار دولار عام 2007 مقابل 432.3 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 13.8% مقارنة

جدول رقم 3/1: **هيكل الصادرات العربية لعام 2007**

	2005	2006	2007
إجمالي الصادرات –مليون دولار–	501,2	620,0	721,3
مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات	82.2%	85.4%	83.6%
مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات	17.8%	14.6%	16.4%

المصدر: قاعدة الاحصاءات لوحدة المعلومات الاقتصادية *EIU*، قاعدة الاحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي

شكل 5/1

معدل نمو صادرات
بعض الدول غير النفطية عام 2007

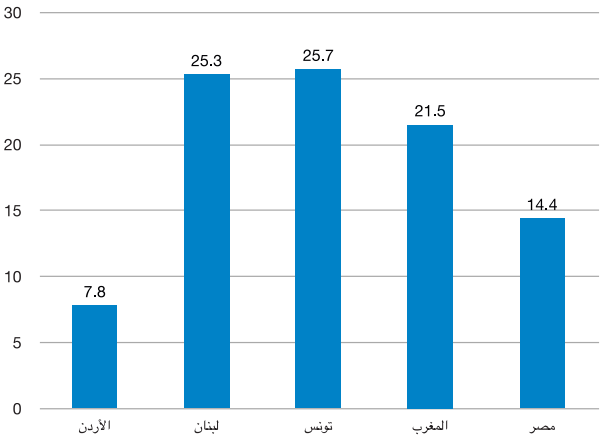

مع عام 2006.

فبالنسبة للدول غير النفطية، سجلت واردات السلع تزايدا ملحوظا في كل من مصر والمغرب ولبنان بنسب 36% و25% و 18% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع فاتورة النفط والمواد الغذائية من حبوب وبذور ومنتجات وسيطة نتيجة تسارع النشاط الاقتصادي في هذه الدول.

أما بخصوص الدول النفطية، بلغت الواردات 347 مليار دولارعام 2007 ، بزيادة قدرها 10.7% مقارنة مع عام 2006، ويعزى هذا إلى تزايد نشاطها الاقتصادي.

التجارة العربية البينية

تتوفر المنطقة العربية على العناصر الجغرافية والثقافية والاقتصادية الكافية لتحقيق تكاملها التجاري. وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات داخل المنطقة في الأعوام الأخيرة، أهمها منطقة التجارة العربية الحرة، إلا أن التجارة العربية البينية لازالت ضعيفة بالنظر إلى المؤهلات التي تتوفر عليها ومقارنة مع مستويات التبادل التجاري التي تعرفها المناطق الاقتصادية في باقي أنحاء العالم.

وعلى سبيل المثال، لا تمثل صادرات السلع داخل المنطقة العربية إلا حوالي 10% من إجمالي صادرات المنطقة وهو مستوى متواضع مقارنة مع ما حققته مناطق أخرى، كالمجموعة الاقتصادية لدول أمريكا الجنوبية (15%) ومنطقة اتحاد دول جنوب شرق آسيا (41%). ويمكن تفسير ضعف التجارة العربية البينية جزئيا بضعف التكامل في بنية الإنتاج حيث تتبادل الدول منتجات متشابهة داخل المنطقة حيث 58% من المبادلات بين الدول العربية هي منتجات نفطية.

كما يمكن تفسير ضعف التجارة العربية البينية بعوامل اخرى منها خاصة الإجراءات الإدارية الطويلة، الحواجز الجمركية وغير الجمركية بالإضافة إلى ضعف لوجستيك النقل والموانئ وهذا بالرغم من الإصلاحات الجاري تحقيقيها في معظم الدول العربية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

واصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقها نحو الدول العربية وبدأت تلعب دورا هاما في اقتصادات الدول العربية بالنظر إلى قدرتها على ترقية الاستثمار الخاص ودعم النمو فيها. فخلال عام 2007 وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 71،56 مليار دولار مقابل 66،90 مليار دولار عام 2006 حيث تزايدت بنسبة 7%.

ويفسر هذا النمو بوفرة السيولة المتأتية من عوائد النفط، والتي تم توظيفها في مشاريع مجدية وكذلك بمناخ الأعمال الجيد في غالبية

شكل 6/1

الإستثمارات الأجنبية المباشرة
في الدول العربية (مليار دولار)

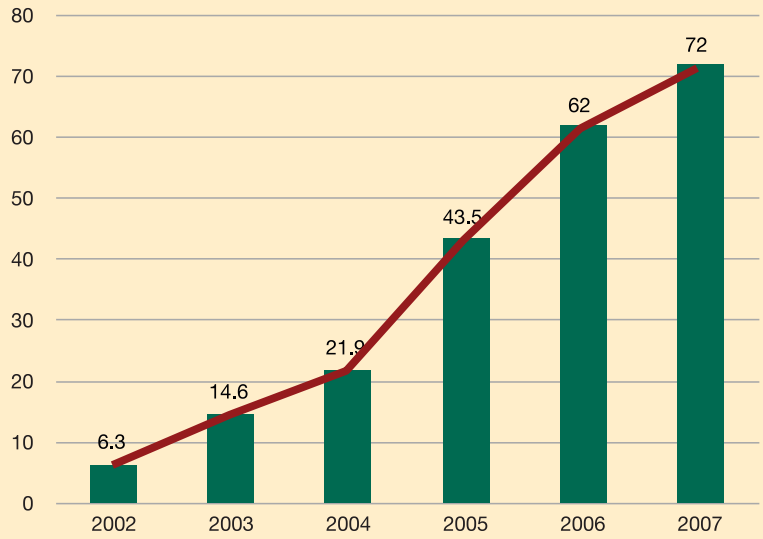

المصدر: ينكتاد 2008

شكل 7/1

تدفق الاستثمارات بين الدول العربية (مليار دولار)

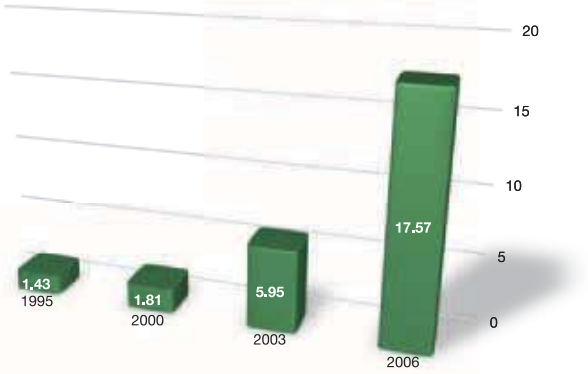

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2007

الدول العربية، بالإضافة إلى تنامي الوعي بأهمية السوق العربية والتفاعل الاقتصادي مع المجال الأوروموتوسطي.

وما ميز المنطقة العربية في السنوات الأخيرة هو تنامي تدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات المباشرة العربية البينية من 1،8 مليار دولار عام 2000 إلى 17،5 مليار دولار عام 2006 حيث ساهمت بحوالي 28% من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (شكل 7/1).

ولقد استقطبت ثلاث دول عربية أهم حصة من تدفقات الاستثمار، فاستقطبت كل من العربية السعودية 24،3 مليار دولار والإمارات 13،3 مليار دولار ومصر 11،6 مليار دولار (جدول 4/1)، أي ما يمثل حوالي ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة العربية. كما تستثمر دول الخليج في الخارج مبالغ هامة حيث 11% من رؤوس أموال هذه الدول تستثمر داخل المنطقة العربية (ينكتاد 2008).

وتعزى هذه الطفرة الكبيرة للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية إلى عوامل عدة أهمها :

• الفائض المالي المتراكم أساسا من العوائد النفطية في البلدان المصدرة للنفط كسبب رئيسي لهذه التدفقات نحو البلدان العربية.

جدول رقم 4/1: **إجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية (مليون دولار)**

الدولة	2005	2006	2007
الاردن	1,774	3,219	1,835
الامارات	10,900	12,806	13,253
البحرين	1,049	2,915	1,756
تونس	782	3,312	1,618
الجزائر	1,081	1,795	1,665
السعودية	12,097	18,293	24,318
السودان	2,305	3,541	2,436
سوريا	500	600	885
عمان	1,688	1,623	2,377
قطر	1,298	159	1,138
الكويت	234	122	123
لبنان	2,791	2,739	2,845
ليبيا	1,038	2,013	2,541
مصر	5,376	10,043	11,578
المغرب	2,573	2,450	2,577
موريتانيا	814	155	153
اليمن	-302	1,121	464
الاجمالي	**45,998**	**66,906**	**71,562**

المصدر: قاعدة الاحصاءات للانكتاد 2008

7 تعتبر مصر الدولة الأكثر اصلاحا في المنطقة العربية لعامي 2006–2007 حسب تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» للبنك الدولي الأعمال كما قررت الجزائر تشجيع الاستثمار الاجنبي عبر تبني مشروع قرار يتضمن عدة إجراءات لتبسيط الإجراءات الإدارية. ويقتضي هذا القانون إمكانية استفادة بعض مشاريع الاستثمار من امتيازات عقارية لمدة 20 عاما قابلة للتجديد وللاستبدال بتعهدات قانونية. كما قرر المغرب تخفيض نسبة الضرائب على الشركات.

شكل 8/1

توزيع الاستثمار العربي البيني حسب القطاعات عام 2006

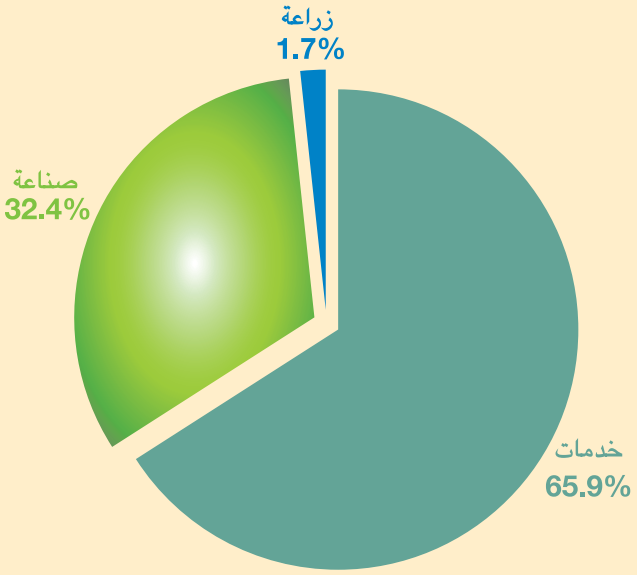

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

• مواصلة سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة في الدول العربية.
• تحسين أساليب الترويج القطرية.
• تحسين مناخ الاستثمار في عدة دول عربية وذلك نتيجة للتدابير الإصلاحية التي نفذتها معظم الدول مثل الخصخصة وإصلاح بعض القوانين والأنظمة لضمان حماية أكثر للاستثمارات العربية والأجنبية[7].
• الارتفاع النسبي لمعدل عائد الاستثمار في بعض المشاريع داخل الدول العربية مقارنة بنظيره في الخارج.
• تزايد طلب بعض الدول كالصين والهند على مصادر الطاقة الطبيعية مثل النفط والغاز والمواد الأساسية.
• تزايد الوعي بأهمية السوق العربية وبالمجال الأورومتوسطي.

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، تتركز الاستثمارات العربية البينية على وجه الخصوص في قطاع الخدمات كالاتصالات والعقار والبنوك وذلك بحصة 66% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، يليها قطاع الصناعة بحصة 32.4% وقطاع الزراعة بحصة 1.7% [8](شكل 8/1).

أما ما يخص القطاع الصناعي، فيحتل قطاع الطاقة في المنطقة المرتبة الأولى.

وتستفيد صناعات مواد البناء، كالزجاج والإسمنت والمعادن من وتيرة النمو التي يشهدها قطاع البناء والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية حيث تم إنشاء وتوسيع أزيد من 60 مشروعا في دول البحرالأبيض المتوسط.

فيما يخص الصناعات الأساسية أوالثقيلة، كصناعات الحديد والصلب والكيماويات والبلاستيك والأسمدة، فقد جذبت أيضا العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2007.

ولقد استقطب قطاع الألمنيوم العديد من المشاريع الجديدة خاصة في الجزائر. ، كما عرف إنتاج الأسمدة قفزة هامة حيث استقطب عدة مشاريع جديدة خاصة في مصر والمغرب والأردن بفضل وفرة الفوسفات والغاز الطبيعي.

لكن على العموم، بقي تدفق الاستثمارات في الصناعات التحويلية كالنسيج والسيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والصناعات الغذائية غير كاف لتحقيق أثرواسع على اقتصادات الدول العربية بهدف الوصول إلى تنمية حقيقية.

ويعزى النقص في جذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي إلى عدة عوامل، أهمها :

1- تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الإدارية والتشريعية الخاصة بالاستثمار عامة والاستثمار الصناعي خاصة حيث يعاني المستثمرون كثيرا من الإجراءات الإدارية الطويلة والروتينية المعقدة لاسيما عند طلب الحصول على تراخيص الاستثمار مما يتطلب الكثير من الوقت والجهد ويؤثر سلبا على تنفيذ خطط الاستثمارلأصحاب المشاريع.

2- صعوبة الحصول على القروض خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة. فبالرغم من تزايد البنوك الخاصة ، تبقى البنوك الحكومية مهيمنة على السوق، الشيء الذي يقلل من التنافسية ومن وفرة وتنوع الموارد المالية.

8 الهيئة العامة للاستثمارات لمصر، تقرير 2007.

شكل 9/1

عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب القطاعات عام 2007

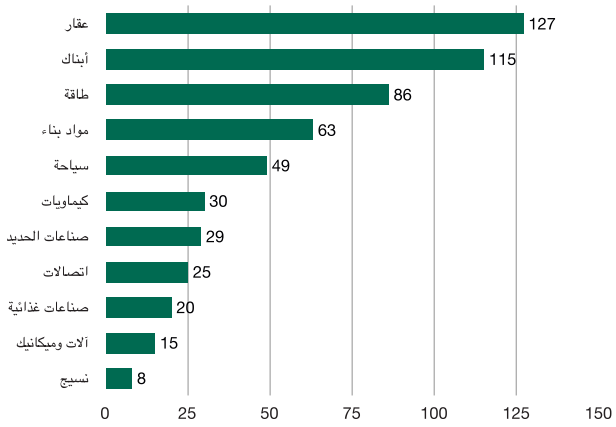

المصدر: قاعدة بيانات شبكة أنيما
(*ANIMA Network Database*)

3- نقص في المعلومات والإحصاءات حول المعطيات اللازمة للاستثمار الصناعي حيث يعاني المستثمرون من نقص في الوثائق والإحصاءات في مجال الاستثمار التي تمكنهم من التخطيط العلمي السليم لمستقبل استثماراتهم.

4- نقص في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية حيث بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل توفير الهياكل والتجهيزات والخدمات وإنشاء مناطق حرة، إلا أنها لازالت تعتبر من أكبر المعوقات التي يعاني منها المستثمرون.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في توفيرالموارد المالية الضرورية لتنمية الاستثمار المحلي وتحسن من مناهج الإدارة والتسيير كما تعمل على نقل التكنولوجيا وتعزز من المهارات الفنية و تنافسية الصناعات المحلية وتوفير مناصب عمل جديدة. لهذا ينبغي أن تضع الدول العربية موضوع الاستثمار من أولوياتها التنموية الحالية عبر توفير مناخ سليم لتطويروتعزيز دورالقطاع الخاص وتحسين الإطار التشريعي المتعلق ببيئة الأعمال وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي.

كما ينبغي أيضا تعزيزالتعاون جنوب–جنوب من خلال دعم الشراكة بين المؤسسات و تسريع وتيرة التكامل الإقليمي بهدف الرفع في حجم الأسواق ونجاعة ومردودية مشاريع الاستثمار.

من أجل تحفيز الاستثمارات الصناعية، من الضروري أن يتم :

1- تكثيف ومواصلة الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتشريعات الخاصة بالاستثمار.

2- مواصلة تحسين الحكامة الاقتصادية من أجل شفافية أكثر في السياسات والقوانين الاستثمارية.

3- تفعيل دور القطاع المالي لتوفير القروض اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4- تحسين الخدمات والدراسات والإحصاءات القطرية لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

5- تحسين مناهج التعليم وتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العاملين والكوادر المحلية بهدف مواكبة التطورات العالمية وتلبية حاجيات المستثمرين.

6- القيام بمبادرات على النطاق الإقليمي عبرتطبيق محتوى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتوفير مناخ أعمال ملائم وإقامة هيئات موحدة لترويج الاستثمار.

كيف هو وضع الإصلاحات الهيكلية في الدول العربية ؟

بادرت الدول العربية إلى تنفيذ سلسلة واسعة من الإصلاحات للرفع من معدل النمو وتحسين بيئة الأعمال. ولقد شملت هذه الإصلاحات مجالات عدة تتعلق بالمبادلات التجارية وبيئة الأعمال والحوكمة.

فمن جهة، يلاحظ انخفاض في الرسوم الجمركية وتقلص زمني في عمليات التصدير والاستيراد، إلا ان الحواجزغيرالجمركية لازالت قائمة بسبب ضعف في تنظيم الموانئ وقلة وسائل النقل واللوجستيات. ومن جهة أخرى، فرغم التحسن الملحوظ في بيئة الأعمال في بعض الدول كمصر و السعودية، لم ترق المنطقة العربية إلى مستوى الإصلاحات التي أنجزت في مناطق أخرى. فحسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008" للبنك الدولي، صنفت الدول العربية في الثلث الأخير من دول العالم من حيث تنفيذ الإصلاحات بهذا الشأن.

ولتجاوز هذا الوضع، هناك ضرورة لتنفيذ مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى محاربة الرشوة وإصلاح نقائص النظام التشريعي والإداري وضمان حقوق الملكية والحد من الإجراءات البيروقراطية. وفي هذا الإطار، لابد للدول العربية الاستفادة من أداء اقتصادها العام الجيد لمواجهة المشاكل القائمة التي تتعلق بمستوى البطالة المرتفع وبالنقص في دينامية ودور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية. فعلى السلطات الحكومية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار وتخفيض كلفة المبادلات التجارية والتخفيف من حجم تدخل القطاع الحكومي في الاقتصاد وتبسيط قوانين سوق العمالة وإصلاح منظومة التربية والتعليم وتدارك النقص الحاصل في المؤهلات المهنية للعاملين و الكوادر المتوفرة في سوق العمالة العربية.

الفصل الثاني:

تطورات وتحديات الصناعة في الدول العربية:
تحليل شمولي

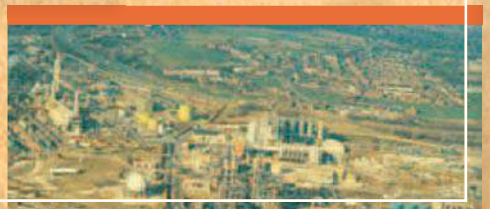

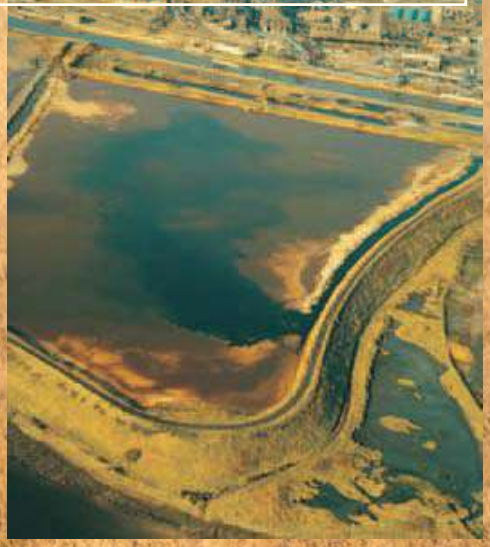

1-2 أداء الصناعة العربية خلال عام 2007

يواصل القطاع الصناعي للسنة الخامسة نموه بفضل ارتفاع أسعار المحروقات والظرفية الدولية المؤاتية حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي 742،9 مليارددولار عام 2007 مقابل 601،5 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة تزايد 15%.

إلا أن نسبة النمو هذه سجلت تراجعا ملحوظا حيث بلغت 35% و 22% عامي 2005 و 2006 على التوالي، (شكل 2/2)، ويعزى تباطؤ نسبة نمو القطاع الصناعي إلى انخفاض إنتاج النفط في أغلب الدول العربية المصدرة للنفط[9] خلال عام 2007، مما أثر على نسبة نمو القطاع الصناعي الاستخراجي العربي.

وعلى الرغم من ذلك، استمر القطاع الصناعي في احتلال الصدارة

شكل 1/2

تطور القطاع الصناعي في الدول العربية: أداء جيد يتناسب وارتفاع أسعار النفط

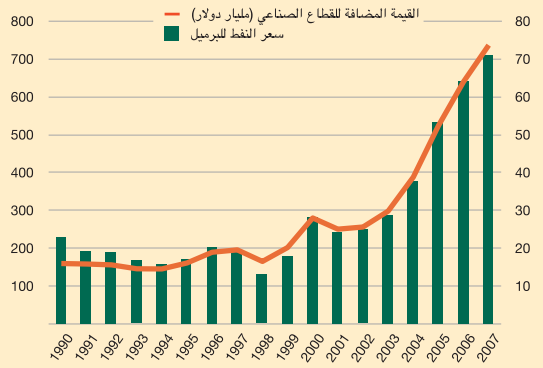

المصدر: مصادر وطنية وقاعدة بيانات الأمم المتحدة والأوبيك.

شكل 2/2

تطور النمو في القطاع الصناعي العربي

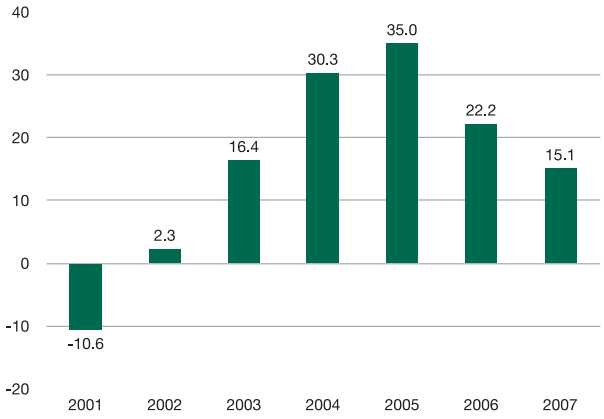

جدول 1/2: **القيمة المضافة للقطاع الصناعي (مليار دولار)**

عام	إجمالي القطاع الصناعي		إجمالي القطاع الاستخراجي		إجمالي القطاع التحويلي	
	القيمة	(%)ن.م.إ *	القيمة	(%)ن.م.إ	القيمة	(%)ن.م.إ
1992	156,1	32.2	105,8	21.8	50,3	10.4
1993	145,8	29.9	96,9	19.9	48,9	10
1994	145,4	29.2	92,0	18.5	53,4	10.7
1995	161,2	30.2	103,4	19.4	57,8	10.8
1996	189,5	32.5	127,3	21.8	62,2	10.7
1997	195,8	32.3	129,6	21.4	66,2	10.9
1998	165,2	29.5	97,8	18	67,4	11.5
1999	201,9	33.6	131,3	22.2	70,6	11.4
2000	280,1	41.7	208,9	31.1	71,2	10.6
2001	250,5	37.9	179,5	27.3	71,0	10.6
2002	256,2	38.2	179,9	27	76,3	11.2
2003	298,2	40	216,9	29.2	81,3	10.8
2004	388,0	44.2	294,1	33.7	93,9	10.5
2005	523,8	48.9	414,0	38.8	109,8	10
2006	640,2	48.9	492,7	39.2	123,8	9.8
2007	742,9	51.1	601,5	41.2	141,4	9.68

المصدر: مصادر وطنية وقاعدة بيانات الأمم المتحدة.

ن.م.إ(%): نسبة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي *

9 بلغ انخفاض إنتاج النفط بنسبة 3,38% في الكويت و4,25% في السعودية و1,5% في الإمارات عام 2007.

شكل 3/2

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي العربي

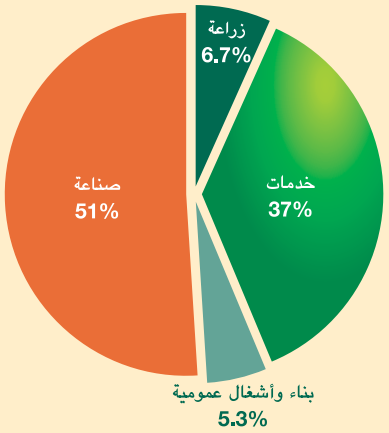

المصدر: التقرير الاقتصادي الموحد 2008

في النشاط الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2007 حيث ساهم بنسبة 51% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. ويعزى هذا الأداء الجيد أساسا إلى أهمية القطاع الاستخراجي الذي ساهم لوحده بنسبة 41،2% من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2007 (شكل 3/2).

القطاع الاستخراجي

واصل القطاع الاستخراجي للعام الخامس على التوالي أداءه الجيد حيث تزايدت قيمته المضافة من 492،7 مليار دولار عام 2006 إلى 601،5 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة 15%. ويرجع هذا التزايد إلى ارتفاع أسعار المحروقات على المستوى العالمي.

ولقد استمرت أسعار النفط العالمية في التصاعد خلال عام 2007 وبلغت بذلك مستويات قياسية غير مسبوقة خاصة خلال النصف الثاني من هذا العام حيث تجاوز سعر سلة خامات أوبك حاجز الـ90 دولارا للبرميل ولامس سعر الخام الأمريكي الخفيف حاجز الـ100 دولار للبرميل خلال شهر نوفمبر، كما وصل المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 69،1 دولار للبرميل، وهو أعلى معدل سنوي منذ بدأ العمل بهذا السعر في عام 1987.

ولقد كان للعوامل الجيوسياسية والاختناقات في طاقات التكرير والمضاربات وانخفاض قيمة الدولار، تأثير هام على حركة الأسعار الاستثنائية خلال السنة بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على السوق المتمثلة في العرض والطلب.

شكل 4/2

تطور سعر النفط برنت للبرميل
(يناير 1990 – يناير 2008)

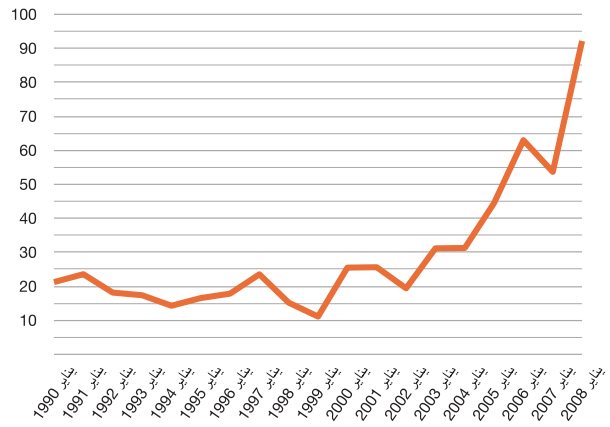

المصدر: أوبك

إلا أنه، وكما يظهر أسفله، انخفضت نسبة نمو القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي من 24،7% عام 2006 إلى 15% عام 2007، ويعزى تباطؤ النمو إلى الانخفاض النسبي في إمدادات الدول العربية المصدرة للنفط.

ولقد تقلصت امدادات دول أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال عام 2007، وللمرة الثانية منذ عام 2002، حيث وصلت إلى 35.3 مليون برميل/ يوم، إذ بلغ حجم التراجع 0.2 مليون برميل/ يوم، أي حوالي 0.6% بالمقارنة مع مستوى الإمدادات في عام 2006، كما هو موضح في الجدول.

شكل 5/2

نمو القطاع الصناعي الاستخراجي (٪)

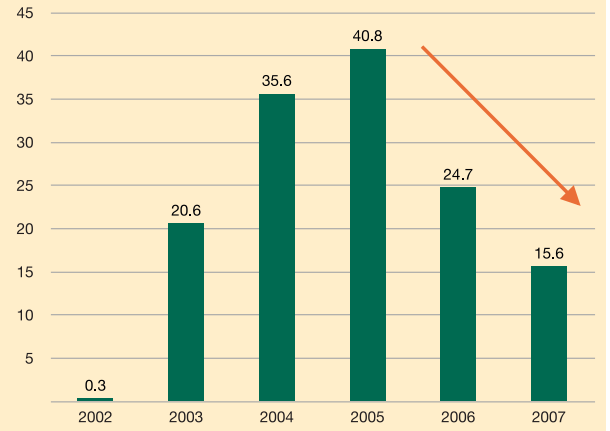

جدول رقم 2/2: **انتاج النفط الخام لبعض الدول العربية النفطية (مليون برميل في اليوم)**

الدولة	2005	2006	2007	تغير 2007/ 2006
الجزائر	1,352	1,368	1,371	0.22
العراق	1,853	1,957	2,183	11.55
الكويت	2,573	2,664	2,574	-3.38
ليبيا	1,693	1,751	1,673	-4.45
قطر	765	802	845	5.36
السعودية	9,353	9,207	8,816	-4.25
الإمارات	2,378	2,568	2,529	-1.52

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية ،أوبك،2007

شكل 6/2

امدادات دول الاوبك من النفط والغاز الطبيعي (مليون برميل في اليوم)

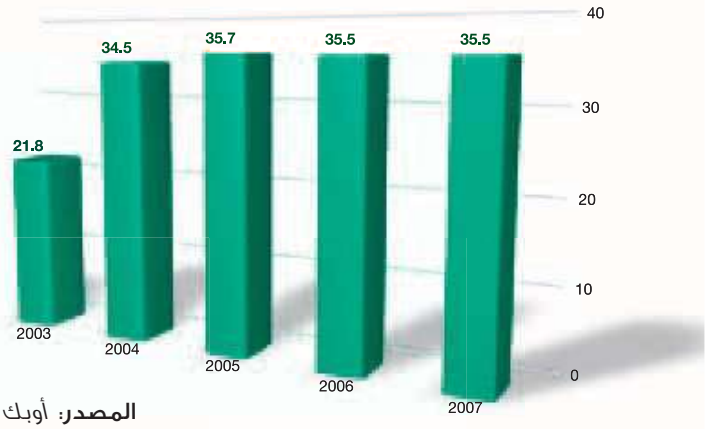

المصدر: أوبك

أما فيما يخص إنتاج النفط الخام في الدول العربية النفطية، يلاحظ انخفاض بالنسبة لكل من السعودية والكويت والإمارات بـ 4.25% و3.38% و1.52% على التوالي مقارنة مع العام الماضي.

إلا أنه وبالرغم من تباطؤ نسبة نمو قيمته المضافة، استمر القطاع الاستخراجي في المساهمة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي للدول العربية حيث تزايدت نسبته في الناتج المحلي الإجمالي بنقطتين مائويتين، أي من 39% خلال عام 2006 إلى 41% خلال عام 2007.

تزايدت أهمية القطاع الاستخراجي في النشاط الاقتصادي في أغلب الدول النفطية حيث ارتفعت نسبة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 34 % عام 2001 إلى 45% عام 2007 ، وفي الكويت من 43% عام 2001 إلى 56% عام 2007 كما ارتفعت هذه النسبة في ليبيا من 35% إلى 82%.

شكل 7/2

مساهمة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية (%)

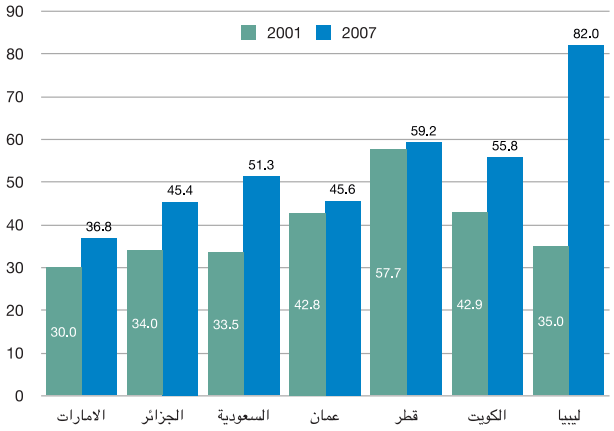

المصدر: حسابات من الملحق (4/2) والملحق (3/2)

ويتأكد مما تقدم أن ارتفاع عوائد النفط ضاعف ارتباط اقتصادات الدول النفطية بالموارد الطبيعية مما ينذر بتأخير الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الضرورية الرامية إلى تنويع اقتصاداتها.

القطاع التحويلي

واصل القطاع التحويلي أداءه الجيد خلال عام 2007، حيث بلغت قيمته المضافة حوالي 141،4 مليار دولار مقابل 123،8 مليار دولار عام 2006، أي بزيادة 14.3%. ويرجع هذا الاداء إلى الظرفية

شكل 8/2

القيمة المضافة للقطاعات التحويلية في الدول الأعضاء (مليون دولار)

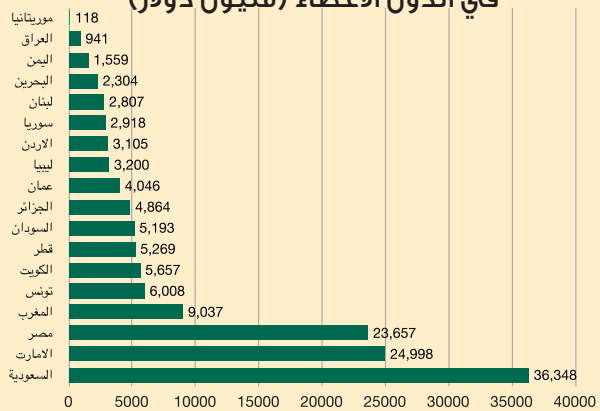

المصدر: بيانات وطنية ودولية

شكل 9/2

نمو القطاع التحويلي
في بعض الدول غير النفطية (٪)

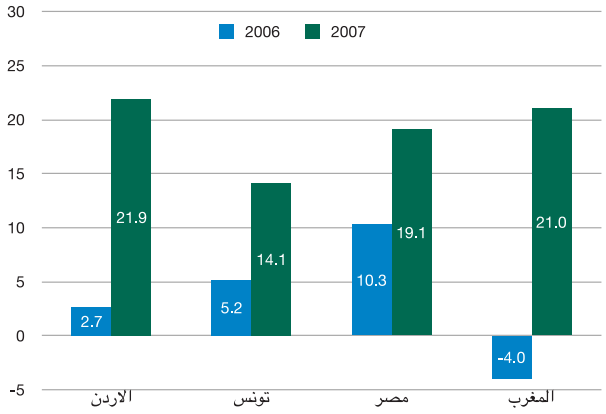

العالمية الجيدة بفضل ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات الصناعية التحويلية العربية والإصلاحات الاقتصادية التي حققتها الحكومات العربية.

واحتلت كل من العربية السعودية والإمارات الصدارة حيث تمثل هذه الدول لوحدها 40% تقريبا من القيمة المضافة للصناعة التحويلية لمجموع الدول العربية، وهذا بفضل صناعاتها البتروكيماوية.

أما بخصوص مصر، فتساهم صناعاتها المتنوعة في تحقيق قيمة مضافة هامة نسبيا كما هو مبين أسفله.

كما سجلت كل من الأردن والمغرب وتونس معدل نمو جيد للقيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي بنسبة 21% و21.9% و14% على التوالي، وهذا بفضل الجهود التي تبذلها هذه الدول لتنويع صناعاتها و تحسين تنافسيتها (شكل 9/2).

إلا أنه ومن جانب آخر، ظلت نسبة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة متواضعة (9.6%عام2007) كما سجلت نسبة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا متواصلا منذ عام 2002، وذلك بسبب هيمنة نسبة القطاع الصناعي الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام الأخيرة (شكل 10/2).

الصناعة العربية التحويلية
مقارنة مع بعض دول العالم

على الرغم من تزايد نسبة نموالاقتصادات العربية في السنوات الأخيرة، نلاحظ أن القطاع التحويلي العربي لم يستفد كثيرا من هذا الانتعاش . فبينما يمثل القطاع الصناعي التحويلي نسبة 34% في الناتج المحلي الإجمالي في الصين و28 % في أندونيسيا و25% في سنغافورة و23% في الأرجنتين، لم يتمكن القطاع التحويلي من تجاوز

شكل 10/2

تطور مساهمة القطاع الصناعي التحويلي
من الناتج المحلي الإجمالي العربي (٪)

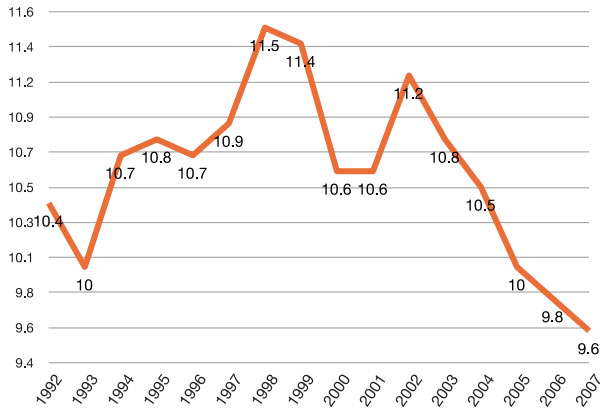

المصدر: حسابات من ملحق رقم (1/1) وملحق (1/2)

شكل 11/2

تطور نسبة القطاع التحويلي والاستخراجي
في الناتج المحلي الإجمالي العربي (٪)

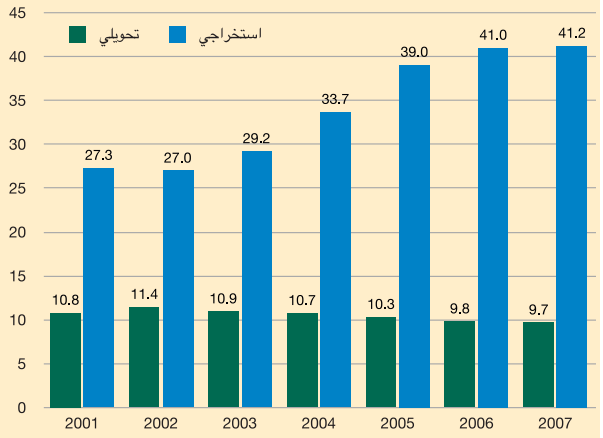

عتبة 10% في الدول العربية كمجموعة (شكل 2/2).

كما يتميز القطاع الصناعي التحويلي في الدول العربية بضعف استخدام التكنولوجيا حيث لا تتجاوز نسبة صادرات المنتجات عالية الاستخدام التكنولوجي في إجمالي صادرات الصناعات التحويلية للدول العربية 5%، بينما بلغت هذه النسبة إلى 58% في سنغافورة و 40% في الصين و32% في كوريا الجنوبية عام 2006.

وكما نرى في الخريطة رقم (1/1) فبالنسبة للدول النفطية تتركز الصناعات التحويلية عامة على الصناعات الثقيلة مثل صناعة البتروكيماويات التي تمثل 60% من الناتج الصناعي التحويلي في

شكل 12/2

نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول العالم

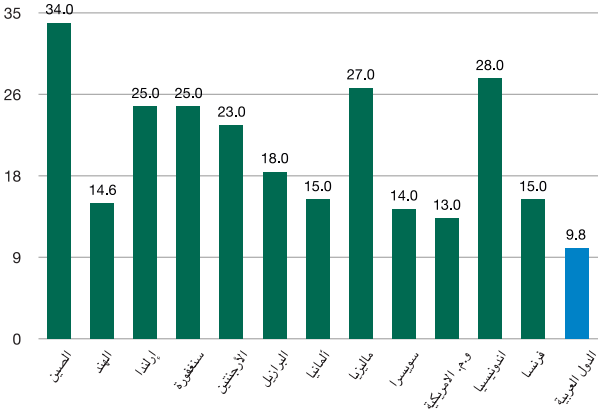

المصدر: قاعدة البيانات للأمم المتحدة والبنك الدولي.

السعودية والإمارات وقطر و71% في الكويت، كما تشكل صناعة مواد البناء أهم الصناعات الثقيلة الأخرى في الدول النفطية منها صناعة الأسمنت والحديد والصلب.

أما بالنسبة للدول غير النفطية تتجه معظم الصناعات التحويلية إلى صناعات متنوعة نسبيا ولكنها تتركز أساسا في الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة أوالمتوسطة التعقيد كالصناعات الغذائية التي تساهم بنسبة 20% من الناتج الصناعي التحويلي في مصر و23% في الأردن وتونس و22% في سوريا و30% في المغرب و63% في السودان، تليها صناعة النسيج التي تمثل حوالي 20% من إجمالي الصادرات في سوريا و24% في المغرب و26% في الأردن و30% في تونس (خريطة 2/1).

أما الصناعات التحويلية الأخرى، فتتكون من صناعة الكيماويات وصناعة الأسمنت، إلا أنه استطاعت بعض البلدان من رفع القيمة المضافة لصناعاتها التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا وتقدما كالصناعات الميكانيكية والكهرباء والإلكترونيات التي تشهد تطورا سريعا في بلدان مثل : تونس، المغرب، مصر وعلى سبيل المثال، تمثل صادرات صناعة تركيب المكونات الكهربائية والإلكترونية 24% من إجمالي الصادرات في المغرب و27% في تونس (خريطة رقم 2/1).

ويبين ضعف نسبة القطاع التحويلي في النشاط الاقتصادي العربي مدى صعوبة تحسين الهيكل الصناعي التحويلي وذلك بسبب المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصناعية في الدول العربية.

2-2 تحديات القطاع الصناعي العربي

تحتل الصناعات الصغيرة والمتوسطة موقعا استراتيجيا في دعم التنمية الاقتصادية للدول العربية حيث تعتبرالمحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي من خلال تحقيق قيمة مضافة عالية ودعم الابتكار وتحسين الإنتاجية.

كما تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالنظرإلى حجمها بالمرونة

شكل 13/2

نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا العالية في إجمالي صادرات الصناعة التحويلية (2006)

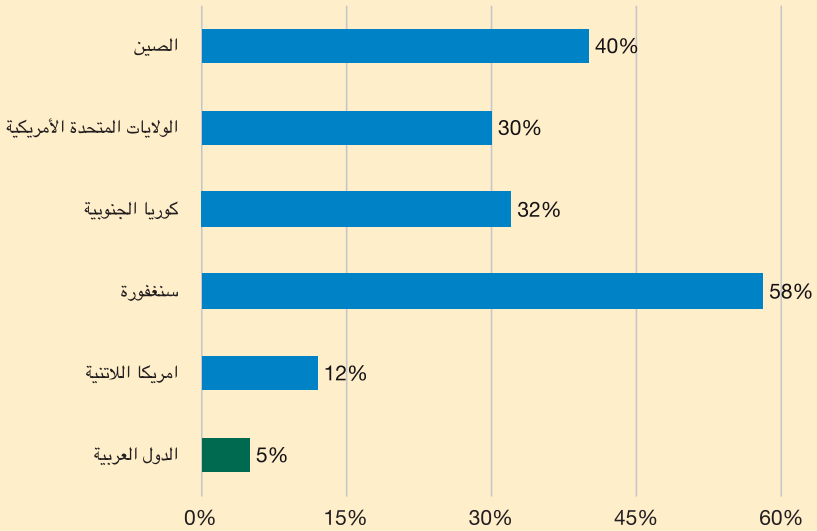

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي 2008

الخريطة رقم (1/2) أهم الصناعات في الوطن العربي

حصة القطاعات في الناتج الصناعي التحويلي (٪)

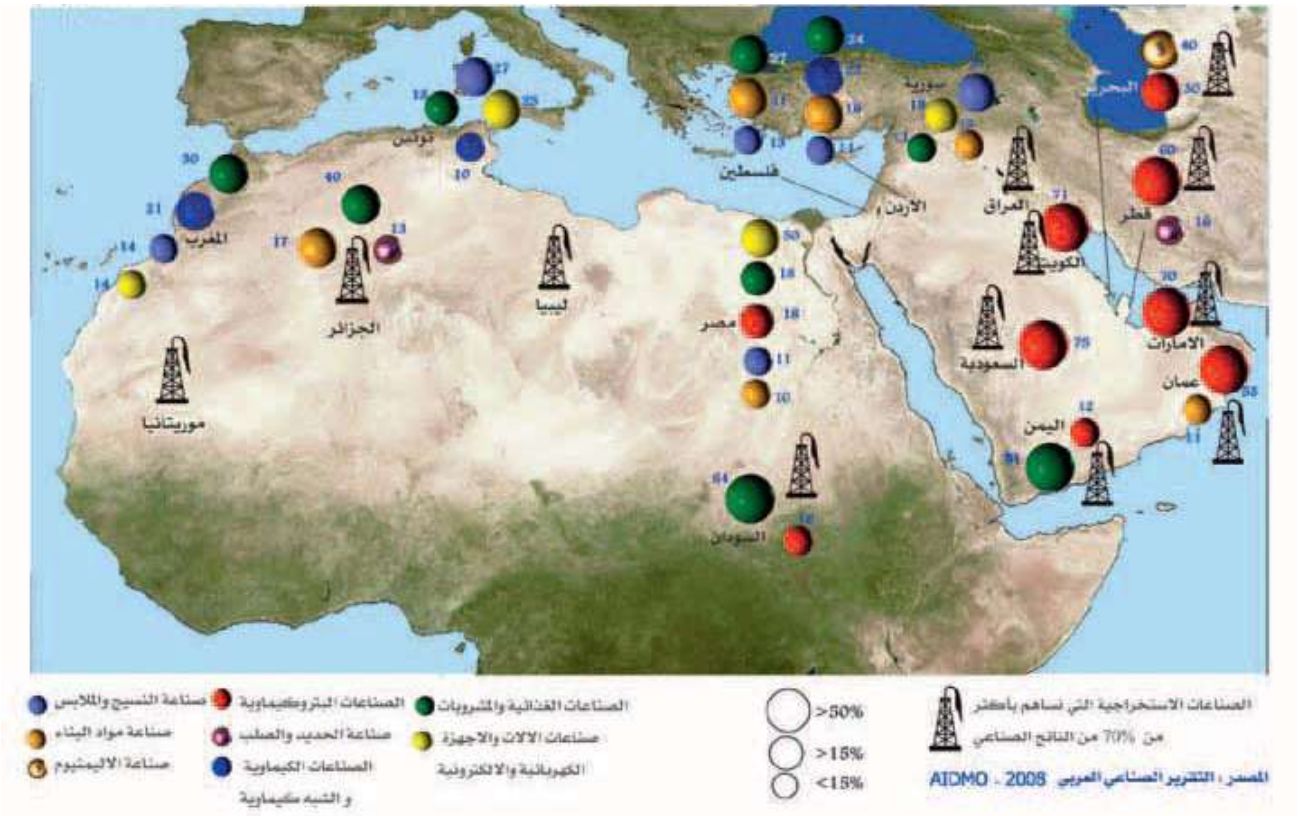

الخريطة رقم (2/2) أهم صادرات السلع في الدول العربية

حصة صادرات السلع من اجمالي الصادرات (٪)

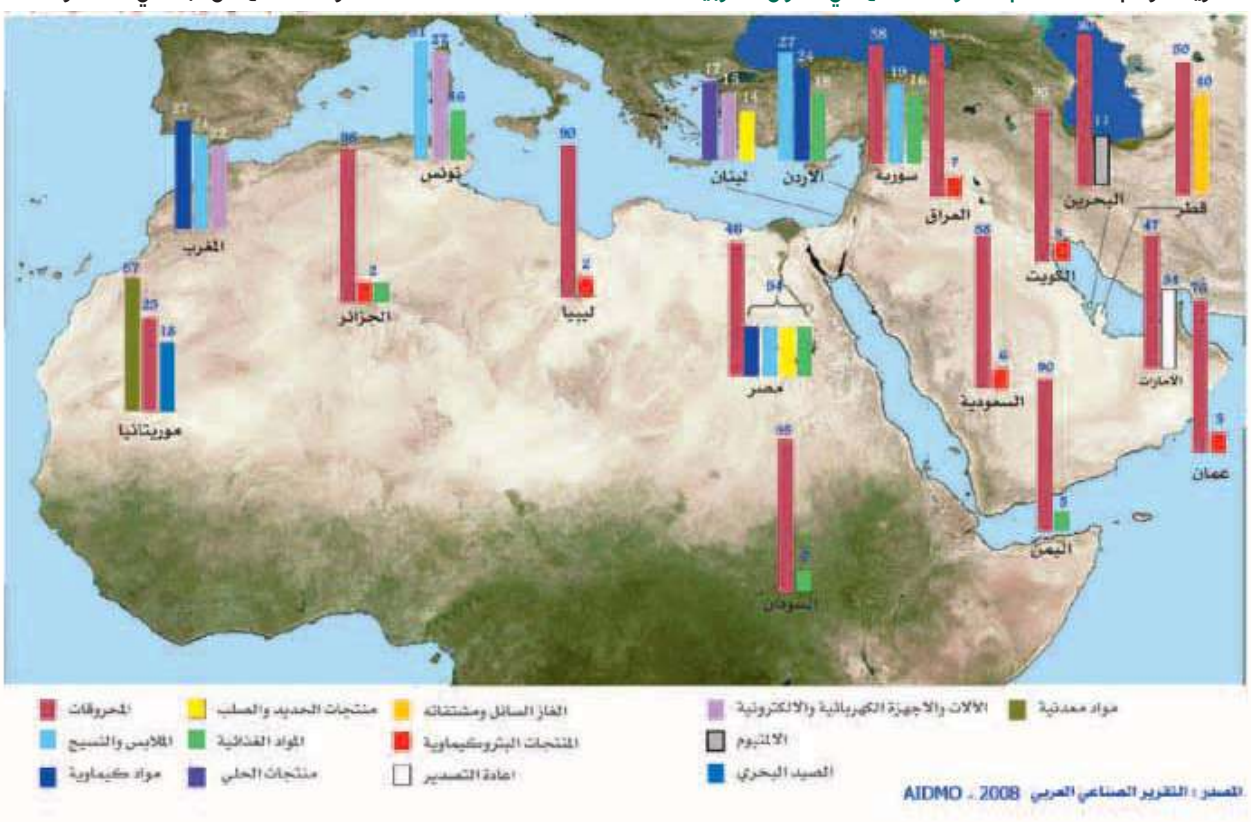

في إتخاذ القرارات وبسرعة تفاعلها مع محيطها الاقتصادي، وتساهم أيضا بنسبة هامة في إحداث فرص عمل جديدة والحد من الفقر.

تمثل هذه الصناعات أكثر من 90 % من النسيج الصناعي التحويلي العربي. ففي المغرب مثلا، 93% من الصناعات التحويلية صغيرة ومتوسطة وتشغل 45% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. وفي تونس، تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة 90% من مجموع الصناعات، أما في الأردن فتبلغ هذه النسبة 98.7% وتشكل 93.5% من إجمالي الصادرات.

وفي كل من عمان والبحرين، تمثل الصناعات الصغيرة و المتوسطة حوالي 80% و 96 % على التوالي، وفي اليمن 92% من نسيجها الصناعي يتشكل من الصناعات الصغيرة.

فعلى الرغم من الاختلاف في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة من قطر لآخر حيث تستخدم بعض الدول معيار عدد العاملين وأخرى حجم المعاملات في حين تستخدم بعض الدول معايير أخرى للتمييز بين هذه الصناعات، تتسم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بخصائص مشتركة أهمها :

1- تمركز القرار حول صاحب المؤسسة.

2- محدودية تأهيل العاملين.

3- ضعف في إعداد استراتيجية التخطيط وإدارة المشروع.

4- ضعف منظومة المعلومات .

5- سرعة التفاعل مع المحيط الاقتصادي وقدرة على الابتكار.

وعلى الرغم من دورها المحرك للنشاط الاقتصادي، تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية معوقات تحد من نموها، ومن بين هذه العوائق ما يلي:

التمويل

يمثل الحصول على التمويل وارتفاع كلفته أهم المعوقات في الدول العربية حيث يلعب النظام المالي القائم دورا محدودا لدعم النشاط الاقتصادي. فعلى الرغم من عمليات الخصخصة، لازال القطاع الحكومي يهيمن على النظام البنكي. كما تتجه معظم القروض الممنوحة نحوالصناعات الكبيرة بسبب قلة وضعف الضمانات المتوفرة لدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد أظهرت دراسة أخيرة[10] للبنك الدولي حول النظام المصرفي في مصرعلى سبيل المثال، أن البنوك الحكومية تمنح 70% من قروضها إلى الصناعات الكبيرة بينما تستفيد الصناعات الصغيرة من 20% فقط والتجار الصغار فقط 10% من مجموع هذه القروض. ونتيجة لذلك، تعتمد غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الخاصة والعائلية .

المعلومات والتكنولوجيا

تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة نقصا حادا في الحصول على المعلومات حيث تعاني اساسا من:

- ندرة الاندماج في شبكات تمكنها من تبادل المعلومات والتعرف على الأسواق الواعدة.
- محدودية الشراكة مع الصناعات الكبيرة.
- عدم اتباع القواعد البيئية المعتمدة.
- عدم الالتزام بالمعاييروالمواصفات المحلية والدولية في الإنتاج.
- غياب التقنيات الحديثة في مجال التسويق وإدارة المؤسسات
- قلة الوعي بأهمية حماية الملكية الفكرية ونهج مضامينها.

ومن جهة أخرى، تعاني هذه الصناعات من النقص في إمكانات الحصول على التكنولوجيا حيث تفتقد الدول العربية للهياكل الضرورية من مراكز متخصصة وباحثين لتنمية البحث والتطوير جراء ضعف الإنفاق على هذا القطاع.

فبينما تنفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي من 2% إلى 4% من ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع البحث والتطوير، لا يتجاوز إنفاق الدول العربية كمجموعة 1%.

ومن جانب آخر، فبينما صدرعن مجموع الدول العربية 1344 نشرة علمية عام 2005 ، أنجزت جامعة هارفارد لوحدها 1545 نشرة[11] كما لازال عدد براءات الاختراع المسجلة ضعيفا مما يظهر النقص الشديد في الابتكار وفي تنفيذ مشاريع البحث والتطوير في الدول العربية.

ومن جهة أخرى، لا يزال التفاعل ضعيفا بين مراكزالبحث والشركات والسوق حيث لا يتم تسويق إلا بحوث قليلة جدا. ويبقى الوصول إلى التكنولوجيا بطريقة متواصلة أحد الوسائل الضرورية لتتمكن المؤسسات الصناعية من تحسين جودة منتجاتها وأساليب إنتاجها وتطويرمنتجات جديدة.

المنظومة التربوية

في هذا الصدد تتمثل الإشكالية الأساسية في عدم ملائمة منظومة التربية مع حاجيات تنمية ثقافة الريادة والمبادرة في أوساط الشباب.

10 تحسين النظام المالي في مصر، البنك الدولي، 2008.

11 Nasreddin Dhafr, "The Arab World : Measuring and closing the Gap of Technological innovation", University of Teesside, 2008, UK.

كما يعاني سوق العمل من قلة الكوادرالمؤهلة لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات العالمية وتحسين طرق التسييروالتدبيروالتسويق واستعمال المعلومات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا كثيفة المعرفة.

بيئة الأعمال

على الرغم من تطبيق معظم الدول العربية إصلاحات اقتصادية قصد تحسين بيئة الأعمال فيها، فإن الإصلاحات الإدارية والتشريعية مازالت بطيئة ودون المستوى المطلوب كما تظل كلفة إنشاء المؤسسات مرتفعة علاوة على وجود نظام إداري غير شفاف (تقليدي وغير مؤاتي).

ومن جانب آخر، تواجه تنافسية الشركات عدة معوقات بسبب البطء في عملية تحرير النظام الاقتصادي والتجاري. فعلى الرغم من اتفاقيات التبادل الحر المتعددة التي أبرمتها الدول العربية فيما بينها أومع كتل اقتصادية أخرى، لازالت الحواجزالجمركية وغير الجمركية تؤثر سلبا على قدرة تنافسية الشركات وتيسير المبادلات التجارية العربية البينية.

3-2 تحسين تنافسية الصناعة العربية

في ضوء ما سبق، وبهدف تنمية أداء القطاع الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي وتعزيز مكانة القطاع الخاص وترقية دورالصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب الأمر مجموعة من التدابير والسياسات، نذكر منها ما يلي:

1- ضرورة ممارسة حكامة جيدة داخل الهيئات والمؤسسات الحكومية لتشجيع المبادرة الحرة عن طريق تحسين الإطار التشريعي لمناخ الأعمال عبر تبسيط الإجراءات الإدارية والأخذ بنظام حقوق الملكية ووضع آليات فعالة لمحاربة ظواهرالرشوة والفساد الإداري واستغلال النفوذ.

2- إصلاح النظام المصرفي قصد تيسيرالتمويل الخاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة عبرإعداد استراتيجيات وترتيبات تنسيقية بين جميع الأطراف المعنية تهدف إلى دعم الابتكاروتحسين المنافسة ووضع آليات ضمان خاصة بالمشاريع الصناعية الجديدة وزيادة حجم الإعانات الحكومية وتشجيع القروض الموجهة للمشاريع متناهية الصغر.

ومن بين آليات التمويل الناجحة للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة هي أنه يمكن للقطاع الصناعي العربي الاستفادة من مزايا **صناديق التمويل المباشر (Private Equity Fund)** ودورها الفعال في تمويل صاحب المشروع وتمكينه من الأدوات اللازمة لتحسين إدارة مشروعه. وكذلك الاستفادة من تخصيصات –رأس المال المخاطر– إذا ماتوافر من قبل القطاع الخاص.

3- تطويربرامج تربوية وتطبيقها وإدخالها في بنية التعليم النظامي بمراحله المختلفة (الابتدائية إلى العليا) وذلك لبناء وتكريس ثقافة الريادة وأخذ المبادرة وتأهيل قادة وكوادرالمستقبل للاستجابة لمتطلبات وحاجيات القطاع الصناعي. فهناك ضرورة للاهتمام بتدريب القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أطروفنيين ومتخصصين في التدبيروالتسويق والتكنولوجيا والابداع والابتكار والخلق الصناعي المتجدد وذلك بهدف تحسين التنافسية.

وفي هذا المجال، هناك ضرورة قصوى لتشجيع تبادل الخبرات العربية البينية و العربية–الدولية لتشخيص الفرص التكاملية في مجالات التكوين والتدريب النوعي والمشاريع المشتركة في المنطقة.

4- وضع سياسات واستراتيجيات صناعية فعالة يسهم الصناع وأصحاب الشركات والحكومات في إعدادها بهدف دعم القطاع الخاص ليضطلع بدوره المنشود في التنمية. كما يجب إشراك فئات الشباب والنساء والمهاجرين ونخبة المجتمع المدني في هذه السياسات.
فلقد بينت التجارب أن هذه الفئات تساهم بشكل جيد في جهود التنمية وتندمج بسهولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

5- تشجيع الاهتمام بقطاع البحث والتطوير من خلال زيادة الإنفاق الحكومي المخصص له ومشاركة القطاع الخاص في الإنفاق على البحث العلمي والتكنولوجي، وتشكيل صناديق لرأس المال المغامر وصناديق التمويل الخاصة والمخصصة لتمويل بحوث الشباب وابداعاتهم واختراعاتهم وتبنيها حسب حاجيات السوق.

6- توفير شبكة المعلومات الضرورية والشاملة والحديثة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواكبة تطورات السوق سريعة التحول والتغير. ويمكن الاستفادة في هذا المجال من بوابات الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال الحديثة.

7- تشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي حيث أصبح التعاون البيني ضروريا لتطوير التجارة العربية البينية ولتمكين المؤسسات من تطوير شبكاتها ومضاعفة فرص الاستثمار.

8- مضاعفة الجهود لاستقطاب المزيد من الاستثمارات العربية البينية والعربية الدولية لدفع عجلة النمو الصناعي وخلق الثروة الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة والاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي. إن تحقيق هذا الهدف سيظل مرهونا بزيادة ومضاعفة الاستثمارات في القطاع الصناعي العربي.

الفصل الثالث:

أداء القطاع الصناعي في الأقطار العربية:

المزايا والتحديات والآفاق

تحليل قطري.

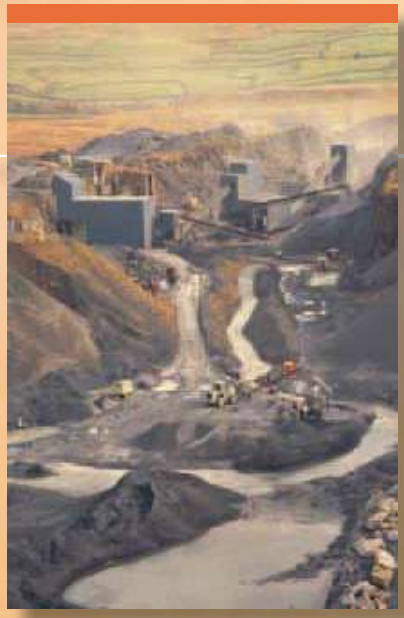

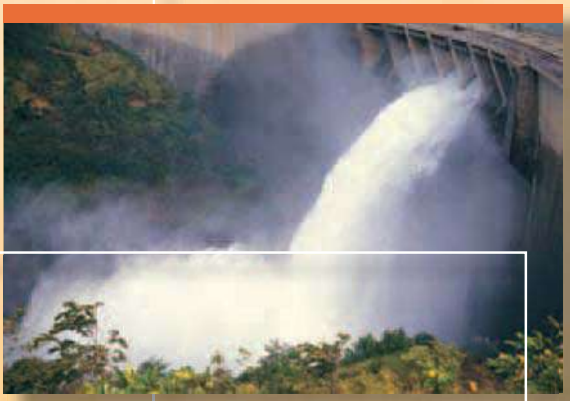

المملكة الاردنية الهاشمية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

الاردن

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : 7,5 مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : 16 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 6%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 2795 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (بالقيمة الجارية) : 2,7 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 2.75%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 16.6%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 1,8 مليار دولار
- مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي :11.5%
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي : 28%
- الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات : 68%
- الصناعات الرئيسة : صناعات النسيج والبوتاس والفوسفات و الأسمدة والإسمنت وصناعات الأدوية والمستحضرات الطبية والصيدلة.

سجل اقتصاد الأردن أداء جيدا عام 2007 على الرغم من بعض التحديات التي واجهها وأهمها الارتفاع الحاد في أسعار النفط والحبوب والمواد الغذائية في الأسواق الدولية حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعا طفيفا في النمو الاقتصادي الحقيقي بمعدل 6% مقابل 6.3% عام 2006.

ويعزى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي إلى ارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات وارتفاع الصادرات إلى جانب استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1،8 مليار دولار عام 2007).

ولقد ساهم هذا النمو الاقتصادي لعام 2007 في تحسين مستوى معيشة المواطنين حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي 2795 دولارا ، أي بنسبة تزايد 3.7% عام 2007 ، كما أسهم هذا النمو في خفض معدل البطالة إلى مستوى قياسي بلغ 13.1% بالمقارنة مع عام 2006، أي بمعدل 14% حسب البنك المركزي الأردني.

ومن جهة أخرى، واصلت الحكومة عمليات الإصلاح الهيكلي من خلال تنفيذ العديد من مشاريع الخصخصة، كما تم اتخاذ العديد من القرارات والإجراءات وتعديل عدد من التشريعات المتعلقة بالإنتاج والتشغيل والتي كان لها دور فاعل في تنظيم سوق العمل والحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتعزيز بيئة الاستثمار الجاذبة والداعمة للنمو الاقتصادي.

ويتسم الاقتصاد الأردني بكونه اقتصاد خدمات حيث يمثل 70% من الناتج المحلي الإجمالي ومع ذلك يلعب القطاع الصناعي دورا محركا في التنمية بالنظر إلى مساهمته بنسبة 19% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 كما يعد مصدرا هاما للعملة الصعبة نتيجة نمو صادرات المنتجات المصنعة التي بلغت 3،9 مليار دولار عام 2007 وتمثل 68% تقريبا من إجمالي الصادرات.

ويتمتع القطاع الصناعي الأردني بتنوع كبير حيث تتكون الصناعات الرئيسة من النسيج والصناعات المعدنية كالبوتاس والفوسفات والأسمدة وصناعات الصيدلة وتكرير النفط والإسمنت.

ورغم ضعف نسبة مساهمة قطاع المعادن والمناجم في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 2.75%، فهو يشكل قطاعا استراتيجيا في الأردن حيث يمنحه كل من الفوسفات والبوتاس موقعا هاما على المستوى العالمي و يحتل الأردن المرتبة الخامسة والرابعة في العالم من حيث تصدير الفوسفات والبوتاس على التوالي.

ورغم تزايد عدد الشركات في السنوات الأخيرة، تهيمن ثلاث مجموعات كبيرة على هذا القطاع وتستغل الموارد المعدنية الرئيسة ومشتقاتها، ويتعلق الأمر بالشركة "العربية للبوتاس وشركة "مناجم الفوسفات الأردنية" و"شركة الإسمنت الأردنية".

وحسب البيانات الأولية لدائرة الإحصاء الأردنية، بلغ إنتاج الفوسفات 5،5 مليون طن والبوتاس 1،7 مليون طن عام 2007.

وبخصوص القطاع الصناعي التحويلي، فقد ساهم بنسبة 16 % من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت قيمته المضافة 2،6 مليارات دولار عام 2007، وهو ما يمثل 83% من القيمة المضافة الصناعية التي قدرت بـ 3،1 مليار دولار عام 2007 مقابل 2،9 مليار دولار عام 2006.

وتعد الصناعات الغذائية أهم الصناعات التحويلية حيث تساهم بنسبة 24% من الناتج الصناعي التحويلي، تليها الصناعات الكيماوية بنسبة 22% (شكل 1/3).

جدول 3/1

كميات الانتاج للصناعات الرئيسة الأردنية

	الوحدة	2003	2004	2005	* 2006	*2007
الصناعات الاستخراجية						
الفوسفات	الف طن	6,762.3	6,222.9	6,374.7	5,870.8	5,541.4
البوتاس	الف طن	1,961.1	1,929.0	1,829.1	1,699.4	1,794.4
الصناعات التحويلية						
الاسمدة	الف طن	634.0	779.1	790.3	861.8	831.0
الاحماض الكيماوية	الف طن	1,499.3	1,650.6	1,613.6	1,668.6	1,502.0
كلنكر	الف طن	3,170.1	3,401.3	3,374.7	3,419.2	3,367.2
الاسمنت	الف طن	3,514.9	3,907.6	4,045.9	3,967.4	3,696.3
المنمتجات البترولية	الف طن	3,694.6	3,946.5	4,213.7	4,017.2	3,740.4
الكهرباء	مليون ك.و.س	7,721.4	8,708.9	9,359.3	927.1	10,078.0

* بيانات أولية

المصدر: البنك المركزي الأردني.

جدول 3/2

قيمة الناتج الصناعي الأردني (2001 - 2007) (مليون دولار)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قطاع تحويلي	1,253	1,554	1,761	2,227	2,481	2,714	*3,054
قطاع استخراجي	248	270	274	329	376	392	440
قطاع صناعي	1,501	1,824	2,035	2,556	2,857	3,106	3,494

*تقديرات الايدمو

المصدر: دائرة الاحصاء العامة الاردنية

شكل 1/3

نسبة القطاعات في الصناعات التحولية (٪) (عام 2006)

وتعد صناعات الأدوية والصيدلة من القطاعات الواعدة في الأردن حيث تضاعفت صادراتها في الأعوام الأخيرة كما ارتفع المؤشر القياسي للإنتاج بأكثر من 60% بين عام 2003 وعام 2007 (جدول 3/3).

المصدر: دائرة الاحصاء العامة الاردنية

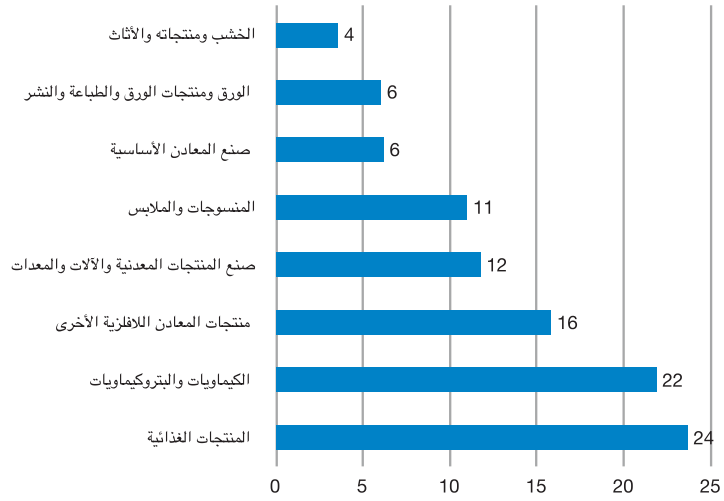

شكل 2/3

الصادرات الدوائية والصيدلانية الأردنية خلال الفترة (2003 - 2007) (مليون دولار)

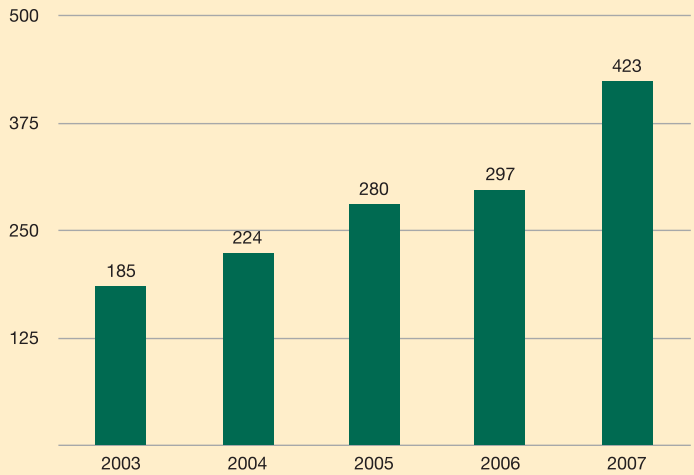

المصدر: دائرة الاحصاء العامة الاردنية

إطار رقم 2 :

قطاع الأدوية والصيدلة قطاع واعد في الأردن

يعد قطاع الصحة سوقا واعدة أمام المستثمرين الأجانب حيث تشهد الصناعة الصيدلانية تطورا هاما من حيث الإنتاج والتصدير. وأنشئت الصناعات الصيدلية في الأردن منذ ثلاثين عاما وتتكون من 17 مختبرا وتشغل حوالي 8% من القوة العاملة كما يصدر 70% من إنتاجها نحو الخارج. وتتزايد صادرات هذا القطاع بشكل مستمر حيث تضاعفت لتصل إلى 423 مليون دولار عام 2007، وتمثل السعودية والجزائر والسودان أهم أسواق الأردن في هذا القطاع. ولقد تم تسجيل الأدوية الأردنية في حوالي 60 دولة حيث مكن انضمام الأردن إلى المنظمة العالمية للتجارة من تبسيط عملية عقد اتفاقيات البراءة. فخلال عام 2005، تم إحصاء 5281 دواء مسجلا بالأردن. في خلال بضع أعوام، أصبح الأردن مركزا صحيا هاما في الشرق الأوسط، ويعتمد في ذلك على مهنيين وعلى تجهيزات طبية ذات جودة. وبهدف تطويرخدمات هذه المراكز تم إنشاء إقامات فندقية بالقرب من أماكن بعض العيادات الخاصة لحسن الإستقبال وتيسير الاستشفاء.

ويساهم قطاع مواد البناء، كثالث قطاع تحويلي، بنسبة 16% في ناتج الصناعة التحويلية وتهيمن صناعة الإسمنت و"الكلنكر"على هذا القطاع حيث بلغ إنتاجهما على التوالي 3،7 مليون طن و3،4 مليون طن عام 2007 (جدول رقم 3/1). ويشهد هذا القطاع حاليا توسعا ملحوظا نتيجة القفزة التي يعرفها نشاط البناء في المنطقة و انتهاء الإحتكار بعد تحرير السوق المحلية ومضاعفة المشاريع في هذا المجال.

ومن بين أهم المشاريع، نجد مشروع الشركة الأردنية - الكويتية القابضة التي خططت لمشروع إنشاء مصنع إسمنت بقيمة 200 مليون دولار، ويتوقع أن يحقق هذا المشروع الكبيرمن نوعه في المنطقة صادرات هامة خاصة في اتجاه العراق والسعودية والأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما بخصوص قطاع النسيج، فيساهم بنسبة 11% من ناتج الصناعة التحويلية ويلعب دورا استراتيجيا في اقتصاد الأردن حيث يساهم بنسبة 26.5% من إجمالي الصادرات، كما يشكل ثاني مشغل لليد العاملة بعد الصناعات الغذائية، بنسبة 21% من عمالة القطاع التحويلي.

ولقد ظهر قطاع النسيج متأخرا في الأردن. فقبل عام 1997، كان القطاع منحصرا في السوق المحلية لكنه شهد تطورا مع قرار السلطات الأردنية تعزيز مبادلاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبفضل تطوير مناطق صناعية مؤهلة شهدت نجاحا كبيرا واستطاعت أن تقاوم الآثارالناجمة عن تحرير الحصص في مجال النسيج في يناير2005.

وتتمتع هذه المناطق بوضع خاص كما تم تحديد ذلك في مؤتمر السلام بالدوحة حيث يتم تصدير السلع المنتجة فيها إلى الولايات المتحدة دون دفع رسوم جمركية أو ضرائب ودون حصص.

ومنذ عام1997، استقبلت هذه المناطق الصناعية المؤهلة ما يزيد عن 600 مليون دولار من الاستثمار وأحدث بها حوالي 30000 فرصة عمل.

وتزايدت صادرات النسيج الأردني عام 2007 حيث بلغت 1،2 مليار دولار مقابل 675 مليون دولارعام 2003.

وبالنظر إلى تطورات الإنتاج التحويلى بإجماله عام 2007، يلاحظ أن الرقم القياسي للإنتاج قد تباطأ نموه حيث ارتفع فقط بنسبة 2.3% مقابل 6.3% عام 2006 (جدول 3/3). وقد تأثر الرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية بتراجع إنتاج العديد من الصناعات التحويلية مثل المواد الغذائية والملابس والأحذية والأسمدة والمنتجات النفطية المكررة. ويعزى هذا التباطؤ في جانب منه، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الناجم عن تحرير ورفع الدعم عن أسعارزيت و وقود الصناعة الذي دخل حيز التنفيذ الفعلي اعتبارا من شهر نوفمبر 2007، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة، بالإضافة إلى انخفاض كل من إنتاج وصادرات الملابس. إلا أن العديد من الصناعات وأهمها منتجات التبغ والأثاث والأدوية والحديد والصلب شهدت نموا عام 2007.

أما على صعيد الصادرات السلعية، فقد ارتفعت بنسبة 8.5% عام 2007 لتصل إلى 4،48 مليار دولارمقابل 4،13 مليارودولار عام 2006 .

وتراجعت صادرات المملكة من الملابس بنسبة 4.4% عام 2007 لتصل إلى 1،44 مليون دولار مقابل 18.4% عام 2006، وبذلك تراجعت أهميتها النسبية من إجمالي الصادرات الوطنية بمقدار 3،6 نقطة مئوية لتصل إلى 26.5%. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية السوق الرئيسية لهذه السلعة حيث شكلت نسبة صادرات الملابس المتجهة إليها 93.7% من إجمالي صادرات الملابس عام 2007.

وارتفعت صادرات **"الآلات ومعدات النقل"** خلال عام 2007 بنسبة 9% لتصل إلى 241 مليون دولار عام 2006، وقد استحوذت كل من السعودية والعراق وسورية على نسبة 59% من إجمالي صادرات هذه السلع.

كما شهدت صادرات المملكة من الأسمدة خلال عام 2007 ارتفاعا ملحوظا نسبته 44.7% لتصل إلى 309مليون دولار وذلك مقابل نسبة نمو 23.7% عام 2006، وجاء هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، نتيجة لزيادة الصادرات من هذه السلعة إلى سوقي الهند واليابان حيث ارتفعت قيمة الصادرات إليهما بمقدار 95،7 مليون دولار وليشكلا ما نسبته 67% من إجمالي الصادرات من هذه السلع.

جدول رقم 3/3 **الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**

	الاهمية النسبية	2003	2004	2005	* 2006	*2007
الصناعات الاستخراجية والتحويلية	93.552	116.2	130.1	143.5	150.8	153.9
الصناعات الاستخراجية	11.027	109.3	105.1	103	95.2	93.9
الصناعات التحويلية	82.525	117.1	133.4	148.8	158.2	161.9
المواد الغذائية والمشروبات	15.396	113.2	130.8	155.1	162.2	152
منتجات التبغ	2.401	186.4	208	243.4	272.6	303.6
الملابس والانسجة	2.77	100.7	113.2	107.6	117.7	116
الأحذية و الجلود	0.636	128.2	146.6	60.9	72	8.8
الاثاث	2.024	95.9	108.7	131.7	138.3	164
الاخشاب والفلين عدا الاثاث	0.404	44.7	69.7	31.4	30	31.4
الورق ومنتجاته	2.859	97	122.3	137.5	145.4	157.1
الاسمدة	10.665	89.7	105.3	106.4	116.1	104.4
مواد كيميائية عدا الاسمدة	0.535	132.5	12.3	103.6	120.1	118.8
الدهانات	1.066	140.5	186.3	220	233.4	260.1
الادوية	4.436	123.1	134.7	163.2	174.1	201.7
المنظفات والصابون	2.571	72.9	90.9	83.9	90.6	69.1
المنتجات النفطية المكررة	14.713	113.1	120.9	129.2	123.9	119.7
منتجات المطاط واللدائن	2.694	143.4	147.5	180.5	164.6	186.2
الاسمنت والجير	3.309	128.3	142.4	146.8	144.2	145.3
الحديد والصلب	2.94	114	127.5	160.9	129.6	142.1
الطباعة والنشر	1.804	80.9	92.5	107.2	110.5	112.2
الاصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت	2.253	218.1	257.9	317.5	348.8	383.1
قطع وتشكيل واتمام وتجهيز الاحجار	0.915	102.7	98.3	113.9	119.7	114.1
الآلات والمعدات	1.25	155.6	189	205.9	366.8	455.4
الآلات والاجهزة الطبية	0.21	103.8	70	57.8	41.6	26.9
الآلات والاجهزة الكهربائية	1.285	125.3	177.4	217.4	233.4	279.2
الفلزات الثمينة وغير الحديدية	0.647	146.7	143.1	118.4	118.7	107
منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات	2.682	137.3	164.4	182.7	205.5	263.7
معدات الراديو والتلفزيون والاتصالات	0.652	210.5	309.2	380.8	695.9	645.8
المركبات ذات المحركات	0.595	225.3	229.8	245.4	207.4	211.5
اخرى	0.839	77.6	79.9	84	93.5	75.1
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	6.448	112.5	127.3	136.9	160.1	189
الرقم القياسي العام	**100**	**116**	**129.9**	**143.1**	**151.4**	**156.2**

المصدر:البنك المركزي الاردني، دائرة الاحصات العامة

بيانات اولية*

شكل 3/3

أهم السلع المصدرة (٪)

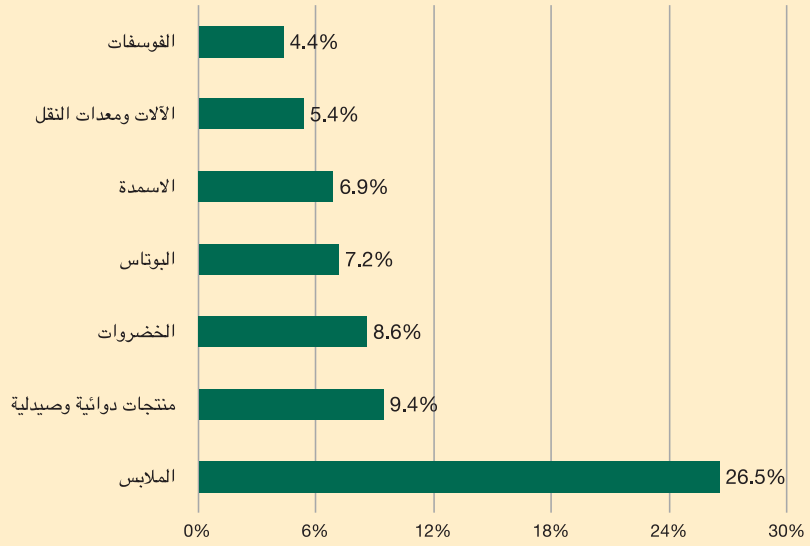

المصدر: دائرة الاحصاء العامة الاردنية

جدول رقم 4/3

	2003	2004	2005	2006 *	2007*
المواد الغذائية والحيوانية الحية، منها:	220.9	283.4	387.9	455.0	569.7
الحيوانات الحية	14.2	15.0	15.1	92.2	1.4
منتجات الألبان والبيض	11.3	13.0	41.5	18.9	18.8
الخضروات	140.3	180.1	223.8	228.6	385.1
الفواكه والمكسرات	16.2	18.9	33.7	35.5	48.1
المشروبات والتبغ	63.2	58.5	67.6	93.1	96.5
المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات، منها:	364.7	437.4	493.9	499.0	613.8
الفوسفات	128.1	166.0	168.3	18.2	195.1
البوتاس	204.2	230.6	276.6	255.6	321.0
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهة	6.5	22.1	6.6	42.0	37.1
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	59.0	159.4	102.0	86.9	22.6
زيوت وشحوم نباتية مهدرجة واجزاءها	47.8	145.4	84.8	67.1	11.7
مواد كيماوية، ومنها:	549.6	708.3	812.0	882.1	1,080.1
منتجات دوائية وصيدلية	184.8	223.6	280.1	297.3	423.3
الاسمدة	103.9	174.6	172.8	213.7	309.2
حامض الفوسفوريك	85.5	90.4	98.2	98.0	70.1
بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة، منها:	186.5	223.6	270.5	307.3	375.3
الورق والكرتون	43.2	50.1	62.6	70.8	98.4
الآلات ومعدات النقل	108.7	145.3	179.3	221.4	241.3
مصنوعات متنوعة، منها:	800.4	1,186.2	1,305.4	1,535.7	1,443.6
الملابس	675.7	1,000.0	1,051.2	1,244.3	1,189.7
اصناف ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر	3.1	29.2	0.0	9.0	4.7
المجموع	**2,362.6**	**3,253.3**	**3,625.1**	**4,131.6**	**4,484.6**

المصدر: االبنك المركزي الاردني/النشرة الاحصائية الشهرية

*بيانات اولية

شكل 4/3

التوزيع الجغرافي للصادرات 2007

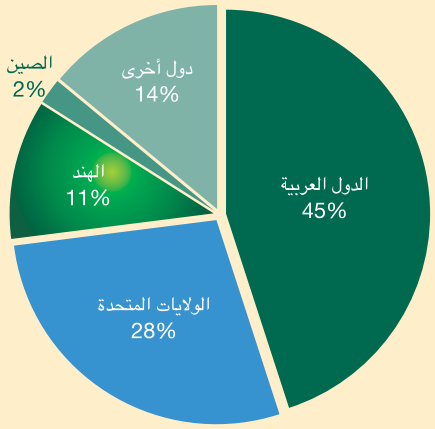

المصدر: دائرة الاحصاء العامة الاردنية

وتتسم صادرات الأردن بالتنوع وأهمها قطاع النسيج الذي يحتل المرتبة الأولى بنسبة 26.5% من إجمالي الصادرات، تليه المنتجات الصيدلية والأدوية بنسبة 9.4% والمواد الغذائية لاسيما الخضر بنسبة 8.6% والبوتاس بنسبة 7.2% والأسمدة بنسبة 6.9% والآلات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 5.4% والفوسفات بنسبة 4.4%، وتمثل هذه المنتجات أزيد من 68.5% من إجمالي الصادرات مقابل 63.4% عام 2006 (شكل 3/3 و4/3).

وشهدت صادرات المملكة من "المنتجات الدوائية والصيدلية" خلال عام 2007 ارتفاعا نسبته 42.4% لتصل إلى 423مليون دولار مقابل نسبة نمو 6.1% خلال عام 2006، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الصادرات إلى كل من السعودية والجزائر والسودان والتي استحوذت مجتمعة على حوالي 57% من إجمالي الصادرات من هذه المنتجات.

وشهدت صادرات المملكة من البوتاس نموا نسبته 25.6% لتصل إلى 321 مليون دولار، مقابل تراجع نسبته 7.6% خلال عام 2006، وشكلت الصادرات المتجهة إلى الهند والصين وماليزيا ما نسبته 63.1% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس، علما بأن الارتفاع في صادرات المملكة من البوتاس يعزى إلى زيادة الكميات المصدرة بنسبة 15.6% وارتفاع الأسعار بنسبة 8.6% نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبوتاس.

وسجلت صادرات الفوسفات خلال عام 2007 ارتفاعا نسبته 22.5% لتصل إلى 195مليون دولار مقابل تراجع في العام السابق بلغت نسبته 5.4%، وتعتبر الهند السوق الرئيسي لهذه السلعة، إذ استحوذت على ما نسبته 71.1% من إجمالي صادرات هذه السلعة.

وشكلت الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والهند والسعودية وسورية والإمارات العربية المتحدة أهم أسواق صادرات المملكة خلال عام 2007، حيث استحوذت مجتمعة على نحو 66.6% من إجمالي الصادرات.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة الأردنية

رغم التوتر الجيوسياسي الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، سجل الأردن أداء جيدا بمعدل نمو حقيقي بلغ 6%. و يستقطب الأردن المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من دول الخليج، وستعرف هذه الاستثمارات تزايدا في الأعوام المقبلة بفضل جهود الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار الذي تحاول الحكومة إرساءه منذ عدة أعوام.

ويشهد القطاع الصناعي تنوعا كبيرا في الأردن، كما يتمتع بيد عاملة مؤهلة وذات تكلفة منخفضة نسبيا، ويعد قطاع الصيدلة والأدوية من القطاعات الواعدة في الاردن. فخلال السنين الأخيرة، أصبحت الأردن رائدة في صناعة الأدوية ومنتجات الصيدلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما أصبحت من أهم مصدري الأدوية نحو الدول العربية.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه الصناعة الأردنية تحديات يجب مواجهتها لتعزيز تنافسيتها، ومن هذه العوائق ما يلي :

- يتوفر الأردن على مصادر طبيعية محدودة مما يجعله معتمدا على المواد الأولية المستوردة ومتحملا ارتفاع اسعار المواد الأساسية كالنفط مما يضاعف من كلفة مدخلات الصناعات المحلية ويحد من تنافسيتها.
- إن وجود الأردن في محيط جيوسياسي متوتر يجعله متأثرا بتقلبات المنطقة مما يؤثر على صادراته (تمثل الدول المجاورة 45 % من إجمالي صادرات الأردن) من جهة ويقلص من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من دول الخليج من جهة أخرى.
- ترتكز الصادرات الأردنية على النسيج والأسمدة والفوسفات والبوتاس والصناعات الغذائية ومنتجات تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية التي تعد منتجات ذات قيمة مضافة متواضعة.
- تعاني المؤسسات الأردنية في غالبيتها من ضعف الاستثمار ومن نقص في استعمال التكنولوجيا والطرق الحديثة لتحسين جودة المنتجات وتسويقها.

وتمثل التنمية الاجتماعية أحد أكبر التحديات التي يواجهها الأردن حيث ينمو عدد السكان بمعدل 2.2% سنويا مما أدى إلى تفاقم نسبة الفقر (11%)[12] والبطالة (13%) حيث تمثل فئة الشباب نسبة 25% تقريبا. ولقد تضاعفت هذه التحديات مع تدفق السكان المهاجرين الوافدين من العراق والذين يقدرعددهم بمليون نسمة.

وأمام هذه التحديات ومع وجود موارد طبيعية محدودة، يعد تحسين التنافسية من الأولويات في الأردن. وفي هذا الاتجاه، لابد من التوجه نحو الصناعات المعرفية والتكنولوجيا الحديثة و دعم الابتكارلضمان التنمية المستدامة. كما أن هناك ضرورة لتطوير ثقافة الريادة والمبادرة بهدف إحداث مناصب شغل جديدة، كما يجب مواصلة تطوير المنظومة التربوية وتدريب اليد العاملة المحلية خاصة فئة الشباب لتدارك الفجوة بين الطلب وحاجيات القطاع الصناعي.

وأخيرا، هناك ضرورة لوضع حلول ناجعة لتجنب هجرة العلماء والكوادر المؤهلة إلى الخارج حيث العديد منهم يتم استقطابهم من دول أخرى عوض البقاء في الأردن.

12 تقرير البنك المركزي الأردني،2007

دولة الإمـارات العربية المتحـدة

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

الإمـــارات

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : **4,48** مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : **198,6** مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: **7,4%**
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) **42 934** دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (بالقيمة الجارية) : **101,9** مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : **36,8%**
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : **12,6%**
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : **13,25** مليار دولار
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي :**6.8%**
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: **79%**
- القطاعات الصناعية الرئيسة : الصناعات البتروكيماوية وصناعة الألمنيوم.

شكل 5/3

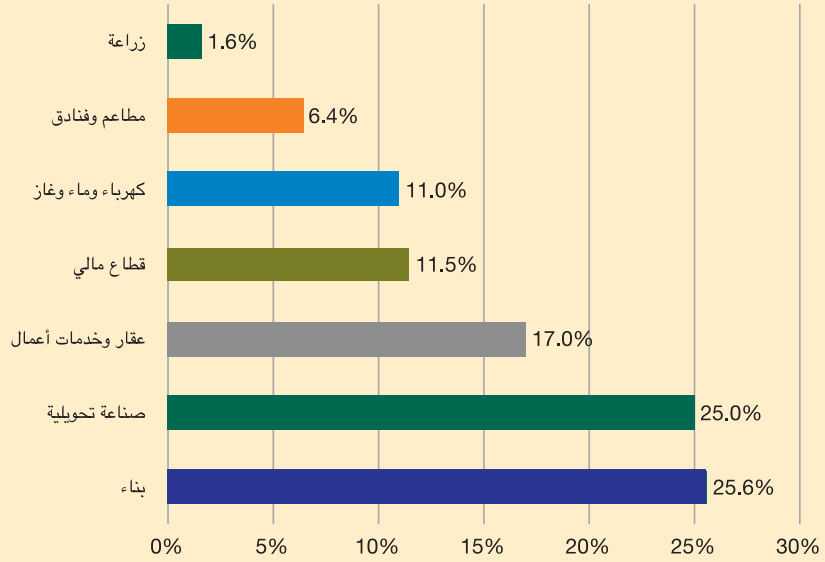

نمو القطاع غير النفطي في الامارات عام 2007

المصدر: وزارة الإقتصاد، دولة الإمارات

واصل اقتصاد الإمارات أداءه الجيد بشكل ملحوظ حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 7.4% وسجل فائضه التجاري 50 مليار دولار مما يعادل حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد تضاعف هذا الأخير في الفترة ما بين عام 2003 وعام 2007 حيث تزايد من 88،57 مليار دولار عام 2003 إلى 198،67 مليار دولار عام 2007 مما جعلها أحد أقوى اقتصادات الدول العربية.

وقد ساهم النمو الاقتصادي خلال عام 2007 في تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي ارتفعت عام 2007 بنسبة 11% لتصل إلى 42934 دولار.

ويعزى هذا الأداء الجيد إلى تواصل ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية والإنفاق الحكومي، ونمو القطاع غير النفطي خاصة منه قطاع البناء الذي تزايد بنسبة 25% والصناعات التحويلية بنسبة 25% وقطاع العقاروالخدمات بنسبة 17% (رسم 5/3). وتجدر الإشارة إلى أن القطاع غيرالنفطي يساهم بما يزيد عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات.

ولكي تخفض الإمارات العربية المتحدة من اعتمادها على النفط، تميزت عن باقي دول الخليج بتنويع اقتصادها الذي يعتمد على

شكل 6/3

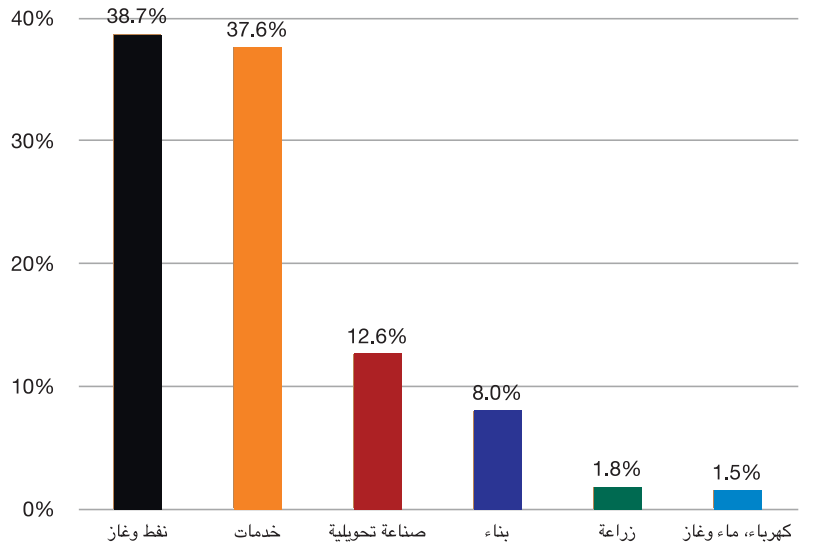

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للامارات عام 2007

المصدر: وزارة الإقتصاد، دولة الإمارات

جدول 5/3

الناتج الصناعي بين عام 2001 و عام 2007 (مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	تغير 07\06
صناعة تحويلية	9,566	10,269	11,496	13,659	16,665	19,998	24,998	25.0
صناعة إستخراجية	20,609	19,955	25,210	33,793	47,416	64,784	76,948	18.8
قطاع صناعي	30,175	30,224	36,706	47,452	64,081	84,782	101,946	20.2

المصدر: وزارة االمالية ، دولة الإمارات

الخدمات التي تساهم بأزيد من 37.6% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها الصناعات التحويلية التي تمثل 12.6%، يليها قطاع البناء (8 %) الذي يستقطب مستثمرين إقليميين ودوليين (شكل 6/3).

ويختلف هذا التنوع الاقتصادي من إمارة إلى أخرى. فإمارة أبوظبي تتجه نحو خلق قاعدة صناعية تعتمد على ثلاث صناعات ثقيلة، وهي صناعات الحديد والصلب والألمنيوم والبتروكيماويات بفضل مزاياها النسبية حيث انخفاض كلفة الطاقة واليد العاملة .أما إمارة دبي، فقد اتجهت نحو أنشطة خدمات تسويقية حيث تتوفر على أهم الموانئ في العالم، كما تتوفر على قطاعات متطورة في مجالات السياحة والمالية والعقار وتهتم إمارة دبي أيضا بقطاع التكنولوجيا قصد إنشاء أقطاب ومراكز بحثية متخصصة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية والصحة والبيوتكنولوجيا.

و تعتمد استراتيجية التنويع الاقتصادي على شركات قابضة ذات رأسمال حكومي متجهة نحو السوق العالمية مثل الخطوط الجوية الإمارات Emirates وشركة الاتحاد وشركة اتصالات وشركة إعمار وميناء دبي الدولي Dubai Port World.

ونتيجة لهذا التنويع، انخفضت حصة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي خلال 20 عاما من 70% إلى 38%. إلا ان قطاع المحروقات لا يزال يلعب دورا استراتيجيا في اقتصاد الإمارات بالنظر إلى مساهمته بأزيد من الثلث في الناتج المحلي الإجمالي وإلى حصة صادراته (حوالي 47% من إجمالي الصادرات).

وتتوفر الإمارات على 8% من احتياطي النفط العالمي المؤكد (97،8 مليار برميل) وتحتل المرتبة الخامسة عالميا . ويتمركز احتياطي النفط بنسبة 94% في إمارة أبوظبي التي تمثل حسب مصادر متخصصة حوالي 70 إلى 100 عام من الإنتاج.
أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة، فتقدر بـ 6،06 مليار متر مكعب، أي 4% من الاحتياطي العالمي وتتركز بنسبة 93% في إمارة أبوظبي. وحسب وتيرة الإنتاج الحالية ، تتوفر الإمارات على مخزون يمكن استغلاله لأكثر من 130 عاما.
سجل القطاع الصناعي أداء جيدا عام 2007 بفضل نمو قطاع النفط والغاز بنسبة 18.8% ونمو القطاع التحويلي بنسبة 25% نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات .

وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 101،9 مليار دولار عام 2007 مقابل 84،8 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة تزايد 20% مما ساهم في تعزيز حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (51%).

وبلغت القيمة المضافة لقطاع النفط والغاز 76،9 مليار دولار عام 2007 مقابل 64،8 مليار دولار عام 2006. ولقد بلغ إنتاج النفط الخام في الإمارات 2،66 مليون برميل في اليوم وبلغ إنتاج الغاز 200 مليون متر مكعب في اليوم.

تنتج شركة بترول أبوظبي الحكومية ADNOC 90% من الإنتاج

جدول رقم 6/3

المنشآت الصناعية والاستثمار والعمال في الإمارات

(2003 – 2007)

	عدد المنشآت الصناعية	الاستثمار (مليون دولار)	العمال
2003	2,795	11,893	212,697
2004	3,036	17,160	231,275
2005	3,294	18,589	245,707
2006	3,567	19,189	264,719
2007	3,852	19,792	288,180

المصدر: وزارة الإقتصاد، دولة الإمارات

شكل 7/3

نسبة المستثمرين في القطاع الصناعي (٪)

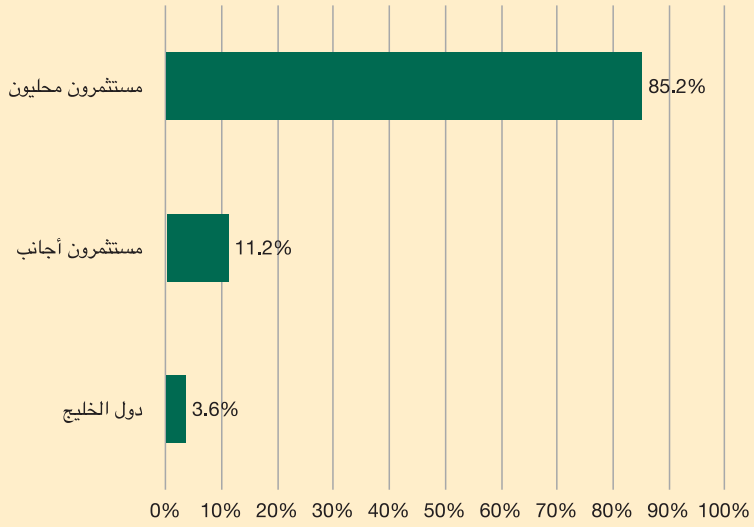

المصدر: وزارة المالية والصناعة

جدول رقم 7/3

توزيع المنشآت الصناعية والاستثمار والعمال حسب القطاع

	عدد المنشآت الصناعية			الاستثمار (مليون دولار)			العمال		
	2006	2007	نسبة الزيادة السنوية	2006	2007	نسبة الزيادة السنوية	2006	2007	نسبة الزيادة السنوية
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	312	334	7.1	8,635	8,761	1.5	27,736	29,130	5
صناعة النسيج والملابس الجاهزة	262	267	1.9	259	262	1.1	31,769	31,714	-0.2
صناعة الخشب والأثاث	443	489	10.4	214	224	4.8	24,568	26,912	9.5
صناعة الورق والطباعة والنشر	270	294	8.9	493	498	0.8	16,368	17,315	5.8
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	638	679	6.4	4,186	4,207	0.5	34,693	36,817	6.1
صناعة المنتجات غير المعدنية	480	516	7.5	2,285	2,415	5.7	47,973	54,112	12.8
الصناعات المعدنية الأساسية	63	69	9.5	1,982	1,987	0.2	8,475	8,751	3.3
صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	943	1,042	10.5	1,088	1,392	28.0	68,424	78,573	14.8
الصناعات التحويلية الأخرى	156	163	4.5	47	47	0.6	4,713	4,856	3
المجموع	**3,567**	**3,852**	**8.0**	**19,189**	**19,792**	**3.14**	**26,419**	**288,180**	**8.9**

المصدر: وزارة المالية والصناعة، دولة الإمارات

الإجمالي لإمارة أبو ظبي. أما إنتاج إمارة دبي، فيقدر بحوالي 60 ألف برميل في اليوم وينتج حقل "مرغم" 5،4 مليون متر مكعب .

وساهمت حاجيات صناعات البتروكيماويات ومحطات الكهرباء في زيادة الطلب المحلي على الغاز مما دفع دولة الإمارات إلى إنجاز مشروع "دلفين" الذي مكنها، منذ صيف عام 2007، من استيراد 60 مليون متر مكعب في اليوم من الغاز الطبيعي من دولة قطر. وأمام تزايد هذه الحاجيات، تمت دراسة إنشاء مشروع "دولفين الثاني".

ومن جهة أخرى، وعلى غرار الدول المجاورة، وصلت الإمارات إلى الحد الأقصى من قدراتها الإنتاجية من المحروقات. ولهذا السبب، تواصل إمارة أبو ظبي برنامجا هاما لتطوير حقول مستغلة لتحقيق الثلاثة أهداف التالية :

- تحديث بعض التجهيزات القديمة بهدف الحفاظ على إنتاج متواصل.
- زيادة قدرة إنتاج النفط إلى 3،5 مليون برميل لليوم في أفق عام 2015.
- زيادة قدرات التكرير في محطة "الفجيرة الجديدة لتكرير النفط".

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت إمارة أبو ظبي برنامجا استثماريا واسعا لاستغلال حقول الغاز الحمضي يقدر ب10 مليار دولار.
وأخيرا تستعد إمارة أبو ظبي، من خلال مبادرة "مصدر" التي قدرت بـ 15 مليار دولار، لتطوير الطاقات المتجددة التي ستمكنها من توفير كميات هامة من الغاز.

أما بخصوص القطاع الصناعي التحويلي، فقد ساهم بنسبة 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل رقما قياسيا بلغ حوالي 25 مليار دولار عام 2007 مقابل 20 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة نمو25%، ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعارالمحروقات وإلى النجاح الهام الذي عرفته صناعات البتروكيماويات والألمنيوم عام 2007.

ارتفع عدد المنشآت الصناعية خلال الأعوام الخمسة الماضية من 2795 إلى 3852 منشأة، بنسبة زيادة 37.8% و بلغت الزيادة 285 منشأة خلال عام 2007. وارتفع حجم الاستثمار خلال نفس الفترة من 11،9 مليار دولار عام 2003 إلى من 19،8 مليار دولارعام 2007، أي بنسبة 66.4%. وفي نهاية عام 2007 بلغ إجمالي الاستثمار المحلي 16،8 مليار دولار و يمثل نسبة 85.2% من إجمالي الاستثمار، وبلغ الاستثمار الخليجي 711 مليون دولار بنسبة 3.6% و الاستثمارالأجنبي 2،2 مليار دولار ويمثل نسبة 11.2%.
كما ارتفع عدد العمال خلال نفس الفترة من 212697 إلى 288180 عاملا، أي بنسبة 35.3%، وفي نهاية عام 2007 بلغ عدد العمال المواطنين 4968 عامل بنسبة 1.7% والخليجيين 1902 عامل بنسبة 0.7% والأجانب 281310 عامل بنسبة 97.6%.

أما فيما يتعلق بالنشاط الصناعي حسب التوزيع القطاعي يلاحظ من الجدول رقم (7/3) ما يلي :

بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ حتى نهاية 2007 (334) منشأة بنسبة 8.7% من إجمالي عدد المنشآت بزيادة قدرها 22 منشاة عن عام 2006 ويستثمر بها 8،76 مليار دولار بنسبة 44.3% وبزيادة 1،5 %عن عام 2006 ويعمل بها 29130 عاملا بنسبة 10.1% بمتوسط 87 عاملا للمنشأة وبزيادة قدرها 1394 عاملا عن عام 2006.

بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة النسيج والملابس والجلود حتى نهاية 2007 (267) منشأة بنسبة 6.9% من إجمالي عدد المنشآت بزيادة قدرها 5 منشآت عن عام 2006 ويستثمر بها 262 مليون دولار بنسبة 1.3% وبزيادة 1،1 %عن عام 2006 ويعمل بها 317714 عاملا بنسبة 11% بمتوسط 119 عاملا للمنشأة وبانخفاض قدره 55 عاملا عن عام 2006.

بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة الخشب والأثاث حتى نهاية 2007 (489) منشأة بنسبة 12.7% من إجمالي عدد المنشآت بزيادة قدرها 46 منشأة عن عام 2006 ويستثمر بها 224 مليون دولار بنسبة 1.1% وبزيادة 4،8 %عام عام 2006 ويعمل بها 26912 عاملا بنسبة 9.3% بمتوسط 55 عاملا للمنشأة وبزيادة قدرها 2344 عاملا عن عام 2006.

بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة الورق والطباعة والنشر حتى نهاية 2007 (294) منشأة بنسبة 7.6% من إجمالي عدد المنشآت بزيادة قدرها 24 منشأة عن عام 2006 ويستثمر بها 498 مليون دولار بنسبة 2.5 وبزيادة 0،8 %عن عام 2006 ويعمل بها 17315 عاملا بنسبة 6% بمتوسط 59 عاملا للمنشأة وبزيادة قدرها 947 عاملا عن عام 2006.

بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة الكيماويات ومنتجاتها حتى نهاية 2007 (679) منشأة بنسبة 17.6% من إجمالي عدد المنشآت

جدول 8/3

صادرات الإمارات من السلع 2006 – 2007 (مليون دولار)

	2006	2007	تغير 06\07	الاهمية النسبية
صادرات المحروقات	70,148	84,447	20	47
نفط خام	58,140	71,232	23	39
منتجات نفطية	4,903	5,450	11	3
غاز	7,105	7,766	9	4
صادرات أخرى	7,965	11,463	44	6
صادرات المناطق الحرة	20,514	22,796	11	13
إعادة التصدير	47,059	62,314	32	34
				0
إجمالي الصادرات	**145,686**	**181,020**	**24**	**100**

المصدر: البنك المركزي

بزيادة قدرها 41 منشأة عن عام 2006 ويستثمر بها 4،2 مليار دولار بنسبة 21.3% وبزيادة 0،5 %عن عام 2006 ويعمل بها 36817 عاملا بنسبة 12.8% بمتوسط 54 للمنشأة وبزيادة قدرها 2124 عاملا عن عام 2006.

بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية حتى نهاية 2007 (516) منشأة بنسبة 13.4% من إجمالي عدد المنشآت بزيادة قدرها 36 منشأة عن عام 2006 ويستثمر بها 2،4 مليار دولار بنسبة 12،2% وبزيادة 5،7 %عن عام 2006 ويعمل بها 54112 عاملا بنسبة 18.8% بمتوسط 105 عاملا للمنشأة وبزيادة قدرها 6139 عاملا عن عام 2006.

بلغ عدد المنشآت في قطاع الصناعات المعدنية الأساسية حتى نهاية 2007 (69) منشأة بنسبة 1.8% من إجمالي عدد المنشآت بزيادة قدرها 6 منشآت عن عام 2006 ويستثمر بها 1،9 مليار دولار وبزيادة 0،2 %عن عام 2006 ويعمل بها 8751 عاملا بنسبة 3% بمتوسط 127 عاملا للمنشأة وبزيادة قدرها 276 عاملا عن عام 2006.

بلغ عدد المنشآت في قطاع صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات حتى نهاية 2007 (1042) منشأة بنسبة 27.1% من إجمالي عدد المنشآت بزيادة قدرها 99 منشأة عن عام 2006 ويستثمر بها 1،4 مليار دولار وبزيادة 28 %عن عام 2006 ويعمل بها 78573 عاملا بنسبة 27.3% بمتوسط 75 عاملا للمنشأة وبزيادة قدرها 10149 عاملا عن عام 2006.

بلغ عدد المنشآت في قطاع الصناعات التحويلية الأخرى حتى نهاية 2007 (163) منشأة بنسبة 4.2% من إجمالي عدد المنشآت بزيادة قدرها 7 منشآت عن عام 2006 ويستثمر بها 47 مليون دولار وبزيادة 0،6 %عن عام 2006 ويعمل بها 4856 عاملا بنسبة 1.7% بمتوسط 30 عاملا للمنشأة وبزيادة قدرها 143 عاملا عن عام 2006.

أما بخصوص الصادرات، فقد سجلت الإمارات أداء جيدا عام 2007 حيث بلغت رقما قياسيا، من 145،7 مليار دولار عام 2006 إلى 181 مليار دولار عام 2007 ، أي بنسبة نمو 24% مما حسن بشكل هام الحساب الصافي للإمارات والذي بلغ 41،6 مليار دولار عام 2007 مقابل 36 مليار عام 2006 (ملحق 4/1).

ويفسر هذا الأداء الجيد لعام 2007 بارتفاع صادرات المحروقات بنسبة 20% والتي تمثل 47% من إجمالي الصادرات، تليها

المنتجات المعاد تصديرها حيث سجلت ارتفاعا بنسبة 32% وتمثل 34% من إجمالي صادرات الإمارات. أما الصادرات غير النفطية، فرغم نموها عام 2007 بنسبة 44%، لازالت ضعيفة حيث تمثل 6% فقط من إجمالي الصادرات (جدول 8/3).

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة في الإمارات

تتوفر دولة الإمارات على احتياطات محروقات بنسبة 8% من الاحتياطي العالمي المؤكد، وتعتبر الإمارات أحد أكبر منتجي النفط في العالم وقد مكنت مداخيل المحروقات من تراكم سريع للثروة في الإمارات بفضل تزايد الأسعار والإنتاج المستمر.

وتتميز الإمارات عن مثيلاتها من دول المنطقة بتنوع اقتصادها خاصة في قطاع الخدمات الذي يعرف نجاحا حيث تنعت الإمارات اليوم " بالمعجزة الاقتصادية ".

ويجعل هذا التنوع الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعار المحروقات الدولية. فخلال 20 عاما، انخفضت حصة المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي من 70% إلى 39%.

ومن جهة أخرى، تتميز الإمارات بتدفق ملحوظ للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا بفضل رسوم جمركية ضعيفة وإحداث مناطق حرة معفية من الضرائب ومناخ أعمال متميز ومشجع للاستثماروخدمات ذات جودة ولوجستيك فاعلة.

وقد ساهمت كل هذه الإجراءات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تضاعفت قيمتها ثلاث مرات بين عام 2003 وعام 2007، من 4،25 مليار دولار إلى 13،25 مليار دولار مما جعل الإمارات ثاني أكبر دولة عربية، بعد السعودية، من حيث جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من جهة أخرى، حققت دولة الإمارات قيمة مضافة صناعية بلغت 101،9 مليار دولار بفضل قاعدتها الصناعية مما يجعلها ثاني قوة صناعية في الدول العربية بعد العربية السعودية.

كما تتوفر الإمارات على آفاق نمو جيدة بالنظر إلى موارد الغاز والنفط الهامة التي تمكن الصناعات المحلية من الحصول على الطاقة بكلفة أقل نسبيا، وكذلك بالنظر إلى مشاريع الاستثمار الواسعة التي أطلقت في القطاع الصناعي خلال الأعوام الأخيرة خاصة في إمارة أبوظبي والتي من شأنها أن تعزز من وزن الإمارات في السوق العالمية خاصة في قطاع البتروكيماويات.

وعلى الرغم مما تقدم، تواجه التنمية الاقتصادية والصناعية في الإمارات عدة تحديات، منها :

• تعتمد الإمارات في تنويع اقتصادها على قطاعات غير مستقرة، كقطاع السياحة والقطاع المالي وقطاع العقار حيث تم ضخ استثمارات كبيرة في هذه القطاعات مع العلم أنها تتعرض لتقلبات الظرفية العالمية وتعتمد على ثقة المستهلكين مما يجعل النمو الاقتصادي الإماراتي غير مستقر.

• يشكل ارتفاع نسبة التضخم (11% عام 2007[13]) سبب القلق على تنافسية الصناعات المحلية وعلى تنمية المشاريع الصناعية التي تواجه حاليا تكلفة مرتفعة في بناء المصانع.

• لازالت الإمارات تعتمد على موارد المحروقات لضمان نمواقتصادها حيث يساهم هذا القطاع بأزيد من ثلث الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 47% من إجمالي الصادرات، وتتعرض الصناعات الإماراتية لمنافسة متزايدة من الدول المجاورة لتشابه السلع المنتجة.

وبناء على ما تقدم، هناك أهمية لمواصلة استراتيجية تنويع اقتصاد الإمارات والتخصص في صناعات ذات قيمة مضافة عالية والتي ستميزها عن جيرانها. وهذا ما سيمكنها من إحداث المزيد من مناصب العمل خاصة بالنسبة للشباب الإماراتي[14].

وأخيرا، ولكي تخفف الإمارات من اعتمادها على النفط، هناك أهمية لمواصلة سياسة تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا من خلال مواصلة تحسين بيئة الأعمال وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.

13 بيانات وزارة المالية والصناعة، نشرة الإحصاءات الصناعية، 2008، وملحق (6/1).

14 من بين 73624 عاملا في القطاع الصناعي، 72987 ذوو جنسية أجنبية، أي 99% من إجمالي عمالة القطاع الصناعي(إحصائيات وزارة المالية والصناعة، النشرة الإحصائية الصناعية، 2008).

مملكة البحرين

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

البحرين

أهم المؤشرات لعام 2007

- عدد السكان : 764 ألف نسمة
- الناتج المحلي الإجمالي : 19,7 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي : 6.6%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 25 731 دولار
- قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة : 7,4 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 26%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 11.7%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 1,75 مليار دولار
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 79%
- القطاعات الصناعية الرئيسة : صناعات الألمنيوم والصناعات البتروكيماوية.

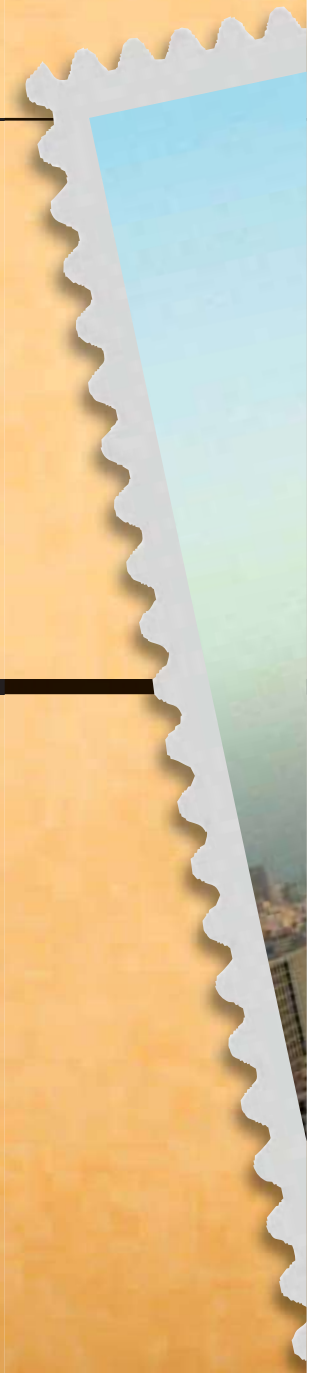

حقق الاقتصاد البحريني أداء جيدا حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 6.6%، ويعزى هذا الأداء إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وإلى الدورالهام الذي يلعبه القطاع الخاص كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي وإلى الازدهار الذي يحققه حاليا القطاع المالي.

ورغم ضعف الموارد النفطية في مملكة البحرين مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن اقتصادها ما زال يعتمد بدرجة كبيرة على مصادر الطاقة التي تمثل حوالي 80% من إجمالي صادراتها.

وبهدف الحد من الاعتماد على الطاقة والحفاظ على استمرارنموها الاقتصادي، اتبعت حكومة البحرين جملة من السياسات والتدابير، تضمنت على الخصوص تنويع مصادر الثروة و تحرير الاقتصاد وتنمية دورالقطاع الخاص. كما تخطط الحكومة لتعزيز مكانة البحرين في أسواق الشرق الأوسط.

ولتحقيق هذا الهدف، تم إنجاز مشاريع استثمارية ضخمة قصد تحديث البنية التحتية وتعزيز القدرات التنافسية لمنشآتها الصناعية.

شكل 8/3

تطور القطاع الصناعي في البحرين بين عام 2001 وعام 2007 (مليون دولار)

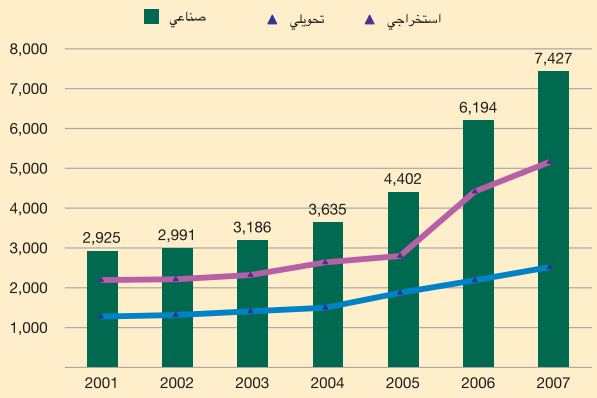

المصدر: الجهاز المركزي البحريني للمعلومات

ومن ضمن هذه المشاريع، مشروع " منطقة البحرين العالمية للاستثمار" The Bahrein International Park و مشروع "مرسى البحرين للاستثمار" The Bahrein Investment Wharf وذلك ضمن الجهود الرامية إلى إقامة مناطق صناعية متكاملة ومجهزة بكل الخدمات اللازمة لتوطين أكثر من 200 مؤسسة صناعية صغيرة ومتوسطة مدعومة بمختلف الوسائل كمراكز التدريب والتأهيل والبحث والتطوير.

ويلعب القطاع الصناعي البحريني دورا استراتيجيا في النشاط الاقتصادي حيث يساهم بنحو 38% من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعله أول قطاع إنتاجي في البحرين.

واصل الناتج الصناعي أداءه الجيد حيث سجل نموا بنسبة 18% عام 2007 بفضل مساهمة الصناعات الاستخراجية بحوالي 69% من القيمة المضافة الصناعية.

كما ساهمت الصناعات التحويلية بدورها في زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي حيث حققت أعلى قيمة لها منذ سبعة أعوام، فبلغت 2،3 مليار دولار عام 2007 مقابل 1،9 مليار دولار عام 2006 (جدول 9/3).

وشهد القطاع الصناعي التحويلي إزدهاراً خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ متوسط النمو السنوي 13% بين عام 2001 و عام 2007 مبينا مدى التقدم الذي حققته مملكة البحرين في مجال تنويع مصادر اقتصادها.

وتشكل صناعة الألمنيوم والصناعات البتروكيماوية الصناعات الرئيسة حيث تمثلان لوحدهما حوالي 70% من الناتج الصناعي التحويلي.

وتحتل صناعات الألمنيوم الصدارة في الصناعات التحويلية في منطقة الشرق الأوسط حيث تقدرمساهمتها بحوالي 25،5% من قيمة الناتج الصناعي التحويلي في البحرين (ملحق 5/3) ويزيد إنتاجها عن 865 ألف طن/متري (جدول 10/3).

جدول 9/3

الناتج الصناعي حسب القطاعات بين عام 2001 و2007 ،مليون دولار-

قطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تحويلي	977	1,019	1,118	1,215	1,615	1,951	2,304
استخراجي	1,957	1,978	2,092	2,432	2,603	4,333	5,123
صناعي	2,934	2,997	3,210	3,647	4,218	6,284	7,427

المصدر: الجهاز المركزي البحريني للمعلومات

جدول رقم 10/3

إنتاج الصناعات الأساسية (2003 – 2007) (طن متري)

	2003	2004	2005	2006	2007
صناعة الألمنيوم –طن متري–	531,991	531,626	750,710	860,435	865,048
الصناعات البتروكيماوية –ألف طن متري–	1,317	1,287	1,338	1,482	1,373

المصادر: الهيأة الوطنية للنفط والغاز، البنك المركزي والتقرير الاقتصادي السنوي، 2007

وتعتبر شركة ألمنيوم البحرين –ألبا– المنتج الرئيسي لهذه الصناعة وتمتلك الدولة حصة 77% من رأسمالها بينما يتوزع الباقي بين صناديق استثمارية حكومية للمملكة العربية السعودية ومستثمرين ألمان وإنجليز.

وتليها الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بمساهمة بلغت حوالي 33،8% من قيمة الناتج الصناعي التحويلي وتستقطب أكبر حصة من إجمالي الاستثمارات الثابتة، أي بما يعادل 47% من إجمالي الاستثمارات الموجهة للأنشطة التحويلية. وقد شهد إنتاج الصناعات البتروكيماوية تراجعا من 1482 مليون طن عام 2006 إلى 1373 مليون طن عام 2007 وذلك بسبب انخفاض الإنتاج النفطي في كل من حقلي البحرين وأبو سعفة (جدول 10/3).

اما فيما يتعلق بالصادرات، فقد بلغت قيمة إجمالي الصادرات البحرينية 13،8 مليار دولار خلال عام 2007 وذلك بفضل ارتفاع صادرات النفط بـ 17%.

واحتلت المنتجات النفطية المرتبة الأولى بنسبة حوالي 80% من إجمالي الصادرات البحرينية حيث ارتفعت من9،3 مليار دولار عام 2006 إلى 10،9 مليار دولار عام2007، أي بنسبة تزايد 17%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتتركز الصادرات غير النفطية حول منتجات الألمنيوم والمنتجات البتروكيماوية التي تمثل أزيد من 70% من إجمالي هذه الصادرات غير النفطية (جدول 11/3 وشكل 9/3).

شكل 9/3

تطور إنتاج الألمنيوم في البحرين (ألف طن متري)

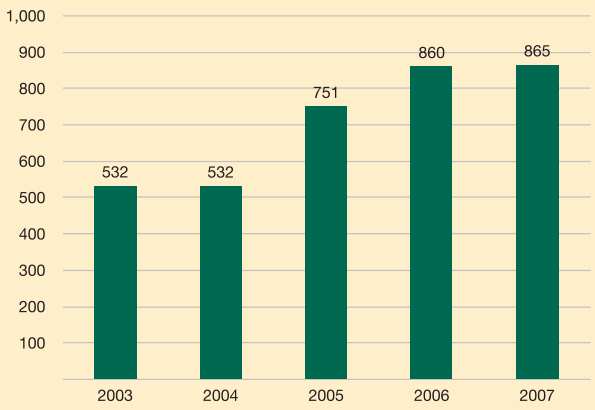

المصادر: الهيأة الوطنية للنفط والغاز، البنك المركزي والتقرير الاقتصادي السنوي، 2007

شكل 10/3

تطور إنتاج البتروكيماويات (ألف طن متري)

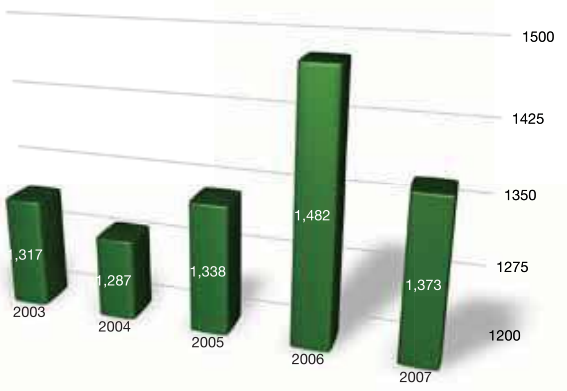

المصادر: الهيأة الوطنية للنفط والغاز ووزارة الكهرباء والماء

جدول 11/3 صادرات البحرين من السلع – مليون دولار–

	2006	2007	تغير 07/06	أهمية نسبية (%)
الصادرات النفطية	**9,364**	**10,970**	**17.1**	**79.20**
الصادرات غير النفطية	**3,029**	**2,881**	**–4.9**	**20.80**
منتجات حيوانية وغذائية وصناعات غذائية	62	64	4.3	2.25
نسيج وألبسة	105	124	17.9	4.32
منتجات كيماوية وبتروكيماوية	348	654	87.6	22.70
منتجات معدنية	270	205	–24.0	7.13
مواد البناء	8	10	33.3	0.38
منتجات معدنية	1,851	1,464	–20.9	50.85
آلات وتجهيزات النقل	291	283	–2.8	9.85
منتجات أخرى	91	72	–20.6	2.53
إجمالي الصادرات	**12,394**	**13,851**	**11.8**	**100.00**

المصدر : الجهاز المركزي البحريني للمعلومات

كما سجلت الصادرات غير النفطية انخفاضا بنسبة 4.9% خلال عام 2007 نتيجة تراجع صادرات الألمنيوم التي تمثل نصف الصادرات غير النفطية، وذلك من 1،8 مليار دولار عام 2006 إلى 1،4 مليار دولارعام 2007.

وعلى خلاف ذلك، سجلت صادرات المنتجات الكيماوية نموا بنسبة 87% مما يبين قدرتها التنافسية في السوق العالمية. كما شهدت صادرات مواد البناء والنسيج ارتفاعا ملحوظا بلغ على التوالي 33% و 17.9%.

وتمثل الدول العربية الأسواق الرئيسة لصادرات البحرين غير النفطية بحوالي 50% من إجمالي صادراتها، وتستحوذ السعودية على نسبة 25%، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 7% وقطر بنسبة 4.4% والكويت بنسبة 3% (شكل 11/3).

واحتلت دول آسيا المرتبة الثانية بعد الدول العربية بنسبة 20% من إجمالي الصادرات، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13% والأتحاد الأوروبي بنسبة 12% ، وجاءت دول المحيط الهندي في المرتبة الأخيرة بنسبة 4%.

شكل 11/3

توزيع الصادرات البحرينية غير النفطية حسب السلع عام 2007 (٪)

تمثل صادرات الألمنيوم نصف الصادرات غير النفطية في البحرين

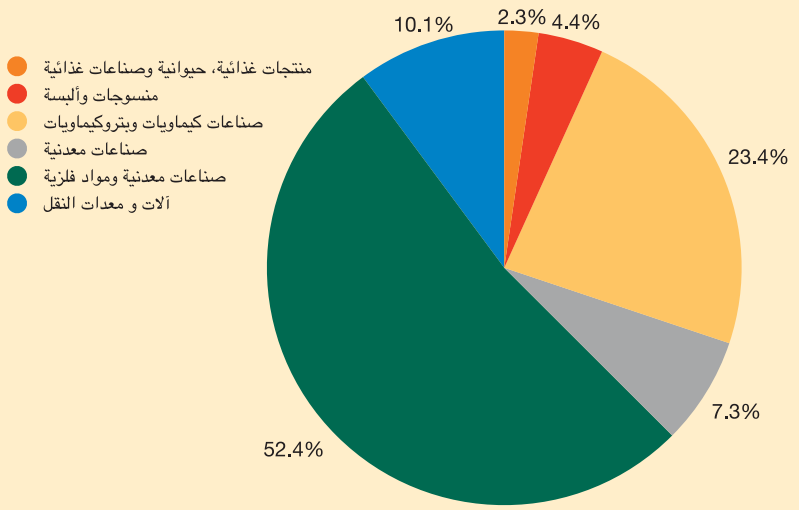

المصدر: الجهاز المركزي البحريني للمعلومات

شكل 12/3

تغير الصادرات غير النفطية في البحرين عام 2007 (٪)

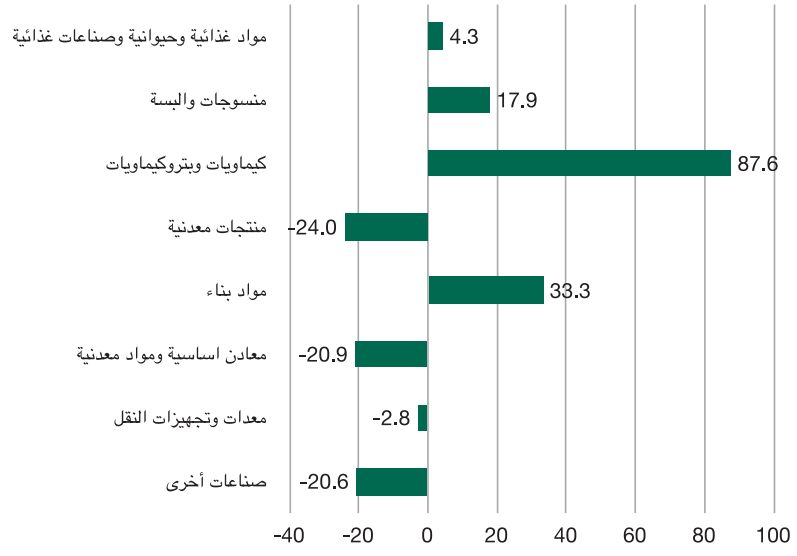

المصدر: الجهاز المركزي البحريني للمعلومات

شكل 13/3

توزيع الصادرات البحرينية حسب المناطق (٪) تمثل الدول العربية السوق الأولى لصادرات السلع المصنعة في البحرين

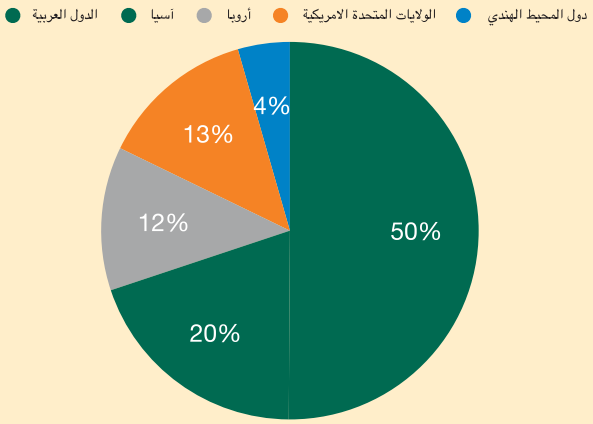

المصدر: الجهاز المركزي البحريني للمعلومات

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة في البحرين

شهد الاقتصاد البحريني أداء جيدا حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 6.6 % خلال عام 2007 نتيجة ارتفاع العوائد النفطية والبرامج الاستثمارية الضخمة وما حققته من مكاسب خلال المرحلة السابقة مما جعل البحرين رائدة في صناعة الألمنيوم في منطقة الشرق الاوسط.

وتتمتع البحرين بموقع استراتيجي متميز و قطاع خاص فعال ونشيط بالإضافة إلى استقطابه للاستثمارات الأجنبية بفضل برنامجها المتميز لتحريرالاقتصاد البحريني (إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات، حق المستثمرين الأجانب في التملك، حرية تحويل العوائد الاستثمارية).

ورغم هذا التقدم الهام، لاتزال التنيمة الاقتصادية في البحرين تعتمد أساسا على المصادر النفطية التي تمثل حوالي 80% من إجمالي صادراتها، وهو ما يعرض اقتصادها لمخاطر تقلبات أسعار المحروقات العالمية. كما تتركز الصناعات التحويلية حول صناعة الألمنيوم والمنتجات البتروكيماوية التي تمثل حوالي60% من الناتج الصناعي التحويلي، علاوة على أنهما تمثلان حوالي 74% من إجمالي صادرات المنتجات غير النفطية.

وبناء على هذه المعطيات، ومن أجل المحافظة على المكاسب التي حققها الاقتصاد البحريني واستمراروتيرة نموه، يتطلب الأمراعتماد استراتيجيات جديدة للاستفادة من مزايا الاقتصاد القائم على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة والتركيز في هذا المجال على الأساليب الحديثة في مجال الإنتاج، مثل العناقيد والمراكز الفنية والحاضنات التكنولوجية والمناولة الصناعية لتوسيع وتطوير قاعدة الصناعات التحويلية التي تشكل المحرك الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة.

كما لابد من التأكيد على أهمية تشجيع التوسع في خلق صناعات خفيفة مرتبطة بصناعات الألمنيوم وتطوير صناعة تركيب المكونات ومناهج تصنيع ذات الاستعمال التكنولوجي العالي ومواصلة دعم القطاع الخاص .

الجمهورية التونسية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

تونس

أهم المؤشرات لعام 2007

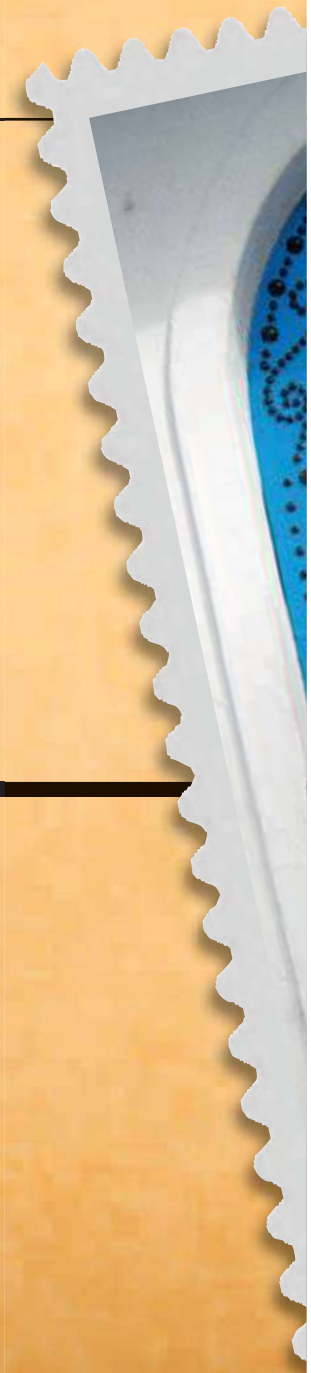

- تعداد السكان : **10** مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : **35** مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي : **6,3%**
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) **3398** دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية) : **8,52** مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : **7,2%**
- مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي : **17%**
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : **1,61** مليار دولار
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي : **24.4%**
- مساهمة الصادرات التحويلية في إجمالي الصادرات : **81%**
- القطاعات الصناعية الرئيسة: الصناعات الميكانيكية والكهربائية، صناعة النسيج، الصناعات الغذائية.

رغم الظرفية العالمية الصعبة وتزايد حدة المنافسة الخارجية، حافظت الصناعة التونسية على تقدمها خلال 2007. وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 8،5 مليار دولار عام 2007 مقابل 7،3 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة تزايد 16% . ويعزى هذا النمو إلى تطور أداء الصناعة التحويلية التي تمثل العمود الفقري للنسيج الصناعي التونسي حيث حققت نموا بنسبة 14%. كما شهد قطاع المحروقات أيضا نموا متزايدا عام 2007 بلغ نسبة 20% نتيجة ارتفاع أسعارالمنتجات النفطية العالمية.

يساهم القطاع الصناعي التونسي بنسبة 24% من الناتج المحلي الإجمالي، ويحتل بذلك المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات الذي يساهم بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي التونسي، يليه قطاع الزراعة بحوالي 10% .

ويتكون هيكل قطاع الصناعة من حوالي 11000 مؤسسة صناعية ويوفرأكثر من 25% من مجموع العمالة التونسية كما يساهم بطريقة فعالة في توليد فرص الشغل وفي تحقيق التماسك الاجتماعي. وحسب البنك المركزي التونسي، مكن القطاع الصناعي من خلق 19200 فرصة عمل جديدة خلال عام 2007.

وتشكل صادرات السلع الصناعية مصدرا رئيسا لتونس من العملات الصعبة حيث بلغت قيمتها 14،7 مليار دولار عام 2007. وتمثل منتجات الصناعة التحويلية 81% من إجمالي الصادرات (شكل 15/3).

شهد عام 2007 الانتهاء من إقامة منطقة التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي حيث سجل القطاع الصناعي تنفيذا متزايدا في برنامج التأهيل الاقتصادي الذي بدأ العمل به منذ عام 1996 . وبفضل ذلك سجل عام 2007 استفادة 257 مؤسسة صناعية مقابل 261 في العام السابق ليصل عدد المؤسسات المستفيدة في نهاية عام 2007 إلى 3928 مؤسسة. ومن جهة أخرى، انطلقت خلال عام 2007 أشغال تهيئة مناطق صناعية جديدة وإحداث أقطاب التنمية والتنافسية.

وفيما يتعلق بالاستثمار في القطاع الصناعي، سجل قطاع المحروقات نموا بنسبة 46% 2007 وذلك نتيجة الزيادة في الموازنات والإنفاق المخصص للبحث والاكتشاف النفطي.

وبخصوص الاستثمار في الصناعة التحويلية، فقد تزايدت قيمته بنسبة 8.2% عام 2007 مقابل 3.6% عام 2006، وقد شملت هذه الزيادة على الخصوص الصناعات الميكانيكية والكهربائية حيث ارتفعت حصة الاستثمارفي هذاالقطاع من 19% عام 2005 إلى 24 % عام 2007 (البنك المركزي)، كما سجلت نسبة الاستثمار في قطاع النسيج والألبسة من مجموع الاستثمارات تزايدا من 16.8% عام 2005 إلى 17.5% عام 2007، وقد استقطب هذان القطاعان المتجهان أساسا نحو التصدير اهتماما لدى عدد هام من المؤسسات الأجنبية.

شكل 14/3

تطور الناتج الصناعي التونسي (مليون دولار)

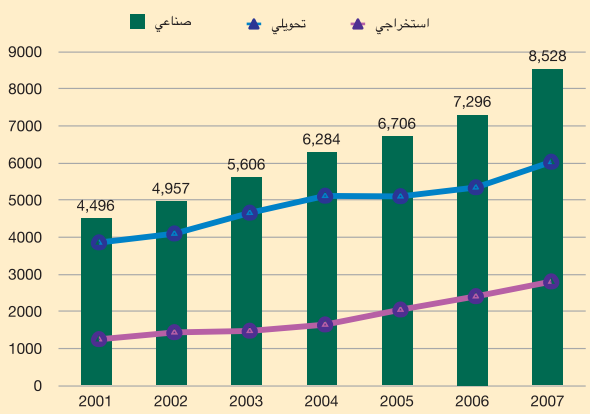

المصدر: البنك المركزي التونسي

شكل 15/3

هيكل الصادرات التونسية لعام 2007 حسب القطاع

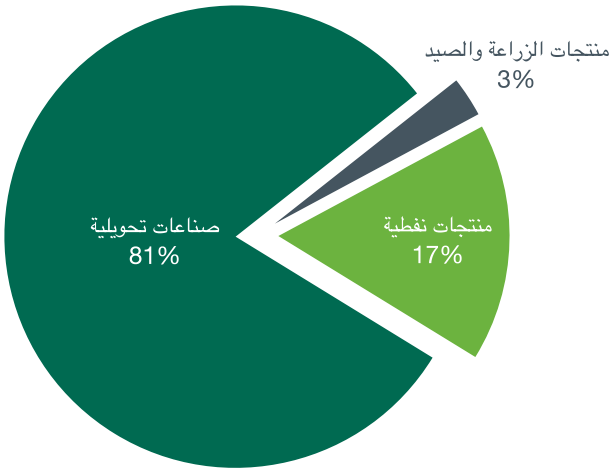

المصدر: البنك المركزي التونسي

شكل 16/3

توزيع الاستثمار حسب القطاع

شكل 17/3

المصدر: البنك المركزي التونسي

وعلى الرغم من ذلك، ظل الاستثمار في الصناعات التحويلية متواضعا بنسبة 10.8% من إجمالي الاستثمارات، وقد انخفضت هذه النسبة مقارنة مع عام 1997 حيث سجلت تراجعا بلغ 14% من مجموع الاستثمار، ويمكن تفسير هذا التراجع بتركزالاستثمارات في قطاع الخدمات الذي استحوذ على 48% من مجموع الاستثمار (شكل 14/3).

ومن جهة أخرى، تعكس هذه النسبة الضعيفة للاستثمار في الصناعة التحويلية عام خلال 2007، ضعف مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الصناعي رغم أن أهم ما تحقق من استثمارات في هذا القطاع أنجز من طرف القطاع الخاص لاسيما مع تواصل سياسة خصخصة الشركات العمومية[15].

وبخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر، شهدت الصناعات التحويلية نموا هاما خلال 2007 بنسبة 40% من بينها 21% خصصت للصناعات الكهربائية والإلكترونية و18.5% منها اتجهت لقطاع النسيج والألبسة[16].

وتجدرالإشارة إلى الاهتمام المتزايد الذي توليه الاستثمارات الإيطالية والألمانية والبلجيكية بشكل خاص لإنشاء مشاريع صناعية في مجالات واعدة في تونس كقطاع الميكانيك والكهرباء والنسيج.

إطار رقم 3
بعض الإجراءات الحكومية التونسية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي

استمرت الاستثمارات في احتلال موقع الصدارة ضمن استراتيجية التنمية في تونس، وتتمحور هذه الاستراتيجية حول تقوية الاستثمار الخاص وتسريع وتيرة إحداث المؤسسات ومشاريع جديدة خاصة في مجالات واعدة وذات قيمة مضافة عالية.

ويتعلق الأمر بوضع آليات تسمح بمواصلة تحسين بيئة الأعمال وبتشجيع المبادرة الخاصة وتوفيرالموارد المالية لضمان استثمار المشاريع بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي هذا الإطار، شهد عام 2007 المصادقة على قانون المبادرة الاقتصادية لتحديث وتخفيف الإطار القانوني المتعلق بتشجيع المبادرة الخاصة واحداث الشركات بهدف تعزيز الوسائل الرامية إلى تشجيع الاستثمارات.

يشمل هذا القانون البنود والاهداف الأساسية التالية :

1 - إعتماد قاعدة حرية الاستثماروالحد من الأنشطة التي تتطلب ترخيصا من الإدارة.

2 - التخفيف من إجراءات إنشاء المشاريع وإحداث الشركات.

3 - حذف شرط الرأسمال الأدنى بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة.

4 - وضع تشريعات جديدة لدعم وتحفيزالمؤسسات الصغيرة بخفض 20% من مبالغ ضرائبها خلال سنوات النشاط الأولى.

5 - تشجيع وتيسير تمويل التدريب المهني ودعم المشاريع الناجحة على مستوى المناطق الجهوية..

15 تم تفويت ورشات الساحل الميكانيكية لمجموعة تونسية خاصة خلال عام 2007.

16 وكالة النهوض بالصناعة التونسية.

شكل 18/3

نمو القيمة المضافة لعام 2007 (٪)

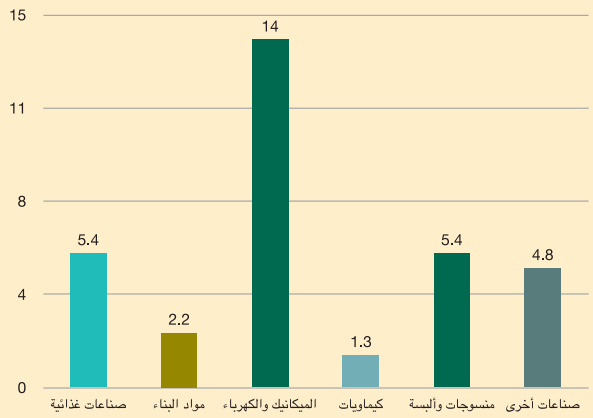

المصدر: البنك المركزي التونسي

شكل 19/3

معدل نمو صناعات النسيج (٪) (2007 - 2002)

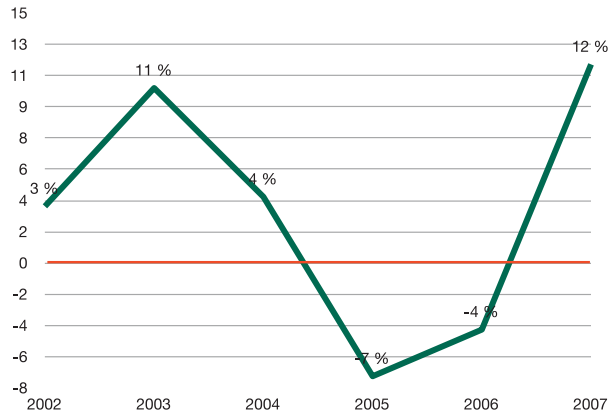

المصدر: البنك المركزي التونسي

اما بالنسبة للقطاع الصناعي التحويلي، فقد واصل نموه خلال عام 2007 حيث ارتفعت قيمته المضافة من 5.3 مليار دولار عام 2006 إلى 6 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة 14%. ويرجع هذا النمو أساسا إلى الانتعاش المتواصل الذي تعرفه الصناعات الكهربائية والميكانيكية (+15.9%) وكل من صناعات النسيج والألبسة (+5،4%) والصناعات الغذائية بنسبة 5.4%.

سجلت صناعات النسيج قيمة مضافة بلغت 1،6 مليار دولار خلال عام 2007. فرغم تراجع نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، ظلت صناعات النسيج الأكثر مساهمة في القيمة المضافة التحويلية بنسبة 26.6%. وبعد عامين متتاليتين من التراجع، استعاد قطاع النسيج والألبسة نموه من جديد مما يظهرقدرته على الصمود أمام انعكاسات انتهاء اتفاقية الألياف المتعددة في يناير2005. ويفسر هذا التطور بتزايد الطلب الأوروبي مما حفزالصادرات التونسية من جهة وبالجهود التي بذلتها المؤسسات الصناعية في تطبيق برنامج التأهيل الاقتصادي لمقاومة المنافسة الدولية من جهة أخرى.

وبخصوص الاستثمار في صناعات النسيج، فإنه يمثل 17.5% من إجمالي الاستثمارات في القطاع التحويلي حسب وكالة النهوض بالصناعة في تونس. وبالرغم من ذلك، يبقى الإنتاج في صناعات النسيج مقتصرا على إنتاج الألبسة الجاهزة والأحذية، وفي نفس الوقت واصلت تونس استيرادها بشكل هام لمدخلات هذه الصناعات كالخيوط والخيوط المنسوجة بكلفة مرتفعة. وتتوزع صناعات النسيج على مؤسسات صغيرة تعمل غالبا بالمناولة وتعاني من نقص في الاندماج العمودي.

وفيما يتعلق بصناعات الميكانيك والكهرباء، شهدت الصناعات الكهربائية والإلكترونية والتجهيزات المنزلية نموا نتيجة التزايد المستمر

جدول 12/3:

القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي (مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صناعات غذائية	634	663	773	940	917	973	1,084
معدات البناء، الخزف الزجاج	307	371	447	492	509	553	625
الميكانيك والإلكترونيك	551	595	726	847	923	1,104	1,359
الكيماويات والمطاط	392	425	480	525	534	540	598
النسيج، الملابس، الجلد	1,344	1,390	1,536	1,597	1,488	1,429	1,599
الخشب والورق	430	474	560	618	633	666	749
الاجمالي	**3,658**	**3,917**	**4,523**	**5,018**	**5,004**	**5,264**	**6,014**

المصدر : البنك المركزي التونسي

شكل 20/3

تطور القيمة المضافة للصناعات التونسية
(مليون دولار)
قطاع الميكانيك والكهرباء في تزايد مستمر

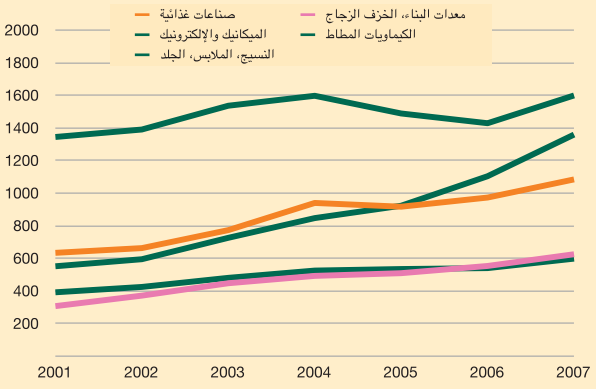

المصدر: البنك المركزي التونسي

شكل 21/3

تطور حصة الصناعات التحويلية
في الاستثمار المحلي (2005 - 2007) (٪)

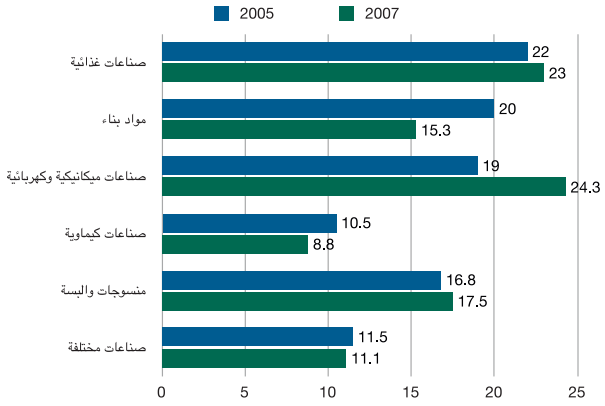

المصدر: البنك المركزي التونسي

في الطلب الخارجي لا سيما على الخيوط والكابلات الكهربائية وكذلك على الأجهزة والقطع الكهربائية ، والمحولات الكهربائية والتركيب الدقيق للمكونات الإلكترونية.

تشكل الصناعات الميكانيكية والكهربائية محركا قويا للاقتصاد التونسي حيث تتزايد حصتها في الناتج الصناعي التحويلي باستمرار وذلك من 15% خلال عام 2001 إلى 18% خلال عام 2005 لتصل إلى 22.6% خلال عام 2007، ولقد حقق أعلى نسبة نمو مقارنة مع باقي الصناعات الأخرى.

ويفسر هذا النمو بالآثار الإيجابية لسياسة الاستثمار التي حظي بها هذا القطاع حيث استفاد من نسبة 24% من إجمالي الاستثمار في القطاع التحويلي خلال عام 2007 مقابل 19% خلال عام 2005 (شكل 21/3).

ولقد مكنت هذه الاستثمارات من تحسين مردودية وتنافسية هذه الصناعات، كما ساهمت في الرفع من استقطاب الشركاء الأجانب حيث تزايدت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من 60% خلال عام 2007، وذلك من 70.6 مليون دولار عام 2006 إلى 116 مليون دولار عام 2007 [17]. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القطاع أصبح أول قطاع تحويلي من حيث التصدير متقدما على قطاع النسيج.

ومن بين الصناعات التي عرفت نموا مهما في 2007، نجد الصناعات الغذائية التي تزايدت قيمتها المضافة بنسبة 5.4% عام 2007 مقابل 4.7% عام 2006. ويعد هذا القطاع واعدا بسبب تزايد الاستهلاك الداخلي وتغير العادات الغذائية لدى المستهلك التونسي.

وشهدت صناعات مواد البناء نموا بنسبة 13% خلال عام 2007 خاصة صناعة الإسمنت حيث بلغ إنتاجها 7،1 مليون طن نتيجة تزايد الطلب المحلي والخارجي، كما ارتفعت كمية الصادرات بحوالي 14% وتزايدت قيمتها بـ 40% خلال عام 2007.

وبخصوص الصناعات الكيماوية، تزايد نشاطها خلال عام 2007 بفضل ارتفاع أسعار مبيعات الاسمدة في الأسواق الخارجية خاصة صناعات تحويل الفوسفات بنسبة نمو 10.8% بعد جمود شهدته خلال عامين متتاليتين.

ورغم ذلك لم يتجاوز الاستثمار الإجمالي في هذه الصناعات 10% من مجموع الاستثمارات، ويفسر ذلك باللجوء بقوة إلى استيراد المنتجات الكيماوية كمواد الصيدلة والمطاط لتلبية حاجيات الطلب المحلي، ومع ذلك، تمكنت بعض المنتجات الكيماوية من تحقيق تقدم نسبته 8.7% خلال عام 2007 مثل صناعة المواد اللاصقة وزيت "الكتان" وصناعة الطلاء والحبر.

على صعيد الصادرات فبالرغم من الظرفية الدولية الصعبة التي تمثلت في انتهاء اتفاقية الألياف المتعددة وارتفاع أسعار النفط وتراجع النمو في أوروبا، حققت الصادرات التونسية ارتفاعا ملحوظا بنسبة 24% عام 2007 مقارنة بنسبة 12.8% خلال عام 2006.

17 تقرير البنك المركزي، 2008.

وتميز عام 2007 بالنمو القوي في مبيعات منتجات الطاقة (+55%) ومنتجات صناعات الميكانيك والكهرباء (+30%) ومنتجات النسيج والجلد والأحذية (+17%) (جدول 14/3).

كما تميز عام 2007 بانخفاض صادرات الصناعات الغذائية بنسبة 7.4% بسبب تراجع مبيعات زيت الزيتون[18] . ويفسر ذلك بالأسعار المتدنية في الأسواق العالمية نتيجة وفرة العرض من هذه المادة في الدول المنتجة الرئيسة خاصة إيطاليا وإسبانيا.

وقد تصدرت صناعات النسيج والميكانيك والكهرباء الصادرات التونسية حيث بلغت نسبة مساهمتها 58% من إجمالي قيمة الصادرات لعام 2007 (شكل 22/3).

إرتفعت قيمة صادرات قطاع النسيج والألبسة إلى 4،7 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة نمو 17%، وتستحوذ الشركات الأجنبية (Off Shore) على أكثر من 97% من إجمالي هذه القيمة، كما سجلت قيمة صادرات الملابس والإكسسوارات الجاهزة نموا حيث مثلت 66.7% من إجمالي صادرات هذا القطاع، كما تزايدت صادرات الأحذية خلال عام 2007.

شكل 22/3

نسبة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات (٪)

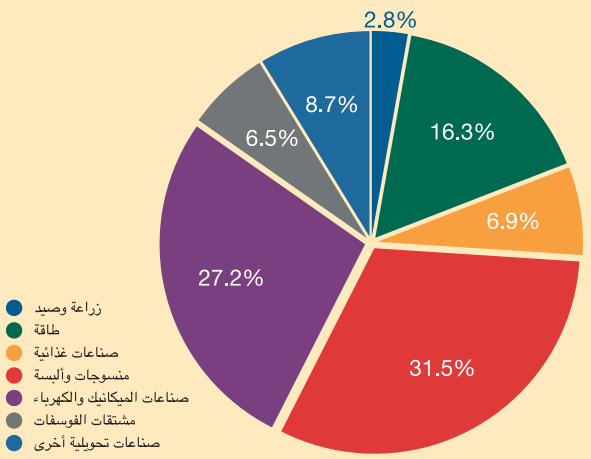

المصدر: البنك المركزي التونسي

جدول 13/3:

تطور صادرات تونس خلال عام 2006 و 2007

	القيمة (مليون)	تغير 2006 /2005	نسبة من المجموع	القيمة (مليون)	تغير 2007 /2006	نسبة من المجموع
مليون دولار	**2006**			**2007**		
إجمالي الصادرات	12,155	12.8	100	15,164	24.8	100
زراعة وصيد	338	5.4	2.8	424	25.4	2.8
الطاقة	1,576	14.8	13	2,451	55.5	16.2
منتجات معدنية	45	-24.2	0.4	71	55.3	0.5
صناعات غذائية	1,135	37.1	.9.3	1,051	-7.4	6.9
منسوجات وألبسة	4,055	0.2	33.4	4,747	17	31.3
صناعات ميكانيكية وكهربائية	3,144	23.9	25.8	4,115	30.9	27.1
مشتقات الفوسفات	762	11.3	6.3	983	29	6.5
صناعات تحويلية اخرى	1,098	18.7	9	1,322	20.4	8.7
إجمالي الصناعات التحويلية	**10,194**	**10.6**	**83**	**12,217**	**19.8**	**81**

المصدر: البنك المركزي التونسي

18 تبقى إيطاليا السوق الرئيسة لزيت الزيتون التونسية بـ 58.9%.

شكل 23/3

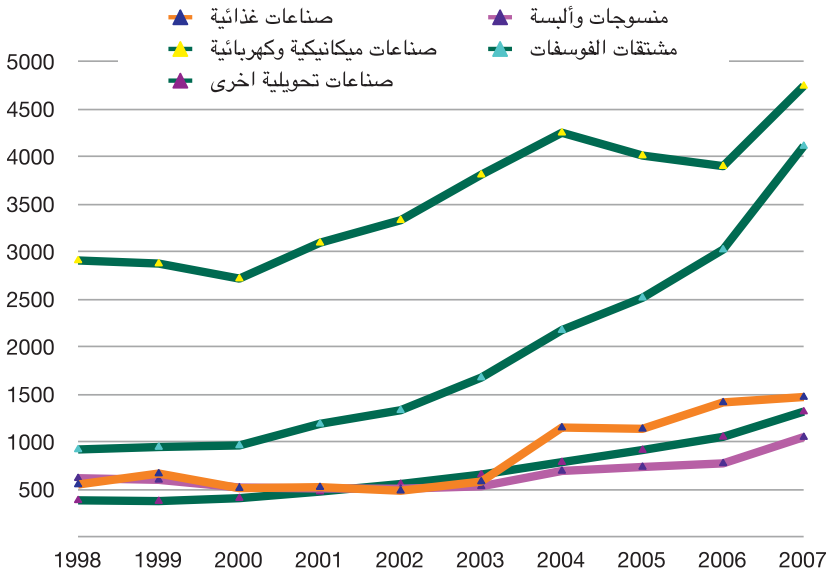

صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية في تزايد مستمر (مليون دولار)

المصدر: البنك المركزي التونسي

وتظل فرنسا السوق الرئيسة لصادرات النسيج والألبسة التونسية رغم تراجع حصتها خلال سنة من نسبة 38.6% إلى نسبة 37.3%، في حين عززت كل من إيطاليا وألمانيا من ترتيبهما كثاني وثالث مستورد للمنتجات التونسية الألبسة والنسيجية بنسبة 31.7% و10.2% على التوالي.

كما تحتل صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية موقعا متميزا حيث بلغت مساهمتها نسبة 27% من قيمة إجمالي الصادرات محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد صناعات النسيج والألبسة والجلد والأحذية التي تمثل 31%.

وبلغت قيمة صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية 4،1 مليار خلال عام 2007 مقابل 3،1 مليار دولارعام 2006، أي بنسبة نمو 23% جدول 13/3. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المتواصلة في مبيعات الخيوط والكابلات الكهربائية ومعدات كهربائية اخرى لتلبية الطلب الأوروبي المتزايد على هذه المنتجات. كما يرجع هذا الارتفاع إلى تصدير منتجات هذه الصناعة من الأجهزة والمعدات الميكانيكية إلى كل من فرنسا والجزائر وليبيا وإيطاليا.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة التونسية

تتوفر تونس على مزايا عديدة لعل أهمها، التنوع المتنامي لاقتصادها حيث استطاعت أن تصمد أمام التطورات الاقتصادية الدولية بفضل النتائج المرموقة لبرنامج التأهيل الاقتصادي الذي أنجزته الحكومة التونسية بداية من عام 1996، كما تمكنت من استقطاب المستثمرين الأجانب بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها بنجاح إضافة إلى موقعا الاستراتيجي في البحرالأبيض المتوسط.

ورغم ذلك، تواجه تونس تحديات عدة حيث تعاني من ضعف هيكلي يحول دون تنميتها ودون استغلالها الأمثل لمزاياها التفضيلية وتحسين تنافسيتها على المستوى العالمي.

وتهيمن أنشطة المناولة على القطاع الصناعي خاصة في الصناعات الثلاثة كالنسيج والأحذية والأجهزة الكهربائية، وتصدر هذه الصناعات نسبة 60% من إجمالي قيمة الصادرات، وعلى الرغم من صمودها في وجه المنافسة الدولية، هناك ضرورة لتبني السلطات التونسية في أقرب وقت ممكن سياسات وبرامج وآليات تنفيذية لتحقيق التغيرات الهيكلية تهدف إلى تخصص أكثر في صناعاتها.

كما تواجه تونس تحديا آخر يتمثل في ضعف دينامية القطاع الخاص رغم التحسن الذي شهده مناخ الأعمال حيث لايمثل الاستثمار الصناعي الخاص إلا 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 18% إلى 19% في الدول المنافسة كأوروبا الشرقية، ولهذا هناك ضرورة لاستغلال الاستثمارالأجنبي المباشر المتزايد وذلك بتطوير شراكات محلية-أجنبية مربحة بهدف نقل التكنولوجيا ودعم وتعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق تنمية مستدامة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

الجزائر

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : **34** مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : **135,5** مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي :**3%**
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) **3 825** دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية) : **64,5** مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : **44%**
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : **4%**
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: **1,7** مليار دولار
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي : **70%**
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: **98%**
- القطاعات الصناعية الرئيسة: صناعات المحروقات، صناعة الحديد والصلب وصناعة الإسمنت.

تحسن أداء إقتصاد الجزائر عام 2007 حيث بلغ معدل النمو 3% مقابل 2% عام 2006. وقدر الناتج المحلي الإجمالي بـ 135 مليار دولار عام 2007، حيث تضاعف 2،5 مرات مقارنة مع عام 2001 كما تضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتين مقارنة مع عام 2002 ليصل إلى 3825 دولار.

ويعزى هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع عوائد المحروقات والاستثمارات الحكومية مما ادى إلى إنتعاش القطاعات غيرالنفطية كقطاع السكن والأشغال العمومية الذي تزايد بنسبة 9.8% عام 2007، وقطاع الزراعة بنسبة 5% وقطاع الخدمات العمومية بنسبة 6.5%.[19]

ولقد أقدمت حكومة الجزائر على عدة إصلاحات هيكلية منذ بداية التسعينات قصد الانتقال من نظام اقتصادي مركزي إلى اقتصاد السوق مما إنعكس إيجابيا على توازن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وعلى تحرير الاقتصاد. ونتيجة لذلك، تضاعفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مرتين منذ عام 2003 حيث تزايدت من 882 مليون دولار إلى 1،7 مليار دولار عام 2007.[20]

وقد شهد عام 2007 قفزة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات متعددة منها المحروقات والمعادن والكيماويات لاسيما مشروع أوراسكوم – سوناطراك وإستثمارات أخرى في قطاع لوجستيك الموانئ كمشروع "بورطيك" السنغفورية وفي قطاع البناء كمشروع الشراكة بين شركة فرعون السعودية المتخصصة في إنتاج الإسمنت والحكومة الجزائرية.

وتظل الجزائر من بين أكبر مصدري المحروقات حيث تمثل صادراتها 97% تقريبا من إجمالي الصادرات وارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي من 33% في السنوات الأخيرة إلى 45% عام 2007.

وتعتبر الجزائر ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا ومن بين أكبر مصدري الغاز الطبيعي عالميا حيث تنتج الجزائر حوالي 1،37 مليون برميل في اليوم من النفط الخام[21] و310 ألف برميل في اليوم من الغاز الطبيعي، ويقدر الإحتياطي المؤكد من النفط الجزائري بـ 12،3 مليار برميل في يناير 2007 حسب المجلة العالمية "النفط والغاز" مما يظهر أن الجزائر تتوفر على ثروة هائلة من المحروقات.

أما بخصوص أداء القطاع الصناعي بالجزائر لعام 2007، فقد حقق أحد أضعف معدلات نموه منذ 2005 حيث سجل الناتج الإجمالي الصناعي نموا بنسبة 11% عام 2007 مقابل 15.7% عام 2006 و37.7% عام 2005 (شكل 25/3).

ويعزى هذا التراجع أساسا إلى انخفاض نمو قطاع المحروقات الذي تراجع خلال الثلاثة الأعوام الأخيرة بسبب مشاكل فنية ومشاكل صيانة التجهيزات والحصص المفروضة من منظمة أوبك. ولقد تراجعت نسبة نمو القطاع الاستخراجي من 42% عام 2005 إلى 17% عام

شكل 24/3

الخمس دول الأولى الأكثر غنى من حيث النفط المؤكد في أفريقيا (مليون برميل)

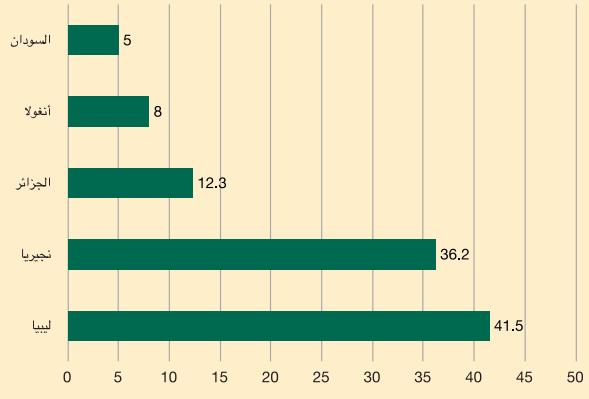

المصدر: مجلة النفط والغاز، 2007.

شكل 25/3

نمو القطاع الصناعي في الجزائر (2007 - 2000) (٪)

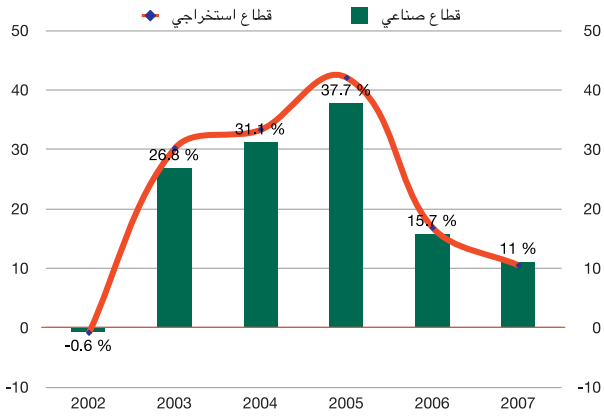

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

19 التقرير السنوي 2007، بنك الجزائر المركزي.
20 تقرير حول الاستثمار العالمي 2008، الأونكتاد.
21 الأوابك : النشرة الإحصائية، 2007.

جدول 14/3 : القيمة المضافة للقطاع الصناعي 2001 – 2007 (مليون دولار)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المحروقات	18,700	18,537	24,147	32,193	45,757	53,440	59,015
معادن ومناجم	53	56	60	78	86	110	151
قطاع استخراجي	**18,753**	**18,593**	**24,208**	**32,271**	**45,843**	**53,550**	**59,166**
صناعات الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية	430	429	494	595	595	610	674
مواد البناء	422	407	419	529	573	597	928
الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستك	256	230	237	336	343	361	419
الصناعات الغذائية	1,393	1,416	1,491	1,663	1,726	1,857	2,196
النسيج والألبسة	156	153	170	187	193	187	191
الجلد والأحدية	29	33	32	37	37	35	34
الخشب والفلين والورق	150	163	170	214	212	222	233
صناعات اخرى	483	508	585	648	675	663	646
قطاع تحويلي	**3,319**	**3,338**	**3,598**	**4,209**	**4,354**	**4,533**	**5,321**
قطاع صناعي	**22,072**	**21,931**	**27,805**	**36,480**	**50,197**	**58,083**	**64,488**

المصدر : المكتب الوطني للإحصاء.

2006 لتصل إلى 10% عام 2007، وذلك رغم الارتفاع القوي في أسعار المحروقات التي تمثل 92% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي (جدول 14/3).

وعلى الرغم من ذلك، ارتفعت القيمة المضافة للمحروقات إلى 59 مليار دولار عام 2007 مقابل 53 مليار دولار عام 2006 بفضل ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بقطاع المعادن والمناجم، فقد سجل للعام الثالث على التوالي تزايدا ملحوظا في قيمته المضافة بنسبة 37% حيث ارتفع من 110 مليون دولار عام 2006 إلى 150 مليون دولار عام 2007 (جدول 14/3).

وتمثل الصناعة التحويلية 4% من الناتج المحلي الإجمالي وسجلت نموا ضعيفا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغ متوسط النمو السنوي 6% ما بين عام 2001 وعام 2007. ويعزى ذلك إلى الأداء المتواضع للقطاع الخاص الذي يساهم بنسبة 55% من القيمة المضافة للقطاع التحويلي وإلى التراجع القوي في مساهمة الصناعة الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي التحويلي. فمنذ عام 2003، سجلت الصناعات الحكومية نسب نموسلبية في القيمة المضافة كما يظهر في الجدول أسفله.

ويمكن تفسير ذلك بما تشهده الصناعة الجزائرية من فترة إعادة الهيكلة والخصخصة مما أدى إلى توقف العديد من الشركات الحكومية وتراجع الإنتاج في أغلبها. فحسب التقرير الأخير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الإفريقي للتنمية حول الجزائر، فقدت صناعات القطاع الحكومي منذ عام 1989 أزيد من 80% من قدرتها الإنتاجية.

وتواجه القطاع الصناعي الخاص أيضا عدة معوقات أهمها المنافسة الأجنبية وقلة الحصول على التمويل وبيئة أعمال غير

جدول رقم 15/3

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات %

	2003	2004	2005	2006	2007
صناعات المحروقات	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9
زراعة	19.7	3.1	1.9	4.9	5
صناعة تحويلية عمومية	3.5	-1.3	-4.5	-2.2	-6.5
صناعة تحويلية خاصة	2.9	2.5	1.7	2.1	3.2
خدمات عمومية	4.5	4	3	3.1	6.5
خدمات القطاع الخاص	4.2	7.7	6	6.5	6.8
بناء وأشغال عمومية	5.5	8	7.1	11.6	9.8

المصدر: المندوبية العامة للتخطيط والمستقبلية

ملائمة وقلة في الموارد البشرية المؤهلة ونقص في المعرفة الفنية . وتشكل كل هذه العوائق حاجزا أمام القطاع الخاص لتحقيق إستثمارات هامة تمكنه من أخذ زمام المبادرة وتحسين تنافسيته.

وعلى الرغم من هذا الأداء المتواضع، سجلت بعض الصناعات أداء جيدا عام 2007، من بينها صناعات مواد البناء التي سجلت أكبر نسبة نمو ب55%. والجدير بالذكر ان قطاع مواد البناء يساهم بنسبة 17% من الناتج الإجمالي التحويلي حيث يشكل القطاع الحكومي 53% من هذه القيمة، كما يساهم القطاع الخاص بدور هام في هذا القطاع بفضل خصخصة العديد من الشركات. ولقد شكل 2007 عاما متميزا بالنسبة لصناعات مواد البناء بفعل إزدهار قطاع البناء والاشغال العمومية.

سجلت الصناعات الغذائية أداء جيدا عام 2007، وذلك بفضل دور القطاع الخاص الذي ساهم بحوالي 84% من القيمة المضافة لهذه الصناعات مقابل 10% عام 2005. ومن جهة أخرى، تراجعت حصة الصناعات الحكومية من القيمة المضافة بشكل ملحوظ في هذا القطاع حيث انخفضت من 89% عام 2005 إلى 16% عام 2007.

ويعزى تراجع مساهمة القطاع الحكومي في الصناعات الغذائية إلى عمليات الخصخصة. فحسب البنك المركزي، تراجع إنتاج المواد الدهنية بنسبة 85.6% عام 2007 وإنخفض إنتاج السكر بنسبة 44.7% ، كما سجلت صناعات أخرى كالعجائن نفس الإتجاه.

وشهدت قطاعات أخرى إعادة هيكلة عميقة نتجت عنها تراجعات كبيرة في الإنتاج كصناعات النسيج التي سجلت نموا ضعيفا (2.2%) وصناعات الجلد والأحذية التي سجلت نموا سلبيا (-2.6%). إلا انه في مقابل ذلك، تمكن القطاع الحكومي من الحفاظ على حصته في صناعة الكيماويات وصناعات الحديد والصلب والإسمنت.

شكل 26/3

معدل نمو القطاعات الصناعية عام 2007 (٪)

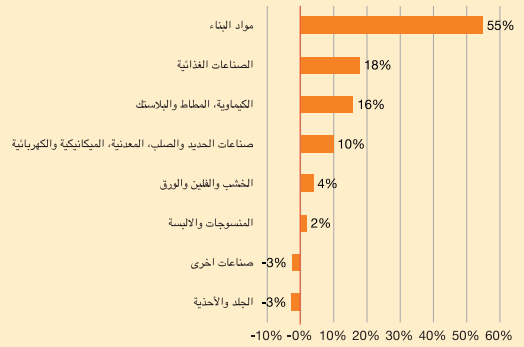

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء.

شكل 27/3

انهيار مساهمة القطاع الحكومي في القيمة المضافة للصناعات الغذائية (٪)

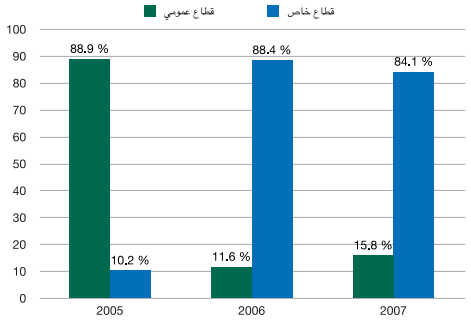

المصدر: بنك الجزائر المركزي

جدول 16/3:

مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في القيمة المضافة الصناعية في الجزائر

قطاع	2005			2006			2007		
	مجموع	عمومي	خاص	مجموع	عمومي	خاص	مجموع	عمومي	خاص
محروقات	45,756.8	41,413	4,344	53,440	48,533	4,907	59,016	55,463	3,553
معادن ومناجم	86.2	82	4	110	103	7	151	143	8
قطاع استخراجي	45,843.1	41,495	4,349	53,549	48,635	4,914	59,167	55,606	3,561
صناعات الحديد والصلب، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية	594.6	535	59	610	536	74	674	588	86
مواد البناء	663.7	398	266	597	248	349	928	492	436
الكيماوية، المطاط والبلاستك	373.2	107	266	361	144	217	419	172	247
الصناعات الغذائية	1,877.2	1,685	192	1,857	215	1,642	2,196	348	1,847
المنسوجات والالبسة	193.5	-1,347	1,540	187	39	148	191	33	158
الجلد والاحدية	37.1	-110	147	35	32	3	34	4	30
الخشب والفلين والورق	21.4	-10	31	222	125	97	233	205	112
صناعات اخرى	674.5	584	90	663	639	24	646	622	28
قطاع تحويلي	4,435.2	1,843	2,593	4,533	1,978	2,555	5,321	2,465	2,944
قطاع صناعي	50,278.3	43,337.2	6,941.1	58,082.6	50,613.3	7,469.3	64,488.2	58,071.0	6,504.5

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

قطاع الإسمنت في الجزائر

تعتبر صناعة الإسمنت في الجزائر من الصناعات الأساسية في مجال قطاع مواد البناء، ولقد قررت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إنفاق أكثر من 150 مليار دولار من موازنتها العامة للفترة ما بين عام 2005 وعام 2010 لدعم النمو الاقتصادي مما انعكس إيجابا على العديد من الصناعات بما فيها صناعة الإسمنت.

إنتاج الإسمنت في الجزائر ما بين 2003 – 2007

يشمتل قطاع الإسمنت في الجزائر على ثلاثة عشر مصنعا منتجا عام 2007 بطاقة تصميمية تعادل 15،5 مليون طن سنويا، منها (12) مصنعا تابعا للقطاع الحكومي بطاقة تصميمية تعادل 11،5 مليون طن سنويا، ومصنعا تعود ملكيته للقطاع الخاص طاقته التصميمية 4 مليون طن سنويا.

وبلغ الإنتاج الحقيقي للأسمنت في الجزائر نهاية عام 2007 ما قدره 15،9 مليون طن حيث أنتج القطاع الحكومي 11،6 مليون طن، أما حصة القطاع الخاص فقدرت بـ 4،3 مليون طن عام 2007.

يبين الجدول (17/3) تزايدا هاما في إنتاج الإسمنت في الجزائر في المرحلة ما بين عام 2003 وعام 2007، حيث يلاحظ:

• نمو في إنتاج الإسمنت بنسبة تقدر ب93% حيث بلغ الإنتاج الإجمالي عام 2007 15،9 مليون طن مقابل 8،2 مليون طن عام 2003.

• أكبر مصنع من ناحية الطاقة التصميمية والإنتاج هو ملك للقطاع الخاص بدأ إنتاجه عام 2004 ليصل إلى 4،3 مليون طن عام 2007.

• حقق إنتاج القطاع الحكومي من الإسمنت نسبة نمو قدرت ب 41% خلال الفترة بين عام 2003 وعام 2007 حيث بلغ الإنتاج 11،6 مليون طن عام 2007.

ويرجع هذا الارتفاع في إنتاج الإسمنت إلى عاملين أساسيين يتعلقان بالاستثمار المباشر الخارجي وإعتماد برنامج تأهيلي للمصانع التابعة للقطاع الحكومي.

يلاحظ من الشكل (29/3) انخفاظا كبيرا في واردات الإسمنت في الجزائر حيث بلغت 109 ألف طن عام 2007 مقابل 2،2 مليون عام 2003، ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى الزيادة في الإنتاج المحلي بـ 7،7 مليون طن خلال نفس المرحلة.

ويرجع هذا النمو في الإنتاج إلى الإنعكاسات الإيجابية لبرامج الشراكة التي بدأت الجزائر في تنفيذها خلال الأعوام الأخيرة وإلى الزيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير الإنتاج في هذا القطاع قصد تلبية الحاجيات المحلية المتزايدة الناجمة عن حجم مبالغ الاستثمارات المخصصة لقطاع السكن والبنية التحتية والأشغال العمومية التي تعد من القطاعات الأكثر إستهلاكا للأسمنت.

جدول 17/3

إنتاج الإسمنت في الجزائر 2003 – 2007
الوحدة : ألف طن

	عدد المصانع	الطاقة التصميمية	2003	2004	2005	2006	2007
مجمع الشرق	5	4 400	4 058	4 235	4 325	4 351	4 712
مجمع الغرب	3	2 700	1 584	1 729	2 061	2 181	2 501
مجمع الوسط	3	2 400	1 535	1 752	2 000	2 021	2 062
مجمع الشلف	1	2 000	1 015	1 825	2 077	2 246	2 341
قطاع خاص	1	4 000	-----	1 752	2 286	3 864	4 282
المجموع		15 000	8 193	11 295	12 751	14 665	15 899

مصدر : شركة مساهمة صناعة الإسمنت الجزائرية

شكل 28/3

تطور إنتاج الإسمنت في الجزائر (مليون طن)

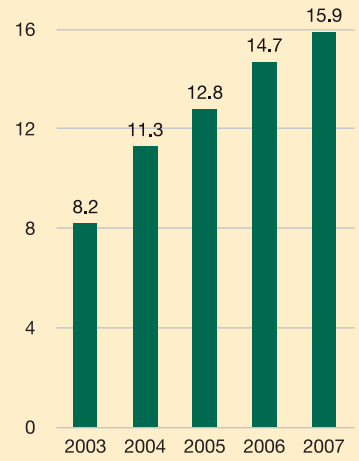

شكل 29/3

تطور واردات الإسمنت في الجزائر (ألف طن)

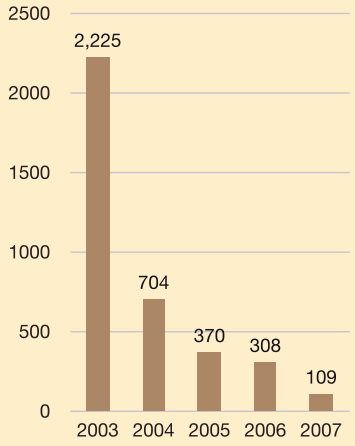

المصدر: شركة مساهمة الدولة لصناعة الإسمنت (الجزائر).

أما بخصوص الصادرات، فبفضل الارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات العالمية، بلغت صادرات السلع 60،6 مليار دولار عام 2007 مقابل 54،7 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة نمو 10،6%. وتظل صادرات الجزائر من السلع معتمدة على قطاع المحروقات حيث تمثل، 897 % من إجمالي الصادرات عام 2007.

وكما يظهر من الجدول (29/3)، تزايدت صادرات كل مكونات المحروقات بقوة خلال الأربعة أعوام الأخيرة ، وتضاعفت صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي مرتين بين عام 2004 وعام 2007 والغاز السائل بـ 1،7 مرة خلال نفس الفترة.

أما الصادرات غير النفطية، فقد ظلت هامشية ولاتمثل إلا 2،2 % من إجمالي الصادرات، وتتكون أساسا من المواد الغذائية المصنعة كالتمور وزبدة الكاكاو والمياه المعدنية والمواد الذهنية، والمواد التامة كالميثانول والأمونياك والمذيبات والموجهة أساسا إلى أوروبا.

جدول رقم: 19/3

صادرات الجزائر من المحروقات -مليون دولار-

	2004	2005	2006	2007
نفط خام	12,559.70	19,340.70	22,697.40	25,313.60
المكثفات	4,878.20	6,307.30	7,268.00	8,488.80
مواد نفطية مكررة	3,029.00	3,940.90	4,756.30	5,830.90
غاز النفط السائل	2,583.30	3,337.00	3,626.20	4,526.70
غاز طبيعي سائل	3,757.00	537.4	6,383.10	6,518.10
غاز طبيعي	4,742.90	7,324.60	8,877.00	8,624.80
مداخيل المحروقات	31,550.20	45,588.00	53,608.00	59,302.90

المصدر : البنك المركزي الجزائري

جدول رقم: 18/3

تطور الصادرات الجزائرية (مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	تغير 07/06	اهمية نسبية
صادرات نفطية	23,988	1,548	45,572	53,608	59,303	10.6	97.8
الصادرات غير النفطية	477	660	910	1,185	1,312	10.7	2.2
مواد غذائية	47	66	67	73	92	26.0	0.2
مواد أولية	49	97	134	195	153	-21.5	0.3
مواد نصف تامة	316	432	651	828	988	19.3	1.6
تجهيزات صناعية	29	50	38	44	44	0.0	0.1
مواد الاستهلاك	35	15	20	44	34	-22.7	0.1
إجمالي الصادرات	24,465	32,208	46,482	54,793	60,615	10.6	100

المصدر: البنك المركزي الجزائر

إطار رقم 4

تشجيع الاستثمار في الجزائر

تعنى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بتنفيذ التشريعات المتعلقة بتشجيع الاستثمار في الجزائر وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات. وتقدم الوكالة على كامل التراب الجزائري امتيازات متنوعة حسب موقع المشاريع الاستثمارية ونوع الاستثمار وتميز الوكالة بين نظامين:

النظام العام و النظام الاستثنائي

وتمنح الامتيازات الخاصة بالنظام العام للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة في حين تمنح امتيازات النظام الاستثنائي للاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة المناطق المحددة من طرف المجلس الوطني للاستثمار وكذا الاستثمارات الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وتتنوع الامتيازات بين الإعفاءات الضريبية أو الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة معينة، كما تساهم الدولة في الاستثمارات وفق النظام الاستثماري لتسيير الاستثمار وتشجيعه من خلال التكلف بمصاريف هامة معينة أو من خلال إعفاء ضريبي ومن بعض الحقوق الجمركية فيما يخص بعض السلع.

وقد وضعت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أمام مختلف المستثمرين شبابيك وحيدة لا مركزية تسهل عملية التعامل مع مصالح متعددة في آن واحد وتسمح بالتصريح بالاستثمارات والتوصل برد في مدة وجيزة لا تتجاوز ٧٢ ساعة، يسلم خلالها لطالب الاستثمار قرار منح الامتيازات المتعددة.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة الجزائرية

تشهد الجزائر بفضل عوائد المحروقات وضعية اقتصادية ملائمة وتدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأعوام الأخيرة في العديد من القطاعات كالمحروقات وصناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات والصيدلة والبناء ولوجستيك الموانئ وصناعة الإسمنت.

وشهدت الجزائر انفتاحا إقتصاديا متزايدا وتحسنا نسبيا في بيئة أعمالها، كما تتوفر على موارد هامة من المحروقات (ثالث احتياطي نفط في إفريقيا)، ويفترض أن تساهم كل هذه المزايا في تحقيق تنمية إقتصادية وصناعية قصد تعظيم تنافسية الجزائر على المستوى العالمي.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه الجزائر تحديات كبيرة تحد من تنمية اقتصادها وصناعتها، ومنها على وجه الخصوص:

- اعتماد قوي على صادرات النفط التي تمثل 97،8 % من إجمالي الصادرات مما يعرضها لمخاطر التقلبات الظرفية في أسعار المحروقات ويقلص من مداخيل الدولة.
- لم تمكن عوائد النفط الهامة جراء ارتفاع أسعار المحروقات خلال العشرة أعوام الأخيرة من تنويع الاقتصاد الجزائري حيث يلاحظ أن مساهمة المحروقات في الإنتاج الوطني تزايدت من 32،7 % عام 2002 إلى 45 % عام 2007، بينما تراجعت، ولنفس الفترة، مساهمة الصناعة التحويلية من 7،4 % إلى 4 % والتي تعتبر لوحدها مفتاح التنمية المستدامة ودعم التنافسية الخارجية للجزائر خاصة بعد دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ وتقدم المفاوضات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- رغم التحسن الحاصل في مناخ الاستثمار، لازال دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي محدودا خاصة في بعض القطاعات حيث يواجه هذا القطاع معوقات عدة، من بينها صعوبة الحصول على قروض لتمويل إستثماراته.
- تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضا عدة معوقات في مجال الموارد البشرية، من بينها التدريب المستمر غير الملائم وضعف المعارف الفنية والعلمية، وتعاني الصناعة الجزائرية أيضا من نقص في التأطير الصناعي على مستوى التدبير والتحكم في التكنولوجيا.
- على الرغم مما حققته الجزائر من نتائج إيجابية على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض القطاعات كالمحروقات، لم تستفد بعض الصناعات المتعلقة بالكيماويات والبتروكيماويات والصناعات التحويلية بصفة عامة من العوائد الإيجابية للاستثمارات الأجنبية من حيث إحداث مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا والمعارف العملية وتطوير مشاريع صناعية تحويلية قصد تنويع الصادرات الجزائرية.

وبالنظر إلى هذه التحديات، هناك ضرورة لأن تنوع الجزائر من اقتصادها لتخفض من اعتمادها على النفط وتحقق تنمية مستدامة. ولبلوغ هذا الهدف، لابد من تطويرصناعة مرتبطة بقطاع المحروقات وصناعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية وتساهم في تكامل الأنشطة ذات الصلة بالقطاع الصناعي التحويلي.

ولذلك، ينبغي الاهتمام أكثر بالقطاع البنكي كأداة دعم للتنمية بتعزيز مساهمة ودور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وإستقطاب إضافي للاستثمارات الأجنبية والمحلية وتنويعها قصد دعم القطاعات الإنتاجية، وذلك من خلال تحسين التشريعات الإدارية والقانونية وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية.

وهناك أيضا ضرورة لتحسين منظومة التربية والتعليم وتكثيف التدريب المستمر لتلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحداث مناصب عمل لصالح فئة الشباب.

ومن جهة أخرى، يتطلب الأمر الاهتمام بالأطر الشابة والعلماء لمواجهة إشكالية هجرة هذه الفئات إلى الخارج حيث تتمتع بمواقع مرموقة ومتميزة كما تحظى باهتمام كبير خاصة في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

المملكة العربية السعودية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

السعودية

أهم المؤشرات لعام 2007

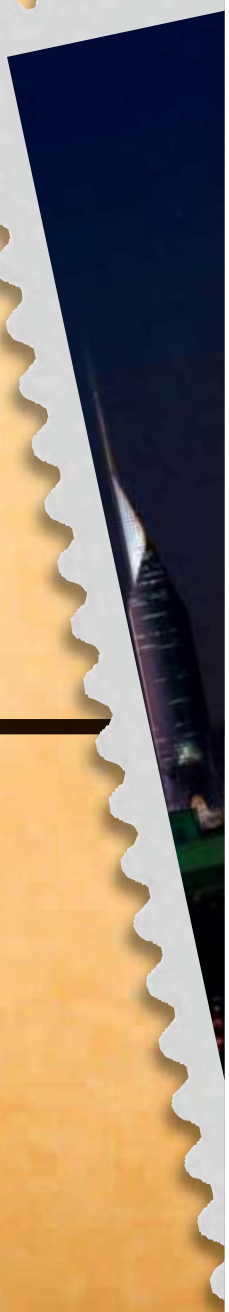

- تعداد السكان : 24 مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : 376 مليار دولار
- نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي : 4.1%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)15 481 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية) : 229,2 مليون دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 51%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 9.7%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 24,3 مليارد ولار
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي : 62%
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 88%
- القطاعات الصناعية الرئيسة : الصناعات البتروكيماوية، صناعة الإسمنت وصناعة الحديد والصلب.

حققت السعودية أداء اقتصاديا متميزا عام 2007حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 4،1% وبلغ فائض الموازنة 47،6 مليار دولار، أي ما يعادل 13% من الناتج المحلي الإجمالي كما بلغ الفائض الجاري 100،5 مليار دولار. وقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي خلال خمسة أعوام حيث بلغ 376 مليار دولار مما جعل اقتصاد السعودية الأقوى من بين الدول العربية.

ويعزى هدا الأداء الجيد إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية ومواصلة استراتيجية التنويع الصناعي و جهود الإصلاح الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال.

وقد أشاد البنك الدولي بالجهود التي بذلت لتحسين بيئة الأعمال حيث اعتبر السعودية، في تقريره الأخير "أنشطة الأعمال 2009"، ضمن الدول الأكثر والأسرع إصلاحا ومنحها الرتبة الأولى في المنطقة العربية كمجموعة.

أعدت السلطات الحكومية مشاريع استثمار ضخمة لتحفيز القطاع غير النفطي بفضل القفزة التي عرفتها أسعار النفط العالمية وتزايد عائدتها. ومن أكبر مشاريع الاستثمار، إنشاء اربع مناطق صناعية كبيرة وهي "مدينة الملك عبدالله الاقتصادية" و" مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية، و"مدينة جازان الاقتصادية" و "مدينة المعرفة الاقتصادية"، كما انطلقت أيضا مشاريع استثمار ضخمة في مجالات النقل والتجارة والبنوك والتربية والمواصلات والبناء مما أدى إلى تزايد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5% عام 2007 متجاوزا بذلك القطاع النفطي ب 0.5%، ويمثل القطاع غير النفطي 49% من الناتج المحلي الإجمالي (شكل 3 / 31).

أما بخصوص الأداء الصناعي، تتوفرالسعودية على أحد أقوى القطاعات الصناعية وأكثرها تنافسية في مجموع المنطقة العربية حيث تحقق أعلى قيمة مضافة صناعية من بين الدول العربية إذ بلغ الناتج

شكل 30/3

تطور الناتج الصناعي السعودي عام 2007 (مليون دولار)

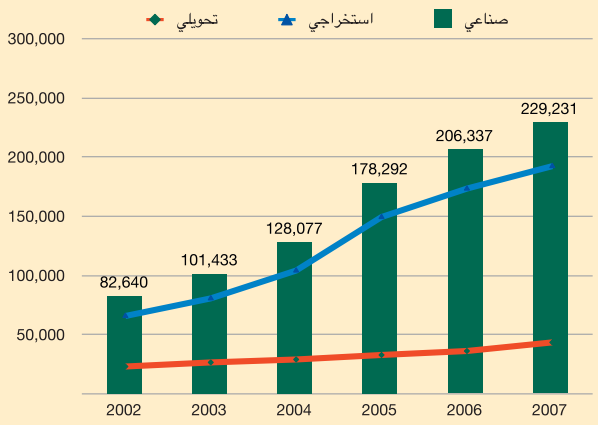

المصدر: وزارة التجارة والصناعة

شكل 31/3

مساهمة القطاعات في النشاط الاقتصادي السعودي عام 2007 (٪)

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

جدول رقم: 20/3

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية (مليون اولار)

النشاط الاقتصادي	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التعدين والتحجير	46,818	69,973	61,400	63,180	78,430	102,525	152,391	178,639	192,883
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	46,161	69,293	60,695	62,455	77,687	101,755	151,586	177,799	192,005
ب) نشاطات تعدينية أخرى	657	680	704	725	742	769	804	839	878
الصناعات التحويلية	16,747	18,211	18,455	19,460	23,005	25,553	29,545	33,087	36,287
أ) تكرير الزيت	4,806	5,622	5,162	5,449	7,929	8,649	10,529	11,672	12,385
ب) صناعات أخرى	11,941	12,588	13,293	14,011	15,076	16,905	19,016	21,416	23,902
المجموع	**63,564**	**88,184**	**79,855**	**82,640**	**101,434**	**128,078**	**181,936**	**211,726**	**229,170**

المصدر: وزارة التجارة و الصناعة

شكل 32/3

متوسط معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي التحويلي السعودي (٪)

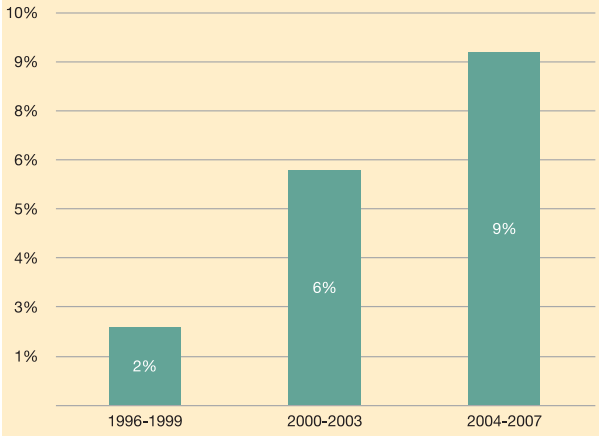

شكل 33/3

معدل نمو انتاج شركة – سابك– (٪)

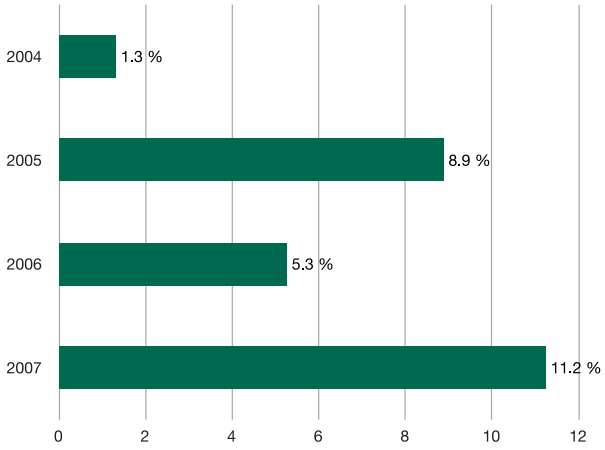

الإجمالي الصناعي أكثر من 229 مليار دولار.

ولقد واصل القطاع الصناعي نموه عام 2007 بفضل نمو القطاع الصناعي الاستخراجي الذي ساهم بنسبة 84% من القيمة المضافة الصناعية مسجلا تزايدا بنسبة 11 % ، والقطاع التحويلي من جهة أخرى حيث بلغت قيمته المضافة 36 مليار دولار عام 2007 مقابل 32 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة تزايد 10,5%.

ويحتل القطاع الصناعي موقعا استراتيجيا في الاقتصاد السعودي حيث يساهم القطاع الصناعي الاستخراجي لوحده بنصف الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر القطاع الاقتصادي الأول في السعودية. ونتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية، تزايدت نسبة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 37.6% عام 2001 إلى 51% عام 2007.

أما القطاع الصناعي التحويلي، فقد ساهم بنسبة 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي وينمو بطريقة مستمرة. فبينما لم يتجاوز متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للقطاع التحويلي 2% في الفترة ما بين عام 1996 وعام 1999، تزايد هذا الأخير بنسبة 6% في الفترة ما بين عام 2000 وعام 2003 ليصل إلى 9% في الفترة ما بين عام 2004 و عام2007، و يرجع ذلك إلى دينامية التنويع الصناعي التي يشهدها القطاع التحويلي وبالتالي تحسن موقع هذا القطاع في الاقتصاد السعودي.

وتشكل الصناعات البتروكيماوية القطاع الرئيسي في الصناعات التحويلية السعودية، ويسير أساسا من طرف الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وهي أكبر شركة حكومية في المملكة العربية السعودية.

وحققت شركة سابك عام 2007 أعلى معدلات نمو الإنتاج خلال خمس السنوات الأخيرة حيث بلغ إنتاجها 54،6 مليون طن مقابل

جدول رقم: 21/3

انتاج الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) حسب مجموعة الإنتاج 2003 – 2007 (ألف طن متري)

	2003	2004	2005	2006	2007
الكيماويات الأساسية	16173	16528	17360	17650	17835
المعادن	3727	3624	3753	3856	4792
المنتجات الوسيطة	7514	7623	9395	10340	10148
الأسمدة	5297	5226	5418	5922	7514
*البوليميرات	4798	5262	5441	5600	5816
سابك الأوروبية للبتروكيماويات	4793	4596	5299	5754	8540
المجموع	**42,302**	**42,859**	**46,666**	**49,122**	**54,645**

المصدر: الشركة السعودية للصناعات الأساسية –سابك–

*منذ 1998 جاءت منتجات –سابك – بهذا التصنيف

49.1 مليون طن عام 2006 ، أي بنسبة نمو 11.24% مقابل 5% في العام المنصرم، ويعزى هذا النمو في الإنتاج إلى إنشاء مصانع جديدة وزيادة القدرة الإنتاجية لمصانع أخرى.

أما على مستوى توزيع الإنتاج، تحتل المواد الكيماوية الأساسية المرتبة الاولى بنسبة 32%، تليها المواد الوسيطة بنسبة 18% ثم المنتجات البتروكيماوية التي تنتجها "شركة سابك الأوروبية للبتروكيماويات"، بنسبة 15.6% شكل (34/3).

ولقد تزايدت وتيرة إنتاج شركة "سابك" بمتوسط سنوي بلغ 5% في الفترة ما بين عام 2003 و عام2007 مما يظهر التطور الإيجابي لهذه الشركة وتزايد موقعها الريادي.
وتمثل المبيعات المحلية لشركة سابك 38% من إجمالي المبيعات.
وحسب صندوق التنمية الصناعية السعودي، تزايدت أرباح الشركة الصافية بنسبة 33% حيث بلغت 7،2 مليار دولار عام 2007 مقابل 5،4 مليار دولار عام 2006، ويعزى هذا الأداء الجيد خاصة إلى تزايد مبيعاتها وارتفاع أسعار المنتجات البتروكيماوية في السوق العالمية.
أما على مستوى المشاريع، اعتمدت الشركة استراتيجية توسع من خلال إنجاز مشاريع جديدة ومنها خاصة، مشروع "الميثانول" لشركة "رازي" حيث تملك سابك 70% من رأسمالها والمشروع البتروكيماوي "ينساب" حيث تحوز "سابك" حصة 55% من رأسمالها. كما اشترت "سابك" فرع الشركة العامة للبلاستيك والكهرباء بمبلغ 11،6 مليون دولار.

وتمثل صناعة الإسمنت ثاني أهم قطاع صناعي سعودي حيث تحتل السعودية المرتبة الثانية على المستوى العربي من حيث إنتاج الإسمنت بعد مصر (شكل 35/3).

وبلغ إنتاج الإسمنت في السعودية أكثرمن30 مليون طن عام 2007 مقابل 27 مليون طن عام 2006، أي بنسبة نمو 11%، وذلك نتيجة الارتفاع الهام للطلب في قطاع البناء.

وتضاعف إنتاج الإسمنت مرتين في الفترة ما بين عام 1998 وعام 2007 حيث تزايد من 15،7 مليون طن إلى 30 مليون طن مظهرا نمو هذا القطاع وتزايد تنافسيته. وتحتل شركة "الإسمنت السعودية" المرتبة الأولى من حيث الإنتاج بقيمة 5 مليون طن، وتنتج 17% من إجمالي إنتاج الإسمنت ، تليها كل من شركة "ينبع" وشركة منطقة "جنوب جازان" واللتين تنتجان كميات متساوية تقدربحوالي 4،6 مليون طن لكل منهما وتحتلان المرتبة الثانية بنسبة 14.9%، تليهما شركة الإسمنت "اليمامة".

ويستهلك 28 مليون طن من الإسمنت محليا، أي بنسبة 93% من الإنتاج الإجمالي وصدرت شركات الإسمنت السعودية حوالي 2 مليون طن عام2007 [22].

أما بخصوص صناعات الحديد والصلب، تعتبر السعودية ثاني أكبر منتج عربي بعد مصرحيث تنتج حوالي 35% من إجمالي الإنتاج العربي من الحديد والصلب، وقد بلغ إنتاج هذه الصناعات 6 مليون طن عام 2007 مقابل 4،8 مليون طن عام 2006، أي بنسبة نمو

شكل 34/3

توزيع إنتاج شركة «سابك» حسب المنتجات عام 2007 (٪)

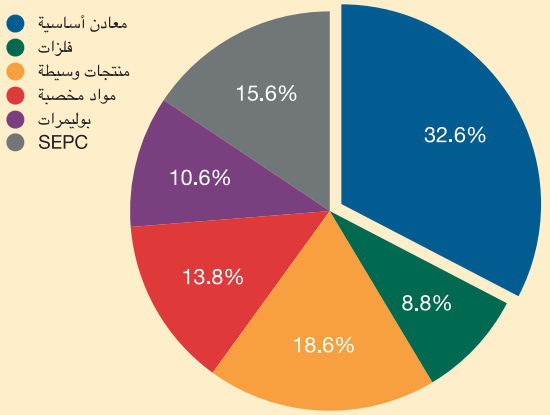

المصدر: وزارة الإقتصاد والتخطيط، الكتاب الاحصائي السنوي،2007.

شكل 35/3

المنتجون الخمس الأوائل من الاسمنت في الدول العربية عام 2007 (مليون طن)

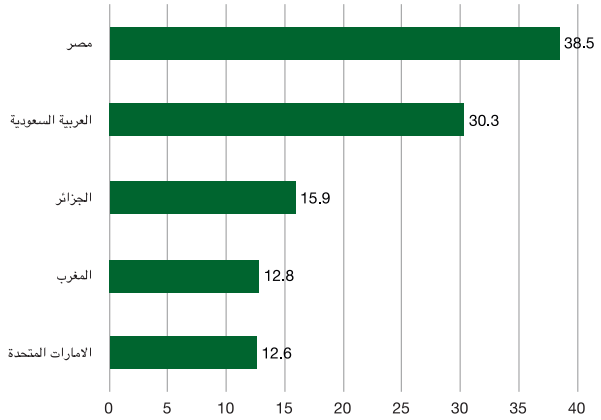

المصدر: الإتحاد العربي للأسمنت ومواد البناء

22 صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير الصناعي 2007.

شكل 36/3

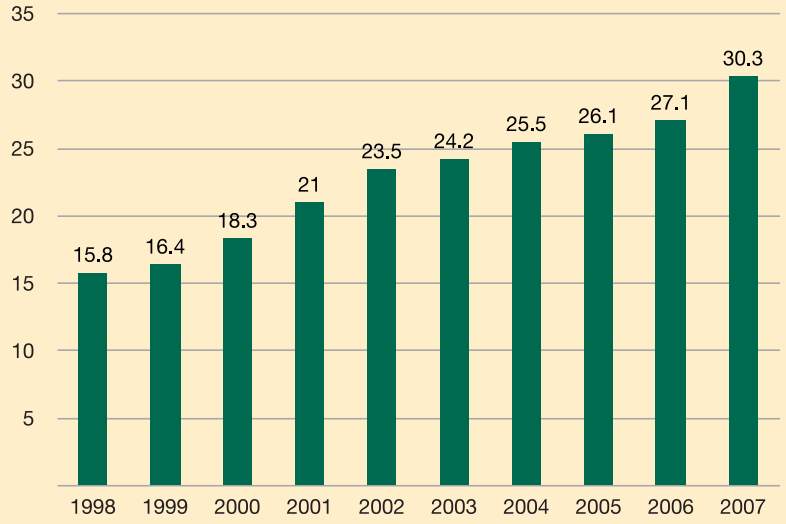

انتاج الاسمنت في المملكة العربية السعودية 1998 - 2007 (مليون طن)

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي،2007.

25%، كما تضاعف الإنتاج مرتين في الفترة ما بين عام 2000 و عام2007 مما يبين تحسن تنافسية هذا القطاع.

ويبلغ عدد المصانع حسب بيانات وزارة التجارة والصناعة السعودية 4048 وحدة وتشغل 436679 عاملا سعوديا وأجنبيا.
ومن خلال فحص توزيع حصة العمالة السعودية حسب القطاعات، تجدر الإشارة أن قطاع الكيماويات والبتروكيماويات هو المشغل الأول بنسبة 37%، يليه قطاع الصناعات المعدنية وقطاع البناء على التوالي بحصتي 25% و24%، ثم الصناعات الغذائية وصناعة النسيج.

وكما يظهر من الشكل أسفله، يشغل القطاع الصناعي نسبة هامة من العمالة الأجنبية حيث لاتمثل نسبة اليد العاملة السعودية إلا 25 % من إجمالي العمالة الصناعية، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع اليد العاملة الأجنبية التي تمثل 75% من إجمالي عمالة القطاع الصناعي. ووعيا منها بهذه المعضلة، أعدت السلطات السعودية برنامجا طموحا يقضي بإعطاء أولية العمل للسعوديين في القطاعات الاقتصادية بشكل عام.

وفيما يتعلق بصادرات السلع السعودية، بلغت قيمتها 234،6 مليار دولار عام 2007 مقابل 211،5 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة نمو 10،8%. وتمثل صادرات النفط 88% من إجمالي الصادرات السعودية. ويعزى هذا النمو إلى تزايد صادرات النفط التي بلغت 206،6 مليار دولارعام 2007 مقابل 188،7 مليار دولار عام

شكل 37/3

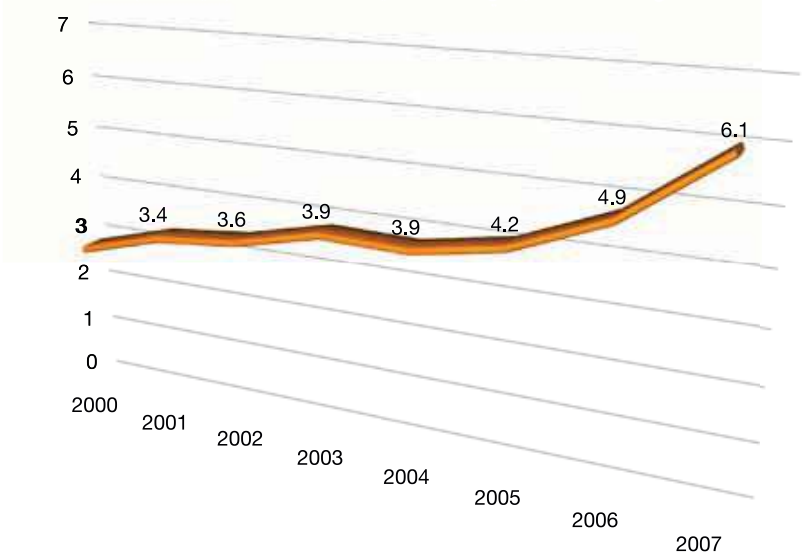

انتاج الحديد والصلب في السعودية 2000 - 2007 (مليون طن)

المصدر: الاتحاد العربي للحديد والصلب

شكل 38/3

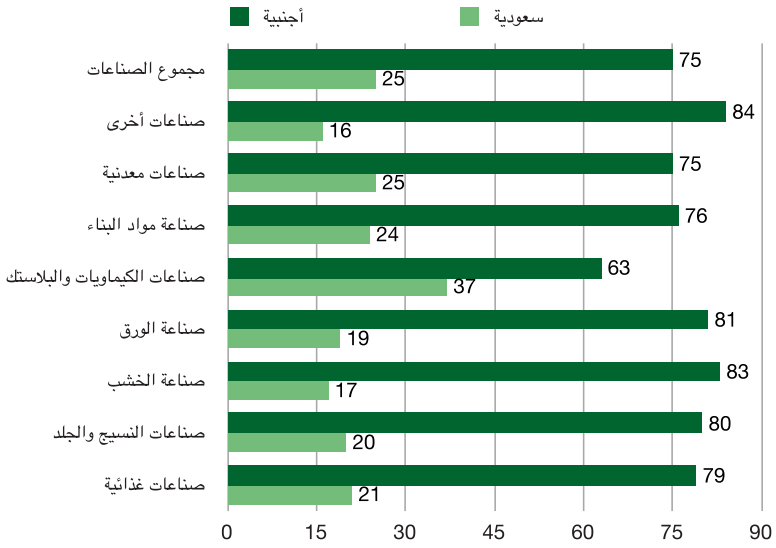

توزيع اليد العاملة السعودية والأجنبية في القطاع الصناعي عام 2007 (٪)

المصدر: قاعدة بيانات الصناعة التحويلية، وزارة التجارة والصناعة، صندوق التنمية الصناعية السعودي.

2006، أي بنسبة نمو 9.5%. وتعزى هذه الزيادة في صادرات النفط أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية.

أما بالنسبة للصناعات غير النفطية، حققت هذه الأخيرة أداء جيدا حيث ساهمت في تزايد الصادرات السعودية، وبلغت الصادرات غير النفطية قيمة 27،9 مليار دولارعام 2007 مقابل 24،9 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة نمو 22%. ويعزى هذا التزايد إلى ارتفاع قيمة الصادرات البتروكيماوية حيث تزايدت بنسبة 18% مرتفعة من 12 مليارد‌ولارعام 2006 إلى 14،4 مليار دولار عام 2007.

ويمثل قطاع البتروكيماويات نصف الصادرات غيرالنفطية للسعودية، ويشكل بذلك محركا لنمو الصادرات غير النفطية. وتضاعفت الصادرات البتروكيماوية مرتين خلال الأربع أعوام الأخيرة حيث تزايدت من 4،9 مليار دولار عام 2004 إلى 14،4 مليار دولار عام 2007 مما يبين مدى تحسن تنافسية السعودية على المستوى العالمي في هذا القطاع.

جدول رقم: 22/3

صادرات العربية السعودية من السلع (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	تغير 06/07
الصادرات النفطية	**110,746**	**162,000**	**188,720**	**206,682**	**9.52**
الصادرات غير النفطية	**15,252**	**19,054**	**22,868**	**27,933**	**22.14**
البتروكيماويات	4,979	11,245	12,282	14,448	17.63
مواد البناء	1,418	1,645	2,114	2,882	36.29
زراعة، حيوانات، مواد غذاية	975	1,166	1,398	1,990	42.35
أخرى	7,879	4,998	7,074	8,613	21.76
إجمالي الصادرات	**125,998**	**181,055**	**211,588**	**234,614**	**10.88**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي،2007.

شكل 39/3

هيكل الصادرات غير النفطية في السعودية خلال عام 2007

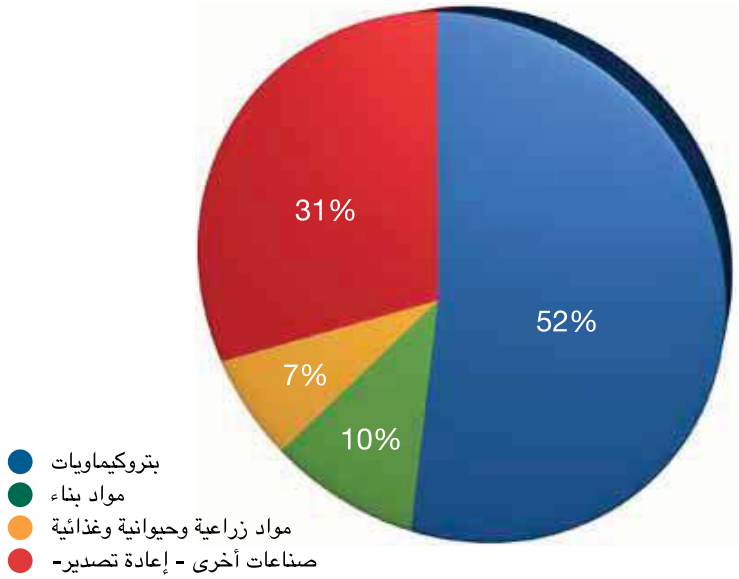

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

وبخصوص مواد البناء، فتمثل 10% من إجمالي الصادرات غير النفطية حيث حققت نتائج مرضية بفضل ارتفاع أسعار هذه المواد على المستوى العالمي خلال عام 2007. ولقد تزايد إنتاج مواد البناء من 1،6 مليار دولار عام 2006 إلى 2،1 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة 36%. ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الواعدة بفضل قدرته التنافسية المتزايدة على المستوى العالمي .

أما فيما يتعلق بالصادرات الحيوانية والزراعية، فقد تزايدت بطريقة مذهلة بنسبة 42%، ويمثل هذا القطاع 7% من إجمالي الصادرات غير النفطية كما يتوفر على مزايا هامة تؤهله لمستقبل واعد.
ويحظى هذا القطاع بدعم واسع من طرف الحكومة السعودية التي تسعى إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع من خلال دعم وتيسير الحصول على التمويل.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة السعودية

تتمتع السعودية بأقوى قاعدة صناعية في المنطقة العربية وتحقق أكبر ناتج إجمالي صناعي من بين كل الدول العربية بقيمة مضافة بلغت 229 مليار دولار عام 2007.
كما تحتل موقع الريادة في المنطقة في قطاع البتروكيماويات وتمثل ثاني أكبر مصدر عربي للإسمنت والحديد والصلب، ويبين ذلك حجم التقدم الذي أحرزته السعودية من حيث تنويع اقتصادها الوطني.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه السعودية تحديات عدة بعد انفتاحها على السوق العالمية إثرانضمامها الأخير لمنظمة التجارة العالمية، كما تواجه منافسة شديدة بسبب التغيرالدائم في مجال التكنولوجيا والمعلومات خاصة من دول الاقتصادات الناشئة.

ومن إحدى أهم التحديات التي تواجهها السعودية عدم تنوع هيكل صادراتها واعتمادها القوي على النفط. فرغم التقدم الذي أحرزته للزيادة في صادرات الصناعات التحويلية، بقيت منتجات الطاقة مهيمنة على الصادرات حيث تحتل الصادرات النفطية 88% من إجمالي الصادرات، أما الصادرات غير النفطية فقد بلغت 50% منها ما هو مرتبط بقطاع البتروكيماويات.

أما ثاني أهم تحد، فيتعلق بتشغيل العمالة السعودية حيث يعتمد القطاع الصناعي على 75% من العمالة الأجنبية. ويرجع ذلك إلى الرواتب المرتفعة التي تتقاضاها اليد العاملة الوطنية، وهي من أعلى المستويات في المنطقة مقابل يد عاملة ذات تكلفة متواضعة آتية خاصة من دول جنوب آسيا. إلا أنه، ومع تحدي البطالة والإزدياد المستمر في طلب تشغيل اليد العاملة السعودية خاصة فئة الشباب الحاصلة على شهادات، يستوجب الأمر التكفل والاهتمام بهذه الطاقات الشابة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

ولكي تعطى الأولوية لليد العاملة السعودية، يقتضي الأمر أن تواصل الحكومة السعودية تنفيذ استراتيجية تشغيل هذه الفئة من خلال الاستثمارفي صناعات ذات قيمة مضافة عالية قصد إحداث مناصب عمل جديدة تستجيب لحاجيات الشباب السعودي.

جمهورية السودان

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

السودان

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : 37 مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : 46 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 10.5%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 1242 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (بالقيمة الجارية) : 12 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 15%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 11.2%
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 2,4 مليار دولار
- مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي :5.2%
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 94,6%
- القطاعات الصناعية الرئيسة : الصناعات الغذائية، الصناعات المرتبطة بالمحروقات.

واصل اقتصاد السودان أداء جيدا عام 2007 حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 10.5% وهومن بين أعلى معدلات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء.

ويعزى هذا الأداء الجيد إلى مواصلة استغلال السودان لموارده النفطية وإلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وإلى مواصلة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي بلغ 2،4 مليار دولار عام 2007 [23].

ويهيمن القطاع الزراعي على اقتصاد السودان حيث يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويشغل 88% من القوى العاملة السودانية، إلا أن القطاع النفطي أصبح يلعب دور المحرك في النمو الاقتصادي السوداني خلال الأعوام الأخيرة حيث يمثل حوالي 94% من الصادرات السودانية، وقد بلغت نسبة نموه الحقيقي 36% عام 2007 مقابل 16.5% عام 2006.

إلا أن ازدهار القطاع النفطي أدى إلى خلل هيكلي بينه وبين القطاعات الإنتاجية الاخرى حيث تباطؤ النمو الحقيقي لهذه الأخيرة من 10% عام 2006 إلى 4.5% عام 2007.

ويعتبر السودان ثالث أكبر منتج للنفط في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بعد نيجريا وأنغولا و ينتج حوالي 176،5 مليون برميل في اليوم كما يتوقع أن يواصل هذا القطاع توسعه في الأعوام القادمة.

ولقد تزايد إنتاج النفط الخام عام 2007 بنسبة 33% كما تزايدت المنتجات النفطية المشتقة أيضا من 3،9 مليون طن عام 2006 إلى 4،3 مليون طن عام 2007 ، بنسبة تزايد 12.8%.

تشرف الشركة السودانية للبترول (Sudan oil industry) على عملية اكتشاف وإنتاج النفط، إلا أنه، وبسبب إكراهات فنية ومالية، قامت هذه المؤسسة بشراكات مع شركات نفطية صينية وهندية وماليزية وعربية كما تتوقع الحكومة السودانية الزيادة في إنتاج النفط بعد تنازل الدولة عن جزء من حصصها لصالح شركات صينية وأندونيسية ابتداء من منتصف عام 2007.

شكل 40/3

نسبة تغير انتاج النفط السوداني (٪)

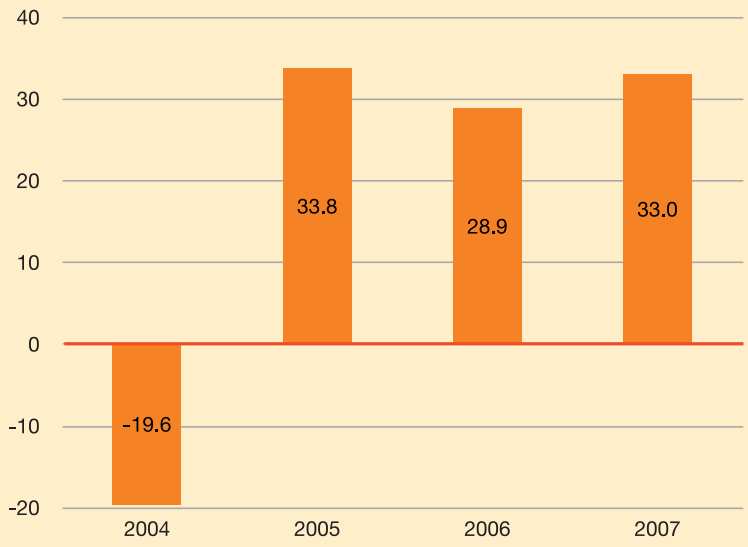

المصدر: البنك المركزي للسودان.

جدول رقم: 23/3

المنتجات الصناعية الرئيسة في السودان

	2003	2004	2005	2006	2007
النفط الخام –مليون برميل–	95.77	77	103	132.73	176.57
النفط المكرر –ألف برميل–	2.78	3.16	3.17	3.91	4.37
السكر–ألف طن–	728	755	712	728	757
الإسمنت –ألف طن–	272	307	331	202	326

المصدر: شركة السكر السودانية و شركة سكر كنانة ووزارة المالية والاقتصاد.

23 تعتبر الصين المستثمر الأجنبي الأول في السودان، تليها الامارات.

شكل 41/3

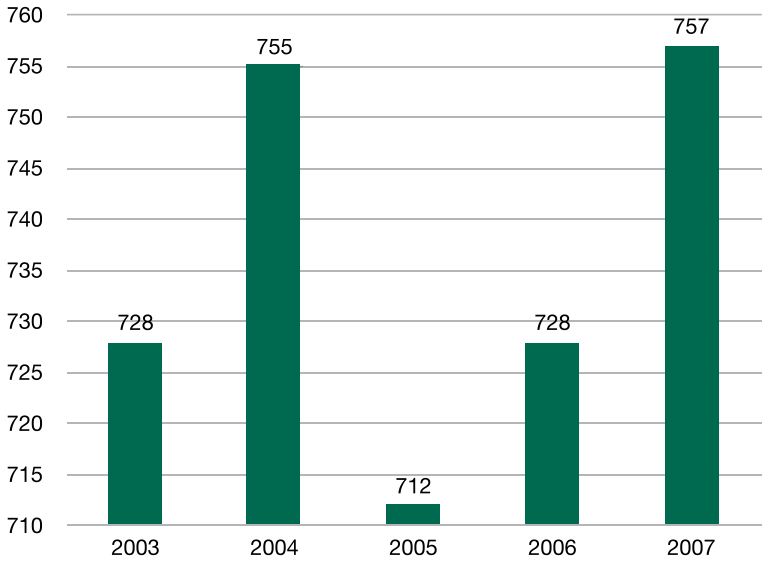

إنتاج السكر في السودان
2007 - 2003 (ألف طن)

المصدر: شركة السكر السودانية
و شركة سكر كنانة
ووزارة المالية والاقتصاد.

وفيما يخص القطاع التحويلي، يساهم بنسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي ويتركز أساسا في الصناعات الغذائية والتي تمثل أزيد من 60% من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي.

وتمثل صناعة السكر أهم صناعة تحويلية في السودان حيث يعتبر السودان ثالث أكبر منتج للسكر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ومصرو يتوفر على خمس مصانع كبرى أهمها "كنانة"، الذي يعتبر من أكبر مصانع إنتاج السكر في المنطقة العربية والإفريقية، ومصانع "الشركة السودانية لإنتاج السكر".

وبلغ إنتاج السكر الإجمالي 757 ألف طن عام 2007 حيث تزايد بنسبة 3.9% مقارنة مع العام الماضي (جدول 23/3).

ويهدف السودان إلى إنتاج 10 مليون طن من السكر في أفق عام 2015 حيث أطلق عدة مشاريع، كمشروع "سكر النيل الأبيض" الذي يعتبر من بين المشاريع التي ستمكن من مضاعفة إنتاج صناعة السكروزيادة صادراتها. كما أنجزت حكومة السودان "مشروع الجزيرة" الذي يهدف إلى إنتاج 2،9 مليون طن من السكر و205 مليون لتر من الإثانول في العام.

وتعتبر صناعة الإسمنت من الصناعات التحويلية الهامة حيث شهدت ازدهارا خلال الأعوام الأخيرة نتيجة القفزة التي يشهدها قطاع البناء في السودان، ويتوفر السودان على مصنعين للإسمنت، الأول في "ربك" والثاني في "عطبرة" [24]. وقد أنتج المصنعان 326 ألف طن من الإسمنت عام 2007 مقابل 202 ألف طن عام 2006، أي بنسبة تزايد 61% (شكل 41/3).

وتتوفر صناعة الإسمنت على آفاق واعدة حيث تستفيد من مواد أولية متوفرة ومن يد عاملة مؤهلة رخيصة نسبيا كما شهدت نموا بمتوسط سنوي 3.68% بين عام 2003 وعام 2007.

ومن جهة أخرى، تشهد صناعة تركيب السيارات وآلات التبريد نموا في المنطقة الصناعية "جياد" حيث توجد شركات كبيرة متخصصة في صناعة هذه الأجهزة كشركة "كولدير" و"المصنع الحديث للثلاجات "ليبهر" والشركة العالمية "أستار" ، وقد انعكس هذا النمو بصورة إيجابية على جودة وحجم الإنتاج الذي بلغ 484 ألف وحدة عام 2006 [25].

ويحظى قطاع النسيج والألبسة باهتمام السلطات الحكومية حيث يمثل هذا القطاع حوالي 3% من الناتج المحلي التحويلي ويتميزبوفرة المواد الأولية المحلية كالقطن، وتعاني هذه الصناعة من معوقات محلية وخارجية تحد من إنتاجها. و لتجاوز هذه الوضعية منحت الهند قرضا للسودان عام 2007 قيمته 4 مليون دولار لتطوير أربعة مصانع للمنسوجات [26] .

وفيما يتعلق بصادرات السلع، شهد عام 2007 أداء جيدا حيث

24 بدأ إنتاج القطاع العام للإسمنت في السودان بإنشاء مصنع «عطبرة» عام 1947 ثم مصنع «ربك» عام 1965، وفي إطار سياسة الخصخصة، تم بيع مصنع «عطبرة» للشركة السودانية الإفريقية في سبتمبر 2002، كما تم بيع مصنع «ربك» لشركة أستار الإماراتية في ديسمبر 2004.

25 وزارة الصناعة.

26 بنك AUDI، إدارة البحوث، "تقريرعن الاقتصاد السوداني"، أكتوبر 2008

جدول رقم: 24/3

الصادرات السودانية حسب السلع (مليون دولار)

	2005	2006	2007	تغير 06/07 %	الأهمية النسبية %
صادرات النفط ومشتقاته	**4,187**	**5,087**	**8,403**	**65.2**	**94.6**
قطن	107	82	69	-16.5	0.8
صمغ عربي	107	50	52	3.8	0.6
فول سوداني	25	0.2	0.8	300.0	0.0
سمسم	118	167	92	-44.9	1.0
زيوت نباتية	2	0.1	0	-100.0	0.0
حيوانات حية ولحوم	133	126	84	-33.4	0.9
أخرى	145	144	179	24.3	2.0
الصادرات غير النفطية	637	569	476	-16.4	5.4
المجموع	**4,824**	**5,656**	**8,879**	**57.0**	**100**

المصدر : بنك السودان المركزي

تزايدت الصادرات بنسبة 57% نتيجة تزايد صادرات النفط من 5 مليار دولار عام 2006 إلى 8،4 مليار دولار عام 2007 ، أي بنسبة 65%. و الجدير بالذكر أن صادرات النفط تمثل 94% من إجمالي الصادرات (جدول 24/3).

أما بخصوص الصادرات غيرالنفطية، استمرت في التراجع للعام الثاني على التوالي حيث انخفضت بـ 16،4% عام 2007. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج المواد الزراعية كالسمسم (يمثل 1% من الصادرات غير النفطية) والقطن والحيوانات الحية واللحوم كما يلاحظ من الجدول رقم 24/3

أما بخصوص التوزيع الجغرافي لصادرات السودان، فتتركز أساسا في الدول الآسيوية بنسبة 92% ، وتمثل الصين السوق الأولى بحصة

شكل 42/3

أهم الدول المستوردة من السودان حسب المنطقة عام 2007

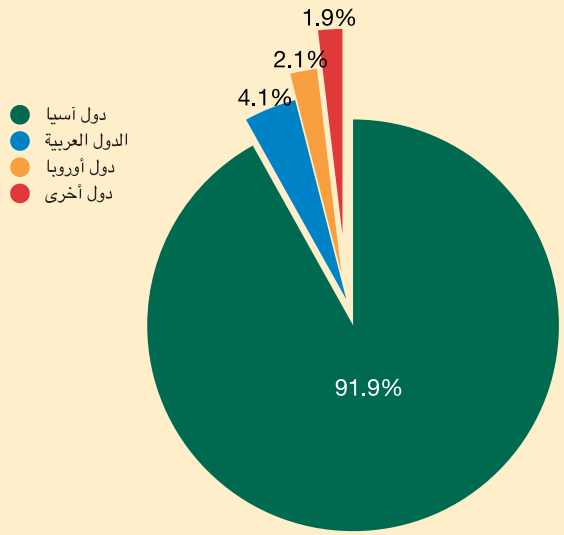

المصدر: البنك المركزي للسودان.

82%، تليها اليابان بحصة 8%، وقد تزايدت حصة الدول الآسيوية بنسبة 4 نقط مائوية بين عام 2006 و2007. ويتوقع أن تتزايد حصة الدول الآسيوية في المستقبل بسبب الآفاق الجيدة لتوسع اكتشاف البترول في السودان (شكل رقم : 42/3).

أما ثاني أهم سوق لصادرات السودان، فتتكون من الدول العربية إلا أن حصتها تراجعت من 7% عام 2006 إلى 4% عام 2007. وتعتبرالإمارات العربية السوق العربية الأولى لصادرات السودان بحصة 2.5%، تليها العربية السعودية بنسبة 1.1%.

أما أوروبا، فحصتها متواضعة وانخفضت من 2.5% عام 2006 إلى 2.1% عام 2007.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة السودانية

على الرغم من التوترالسياسي والأمني، تتمتع الصناعة السودانية بآفاق واعدة بفضل مواصلة اكتشاف وإنتاج النفط. ويعتبر السودان ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء بعد النيجر وأنغولا. ويستقطب السودان استثمارات أجنبية مباشرة متزايدة آتية أساسا من الدول الصاعدة كالصين والهند والإمارات العربية التي يمكن أن تساهم في تنويع الاقتصاد السودان على المدى البعيد.

ويعتبر القطاع الزراعي في السودان من أهم القطاعات في الدول العربية حيث يتوفرعلى أراضي ضخمة وخصبة و بنظام ري طبيعي يشجع على استثمارات كبيرة في هذا القطاع.
كما تعد صناعة السكر من الصناعات الواعدة في السودان وتتمتع بتنافسية عالية نسبيا حيث تعتبر السودان ثالث اكبر منتج للسكرفي إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ومصر. وتشهد هذه الصناعة استثمارات متزايدة وتقوم الحكومة بعمليات خصخصة لهذا القطاع بهدف الرفع من حجم الإنتاج والتصدير ولتلبية حاجيات الاستهلاك المحلية المتزايدة حيث يعتبر السودانيون من اكبرالمستهلكين لمادة السكر في العالم.

وعلى الرغم مما تقدم، تواجه الصناعة السودانية عدة تحديات منها :

- التوترالسياسي والأمني وضعف البنية التحتية من وسائل الاتصال وطرق و كهرباء..إلخ.
- ادى ازدهارالقطاع النفطي في السودان إلى اختلال هيكلي بينه وبين القطاعات الإنتاجية الاخرى التي تعتبر ضرورية للتنمية المستدامة.
- تمثل الصادرات النفطية حوالي 94% من إجمالي الصادرات مما يجعل السودان متأثرا بتقلبات أسعار سوق المحروقات العالمية.
- رغم أهمية مساهمة القطاع الزراعي الذي يمثل ثلث الإنتاج المحلي الإجمالي، يعاني هذا القطاع من وجود نظام تسويقي ضعيف ومن غياب خدمات متميزة واستعمال محدود للتكنولوجيا مما يؤثرسلبا على نمو وإنتاجية هذا القطاع وبالتالي على مداخيل السكان حيث80% من اليد العاملة تعمل في القطاع الزراعي.

ولتجاوز هذه التحديات، لابد من توفر الاستقرار السياسي المستمر ولابد من وضع برنامج لتجهيز السودان بالبنية التحتية وتشجيع الاستثمارات وتحديث القطاع الصناعي.

كما أن هناك ضرورة أيضا لاستغلال فرص الاستثمار الأجنبي المباشر الهامة الآتية أساسا من الصين والهند وتوجيهها نحوالقطاع التحويلي وإقامة شراكات من أجل نقل التكنولوجيا والمعرفة نحو السودان.

ومن أجل ذلك، لابد من تحسين مناخ الاستثمار وإزالة عقبات التمويل التي تواجهها المشاريع الصغرى. وفي هذا الاتجاه، هناك ضرورة لتطوير النظام المالي ومضاعفة القروض الصغرى ومتناهية الصغر لما لها من أهمية قصوى في إحداث مناصب عمل جديدة والحد من الفقر.

الجمهورية العربية السورية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

سورية

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : 19,4 مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : 37,8 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 1 946 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (بالقيمة الجارية): 11 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي: 23%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: 6%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 885 مليون دولار
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي: 2.3 %
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 38%
- القطاعات الصناعية الرئيسة : صناعة النسيج والإسمنت والكيماويات والصناعات الغذائية.

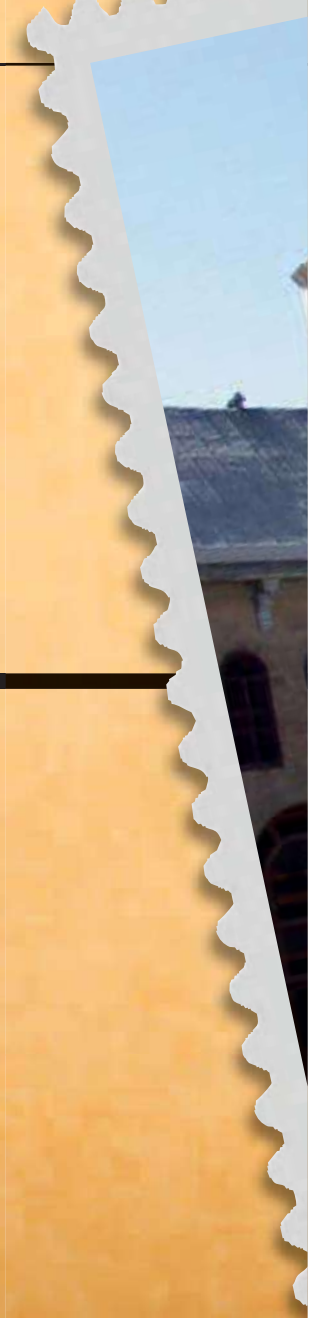

حقق اقتصاد سوريا أداء جيدا عام 2007 حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 4% وذلك بفضل الطلب الجيد على منتجاتها وتزايد أسعار النفط وتواصل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية خاصة من دول الخليج، وقد ساهم هذا الأداء في تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% ليصل إلى 1946 دولار عام 2007.

بدأت سوريا في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام 2000 لتحفيز النمو الاقتصادي ودعم القطاع الخاص مع الاهتمام بالقضايا الاجتماعية.

وانخرطت سوريا في مسلسل تحديثي لقطاعها المصرفي وخصخصة المنشآت العمومية وتحسين بيئة الأعمال وتبسيط إجراءات الجمارك.

وبهذا تم فتح بعض القطاعات الحكومية خاصة قطاع الحديد والصلب والنسيج وصناعات الألبان، كما ركزت سياسة الإصلاح على منظومة التربية والتعليم.

وبفضل هذه الإصلاحات تم إرساء آليات اقتصاد السوق جزئيا وتحسين مناخ الأعمال مما ضاعف من قيمة المشاريع الاستثمارية المسجلة التي بلغت 7،9 مليون دولارعام 2007، أي ثلاث مرات أكثر من عام 2004. كما تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ثماني مرات بين عام 2001 وعام 2007 وذلك من 110 مليون دولار إلى 885 مليون دولار (ملحق 10/1). وقد تطورت المشاريع وفرص الاستثمار في عدة قطاعات أهمها قطاع العقار والسياحة والاتصالات والمالية وكذا في مجال الصناعة.

يلعب القطاع الصناعي دورا استراتيجيا في اقتصاد سوريا حيث يساهم بنسبة 29% من الناتج المحلي الإجمالي وتهيمن الصناعات النفطية بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي وتمثل 40% من مداخيل الصادرات السورية.

وحققت الصناعة السورية أداء جيدا عام 2007 بالرغم من تراجع إنتاج النفط حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 11 مليار دولار عام 2007 وارتفعت بنسبة 12% مقارنة بعام 2006. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي نتيجة ارتفاع أسعارالمحروقات العالمية وأيضا بفضل الاداء الجيد للقطاع التحويلي الذي حقق معدل نمو 6% عام 2007 (شكل 43/3).

ولقد حافظ القطاع الاستخراجي على أدائه الجيد حيث ارتفعت قيمته المضافة من 8،15 مليار دولار عام 2006 إلى 8،67 مليار عام 2007. إلا أنه، شهد الإنتاج في القطاع الاستخراجي انخفاضا متواصلا خلال الأعوام الثلاث الأخيرة حيث انخفض معدل النمو من 33.9% عام 2005 إلى 18.6% عام 2006 ليصل إلى 6.5% فقط عام 2007 (شكل 44/3).

ويرجع تباطؤ نمو الصناعة الاستخراجية إلى انخفاض إنتاج النفط من 421000 برميل في اليوم عام 2006 إلى 394000 برميل في اليوم عام 2007. وحسب التوقعات، سوف يستمر هذا الانخفاض مما يطرح تحديا كبيرا على سوريا مع تزايد الاستهلاك المحلي للطاقة. ولهذا السبب، تحاول الحكومة جذب المستثمرين الأجانب لاكتشاف حقول جديدة كما اتجهت نحو تطوير موارد بديلة عن النفط كقطاع الغاز من خلال عدة مشاريع كمشروع "دير الزور" الغازي كما بدأت سوريا في زيادة وارداتها من الغاز حيث بدأت في شراء الغاز منذ يولو2008 من

شكل 43/3

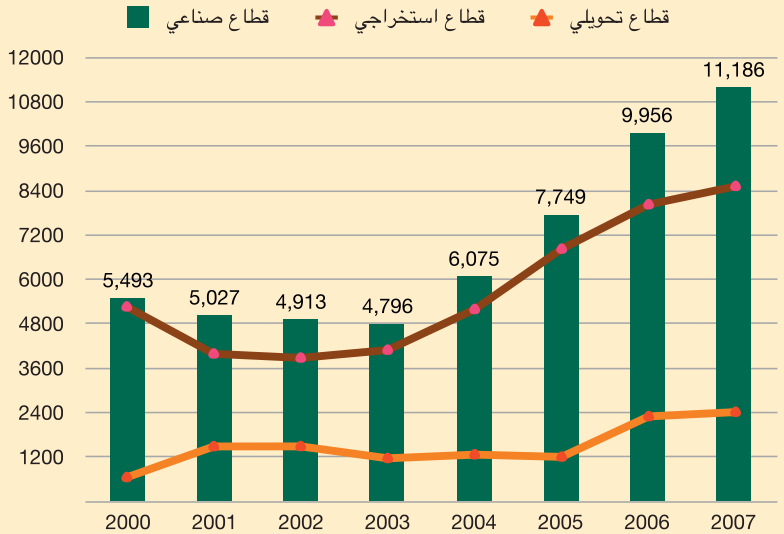

نمو القطاع الصناعي في سورية عام 2007 (مليون دولار)

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

شكل 44/3

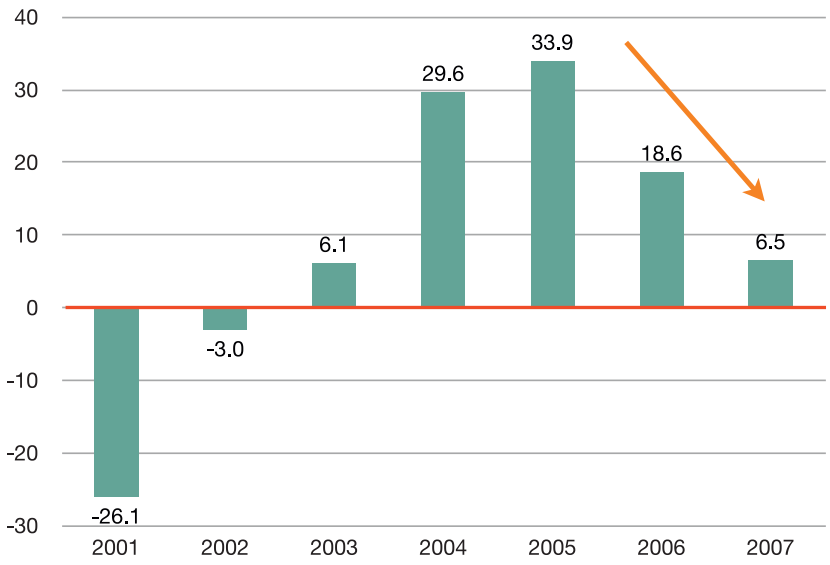

معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي الاستخراجي (٪) 2007 - 2001

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

مصر كما تراهن على إنشاء خط الغازالعربي للزيادة في مشترياتها.

ومن جانب آخر، بلغت نسبة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6% عام 2007، وتتركز أساسا في صناعة النسيج (33%) والآلات الميكانيكية والكهربائية (18%) ومواد البناء (13%).

وتهيمن الدولة على هذه الصناعات التحويلية الرئيسة من خلال الشركة العامة لصناعات النسيج (GOTT) التي تشرف على صناعة خيوط القطن والصوف والزرابي والحرير، بينما يهيمن القطاع الخاص على الألبسة الجاهزة والأحذية بحصة 97% و98% على التوالي.

كما تشرف الحكومة على الصناعات الكيماوية والصناعات الغذائية[27] وصناعة تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية رغم ما قامت به من جهود لتوجيه هذه الصناعات نحو الخصصة لتشجيع الاستثمار في هذه القطاعات.

شكل 45/3

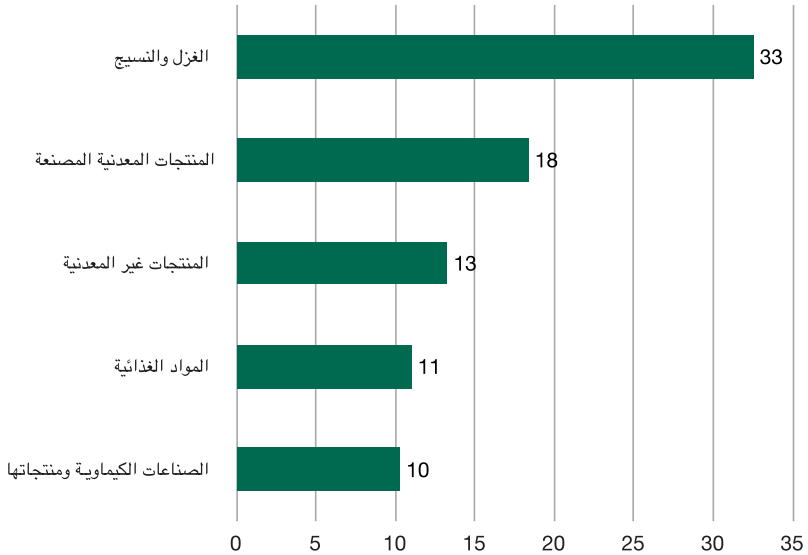

مساهمة الصناعات الخمس الرئيسة في الناتج التحويلي في سورية عام 2007 (٪)

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

27 خمس منتجات غذائية استراتيجية (القطن، القمح، الشعير، التبغ والشمندر).

جدول رقم: 25/3

الانتاج حسب النشاط الصناعي 2000-2007 (مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصناعات الاستخراجية	**5,486**	**4,124**	**4,141**	**4,473**	**5,560**	**7,379**	**8,674**	**9,197**
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1,635	1,712	1,838	1,944	2,074	2,168	2,217	2,243
الغزل والنسيج والجلود	1,221	1,529	1,524	1,610	1,739	1,922	1,989	1,981
الخشب والموبيليا والأثاث	250	210	220	229	426	460	486	508
الـورق ومنتجاته والطباعة	38	43	30	35	80	79	80	77
الكيماوية ومنتجاتها	2,315	2,221	2,219	2,219	2,482	3,884	6,040	6,694
المنتجات غير المعدنية (اللافلزية)	534	436	430	448	769	876	920	900
المعدنية الأساسية	89	100	89	91	150	167	172	170
المنتجات المعدنية المصنعة	647	686	695	714	971	1,067	1,174	1,164
متنوعة اخرى (اعادة دوران)	42	20	17	18	22	49	46	89
مجموع الصناعات التحويلية	**6,772**	**6,955**	**7,061**	**7,308**	**8,714**	**10,671**	**13,123**	**13,826**

المصدر: جهاز الإحصائي السوري

ظل إنتاج النسيج مستقرا عام 2007 مقارنة مع عام 2006 و2005 حيث بلغ 1،9 مليار دولار عام 2007 مما يؤكد صمود الصناعة السورية بعد انتهاء اتفاقية الألياف المتعددة في يناير 2005. ويعزى ذلك إلى تحسين جودة المنتجات المحلية وإلى تنوعها وتخصص صناعاتها في ألبسة القطن التي تتمتع بجودة عالية، وتزايد الطلب على الألبسة الرياضية وألبسة الأطفال وألبسة الموضة للرجال من النوع الرفيع.

ونتيجة لذلك، شهدت صناعة الألبسة الجاهزة نموا هاما حيث أنشئت آلاف الورشات الصغيرة[28] التي تعمل على تحسين جودة منتجاتها لتستجيب للمعايير والمواصفات التي تفرضها الأسواق الخارجية، ولقد تنامى عدد هذه المصانع التي حصلت على شهادة الأيزو ISO 9001/2000 .

وعلى الرغم من ذلك، تفتقد صناعات النسيج والألبسة إلى الاستثمارات الضرورية لتحديث وسائل إنتاجها والرفع من إنتاجيتها.

كما تمثل الصناعات الغذائية أهمية في القطاع الصناعي التحويلي في سوريا حيث تساهم بحوالي 11% من الناتج الصناعي التحويلي و تشغل حوالي 32637 عاملا عام 2007، أي بما يزيد عن 20% من إجمالي عمالة القطاع التحويلي. وقد شهد الإنتاج تحسنا طفيفا عام 2007 بنسبة 1.5% مقارنة مع 2006 إلا أن متوسط النمو السنوي تزايد بصعوبة خلال الأعوام الأربعة الأخيرة (2%) .

وتحتاج الصناعة الغذائية بشكل عام إلى تجهيزات و استقطاب استثمارات إضافية. فعلى سبيل المثال، لازالت 90% من صناعات منتجات الحليب تقليدية، وتعاني هذه الصناعات من مشاكل متعددة تتعلق بتخزين القمح وأجهزة التعليب بالنسبة لزيت الزيتون و مكننة عمليات فرزالفواكه والخضر والتحكم في آليات التبريد.

أما بخصوص قطاع الكيماويات، فقد سجل نموا بنسبة 11.6% عام 2007 حيث بلغ الإنتاج 6،7 مليار دولار مقابل 6 مليار عام 2006 إلا أن كلفة الاستهلاك الوسيط بقيت مرتفعة حيث لاتزال الدولة تتحمل جزءا من هذه الكلفة من خلال دعمها لهذا القطاع. ويشغل قطاع الكيماويات حوالي 15199 عامل، أي بنسبة 12% من إجمالي عمالة الصناعة، ويعتمد هذا القطاع على صناعة الطلاء والبلاستيك والمنتجات الكيماوية المستعملة في الزراعة كالأسمدة والمبيدات وعلى المنتجات البتروكيماويات.

أما الصناعات الصيدلية في سوريا، فتنمو بشكل متواصل حيث تؤمن 86% من حاجيات السوق المحلية إلا انها تبقى معتمدة أساسا على المواد الأولية المستوردة.

أما بخصوص الصادرات السورية، فقد شهدت أداء جيدا حيث بلغت 11،6 مليار دولار عام 2007 مقابل 9،8 مليار دولار عام 2006،

28 هناك صعوبة في إحصاء الورشات الصغيرة لعدم تسجيلها في غرف الصناعة.

إطار رقم 5

2007 : عام المشاريع الصناعية الجديدة

شهدت الصناعة التحويلية في سوريا تطورا مع إنجازمشاريع صناعية جديدة وإصدار قوانين لدعم الإنتاج والتنافسية الصناعية وتم البدء في إقامة مائة مشروع جديد بقيمة 8 مليار حسب هيئة التخطيط السورية.

ومن المشاريع الرئيسة، نجد صناعة السيارات و قارورات الماء والإسمنت ومواد البناء، ولدعم هذه المبادرات، تشجع السلطات الحكومية البحث العلمي في المجال الصناعي وتنظم منتديات في هذا الاتجاه، كما تم وضع تشريعات جديدة لتسهيل الحصول على شهادات المشاريع الصناعية الجديدة كالصناعات الصيدلية حيث سمحت هذه التشريعات بتطوير إنتاج الأدوية الجنيسة (Generic).

وتتوفر سوريا على أكبر عدد من مصانع الأدوية من بين الدول العربية وعددها 64 مصنعا، إثنان منها حكومية. وبلغت صادرات الأدوية 150 مليون عام 2007 حسب المجلس العلمي للصناعات الصيدلية.

وقد شهدت قطاعات أخرى تطورا ملحوظا عام 2007 من بينها صناعة السيارات حيث أنشئت الشركة السورية –الإيرانية مصنعين للسيارات، وساهم الطلب المحلي المتزايد في جذب عدة مستثمرين أجانب لصناعة الإسمنت حيث أنشأت شراكة بين الشركة الوطنية السورية للأسمنت وشركة إيرانية لإقامة مشروع يهدف إلى توسيع الطاقة التصميمية لإنتاج الإسمنت، كما أقامت شركة «لافارج» الفرنسية مشروعا مشتركا مع الشركة الوطنية السورية للإسمنت في مدينة حلب قدرت قيمته بـ 590 مليون دولار بهدف زيادة قدرات إنتاج المصنع لتصل إلى 2,9 مليون طن سنويا في أفق عام 2010.

وسيشهد هذا القطاع تطورا في السنوات المقبلة عبر إنجازمشاريع أخرى كمشروع شركة «رقا» التركية» ومشروع الشركة القابضة السعودية «المحيدب» ومشروع شركة «إيطاليا للإسمنت».

وتبين كل هذه المشاريع الجهود الحكومية الرامية إلى تنمية القطاع الصناعي في سوريا وتشجيع مبادرات القطاع الخاص وتحرير القطاع الصناعي.

أي بنسبة نمو 18% (شكل 46/3).

ويعزى هذا النمو إلى الصادرات غير النفطية التي ارتفعت بمعدل 19.5% عام 2007 بينما ارتفعت الصادرات النفطية بطريقة متواضعة، أي بنسبة 8.7% بسبب الانخفاض المستمر في إنتاج النفط.

وعلى الرغم من ذلك، تهيمن الصادرات النفطية حيث يمثل حوالي 38% من إجمالي الصادرات السورية، يليها قطاع النسيج والأحذية ويمثل 18.9% من إجمالي الصادرات، وقد شهد هذا القطاع تحسنا ملحوظا بفضل تزايد قيمة صادراته من 337 مليون دولار عام 2005 إلى 1،4 مليار دولار عام2006 [29] ، ويبين نمو قطاع النسيج والأحذية مدى صموده أمام انتهاء إتفاقية الألياف المتعددة عام 2005.

شكل 46/3

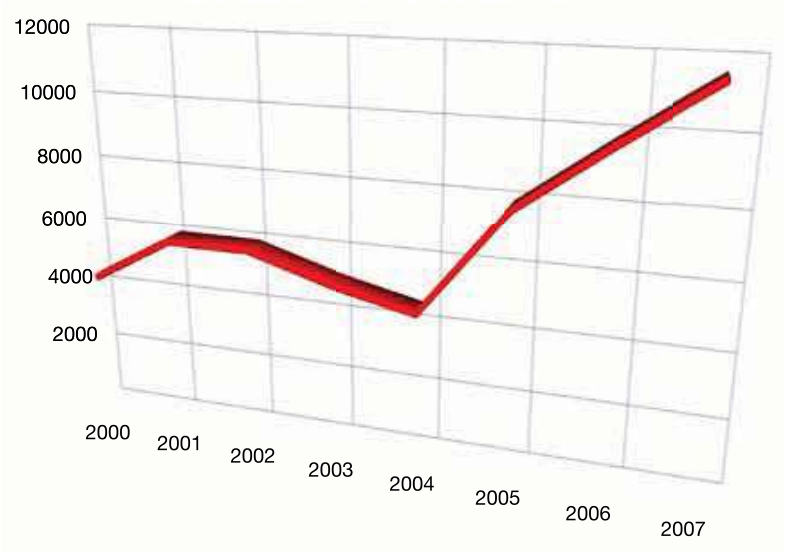

صادرات سوريا الإجمالية عام 2007 (مليون دولار)

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

29 بيانات البنك المركزي السوري

شكل 47/3

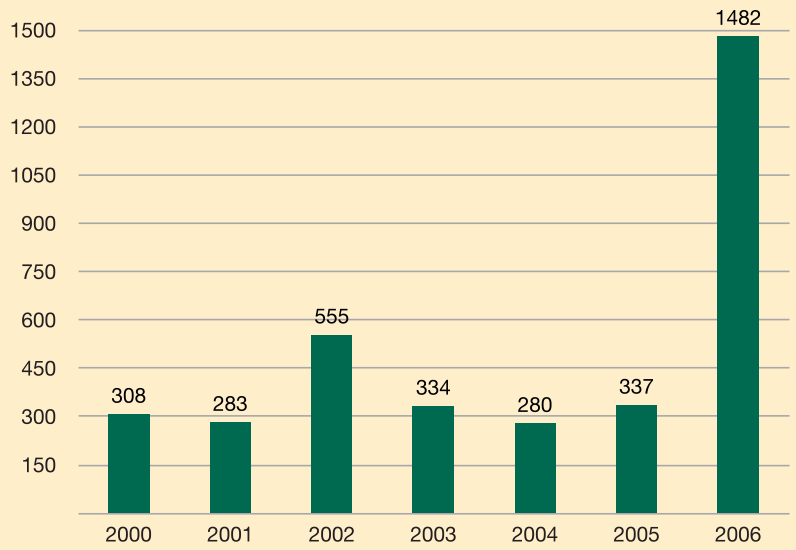

صادرات النسيج في سوريا (مليون دولار)

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

ويعزى الأداء الجيد لقطاع النسيج والأحذية بنسبة هامة إلى تحسين جودة منتجات النسيج السورية التي تتزايد صادراتها خاصة نحو الدول العربية حيث تستجيب لحاجيات وأذواق المستهلكين العرب.

وتحتل صادرات المنتجات الحيوانية والغذائية المرتبة الثالثة بحصة 15.5%، تليها صناعة الآلات بنسبة 4.5% والصناعات الغذائية بنسبة 4% والمواد الكيماوية بنسبة 3.6% (شكل 48/3).

وتشكل الدول الأوروبية السوق الرئيسية لصادرات سوريا خاصة فرنسا وإيطاليا، تليها الدول العربية حيث تزايدت حصتها بنسبة 21% خلال عام 2006، فارتفعت من 1،3 مليار دولار عام 2005 إلى 1،6 مليار دولار عام 2006، ومن أهم هذه الدول، العربية السعودية والعراق ولبنان حيث تستورد لوحدها حوالي 64% من الصادرات المتجهة نحو الدول العربية[30].

شكل 48/3

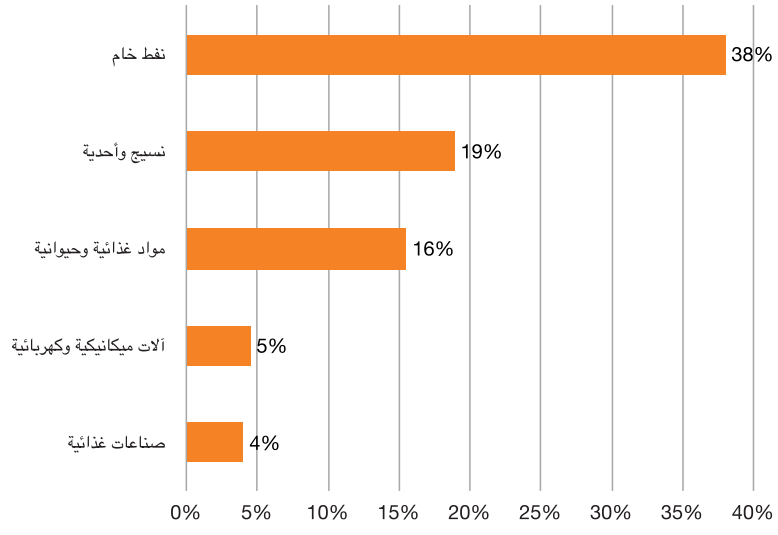

أهم السلع المصدرة في سورية عام 2007 (٪)

المصدر: جهاز الاحصاء السوري

30 قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة السورية

تحسن أداء سوريا الاقتصادي بشكل ملحوظ خلال الأعوام الأخيرة حيث سجل معدل نمو بلغ 4% عام 2007 مما أدى إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1944 دولار عام 2007.

ويعزى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي إلى سلسلة من الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السورية لتنشيط اقتصادها وجذب رأس المال الأجنبي. وتأتي هذه الإصلاحات في ظل محاولات توسيع قاعدتها الاقتصادية بعيدا عن النفط الذي يشهد حاليا انخفاضا في معدلات الإنتاج. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحرير الاقتصاد السوري.

وقد ساهمت هذه الجهود في تحسن جذب الاستثمار الأجنبي، حيث وفقا لتقرير "ممارسة الأعمال 2009" الصادر من البنك الدولي قفزت سوريا ثمان درجات من الرتبة 145 إلى الرتبة 137 في التقييم العام الذي يتضمن 181 دولة.

كما سجلت سوريا أداء جيدا حيث تزايدت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 10.3% عام 2007.

كما ساهم هذا الانفتاح الاقتصادي أيضا في تحسن أداء الصناعات التحويلية في سوريا خاصة في قطاع النسيج الذي تمكن من الصمود امام انتهاء اتفاقية متعددة الألياف وذلك بفضل تحسن جودته وتنويع منتجاته.

ومن جهة أخرى، شهد القطاع التحويلي تطورا عام 2007 مع إضافة مشاريع صناعية جديدة خاصة في صناعة السيارات وصناعة الإسمنت ومواد البناء ، وتبين هذه المشاريع الجهود الحكومية الرامية إلى تنمية القطاع الصناعي في سوريا وتشجيع مبادرات القطاع الخاص وتحرير القطاع الصناعي.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه الصناعة السورية تحديات متعددة، منها :

• تشكل الصناعات النفطية تحديا كبيرا لسوريا بسبب الانخفاض المتواصل في إنتاج النفط، ويرجع ذلك إلى عدة عوائق منها خاصة محدودية استعمال التكنولوجيا والانخفاض المستمر لاحتياطياتها.

• تهيمن الصناعات النفطية على القطاع الصناعي حيث تساهم بنسبة 23% من الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 38% من إجمالي الصادرات، كما تتركز الصادرات على منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة كالنفط الخام والنسيج والقطن والمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية.

• تعاني الصناعة السورية أيضا من معوقات متنوعة كالنقص في تكوين وتأهيل اليد العاملة وقلة الكوادرالمتخصصة في المعارف التقنية والتكنولوجية والعلمية. ويرجع ذلك إلى هجرة الأطروالعلماء إلى خارج سوريا من جهة، وإلى طبيعة منظومة التربية التي لا تتلاءم مع حاجيات سوق العمل من جهة أخرى كما تعاني الصناعات من قلة الاستثمار وضعف الجودة والتسويق لمنتجاتها.

• رغم انفتاح اقتصاد سوريا والإصلاحات التي أنجزت، لازال القطاع الحكومي مهيمنا خاصة في القطاعات الهامة كالصناعات الغذائية والكيماويات والإسمنت والمواد الأولية لصناعة النسيج مما يحد من مبادرة القطاع الخاص ويضعف تنافسية هذه القطاعات.

أمام هذه التحديات، تبقى من أولويات الاقتصاد السوري تنويع صناعاته واقتصاده، وفي هذا الاتجاه، هناك ضرورة للتوجه نحو صناعات معتمدة على المعرفة والتكنولوجيا والابتكار كشرط للتنمية المستدامة.

كما لابد من تطوير القطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الأعمال ووضع منظومة تربوية ملائمة وتكوين يد عاملة خاصة فئة الشباب التي هي في حاجة ماسة لفرص عمل جديدة.

وينبغي للإقتصاد السوري تعزيز وتيرة نموه لمواجهة الضغط الديمغرافي الحالي حيث يتزايد كل من عدد السكان بنسبة 2.5% سنويا والقوة العاملة بنسبة 3% إلى 4% كل عام، يضاف إلى ذلك 1،5 مليون مهاجر عراقي.

سلطنـــة عمـــان

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

عمان

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : 2,5 مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : 40 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 6.4%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 15 584 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (بالقيمة الجارية) : 22,3 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 45.6%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 10%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 2,3 مليار دولار
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي : 62%
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 76%
- القطاعات الصناعية الرئيسة : الصناعات البتروكيماوية و صناعة الإسمنت.

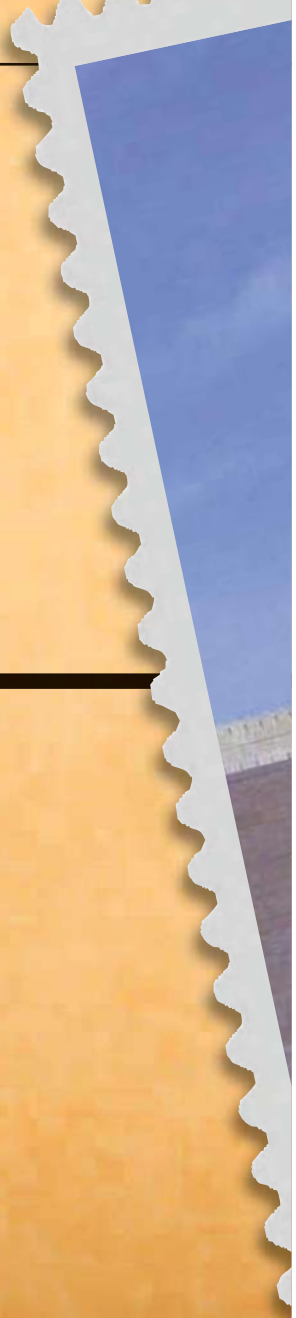

شهد اقتصاد عمان أداء جيدا خلال عام 2007 حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 6.4%، ويرجع هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع أسعار المحروقات العالمية وإلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها السلطات العمانية. ويعتمد النمو الاقتصادي بشكل رئيسي على موارد النفط والغاز والذي يمثل حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي و 76% من إجمالي الصادرات.

ولكي تخفف من اعتمادها على النفط، انخرطت السلطات العمانية في سياسة تنويع اقتصادي واسع مع إعطاء الأولوية لمشاريع تحديث البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية وتشجيع سياسة الخصخصة وإنجاز استثمارات هامة في مجال الصناعات النفطية والتحويلية.

ولقد كان لهذه السياسة آثار إيجابية على الصناعة التحويلية والتي تزايدت بمتوسط نمو سنوي بلغ 13% خلال السبعة الأعوام الأخيرة.

وحسب وزارة التجارة والصناعة، تم إحصاء 484 مؤسسة صناعية عام 2007 منها 80 % من الصناعات التحويلية المتوسطة (بين 10 و99 عاملا) وأزيد من 50% منها متركزة في العاصمة مسقط.

بلغ الناتج الصناعي 22 مليار دولار عام 2007 وواصل أداءه الجيد بفضل القطاع الاستخراجي الذي يساهم بنسبة 81% من القيمة المضافة الصناعية والذي تزايد بـ 4.19% عام 2007.

وساهم القطاع التحويلي أيضا في نموالقطاع الصناعي حيث بلغت قيمته المضافة 4 مليار دولار عام 2007 مقابل 3،7 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة تزايد 9.5% (ملحق 5/2).

يهيمن قطاع البتروكيماويات على القطاع الصناعي التحويلي كتكرير النفط والغاز السائل حيث يساهم بنصف الناتج الصناعي التحويلي كما يشغل قطاع البتروكيماويات حوالي 17% من إجمالي العمالة في القطاع التحويلي.

ويشهد هذا القطاع نموا متزايدا حيث تضاعفت قيمته المضافة مرتين بين عام 2002 وعام 2007 بمتوسط نمو سنوي بلغ 12%. ويستقطب هذا القطاع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بفضل المزايا الضريبية المشجعة.

تمثل صناعة المعادن اللافلزية الأخرى ثاني أهم قطاع تحويلي حيث تساهم بنسبة 11% من الناتج الصناعي التحويلي، وبلغت قيمته المضافة 464 مليون دولار عام 2007 مقابل 399 مليون دولار عام 2006، أي بنسبة تزايد 16%. وسجل هذا القطاع نموا بفضل القفزة التي يشهدها قطاع البناء في منطقة الخليج وتزايد الطلب العالمي.

كما يشهد قطاع الصناعات المعدنية أيضا تطورا إيجابيا حيث يمثل 4% من الناتج الصناعي التحويلي وارتفعت قيمته المضافة من 118 مليون دولار عام 2005 إلى 150 مليون دولار عام 2007، أي بنسبة 27%. ويعزى هذا التزايد إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات نتيجة تزايد الطلب جراء الطفرة التي يشهدها قطاع البناء.

وخلافا لذلك، يشهد قطاع الألبسة تدهورا مستمرا حيث انخفضت

شكل 49/3

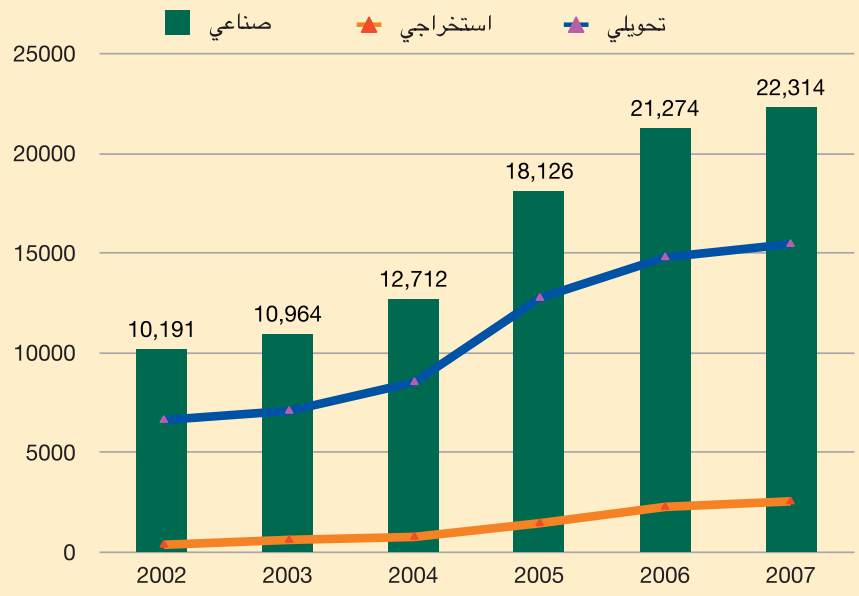

تطور القطاع الصناعي العماني عام 2007 (مليون دولار)

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

شكل 50/3

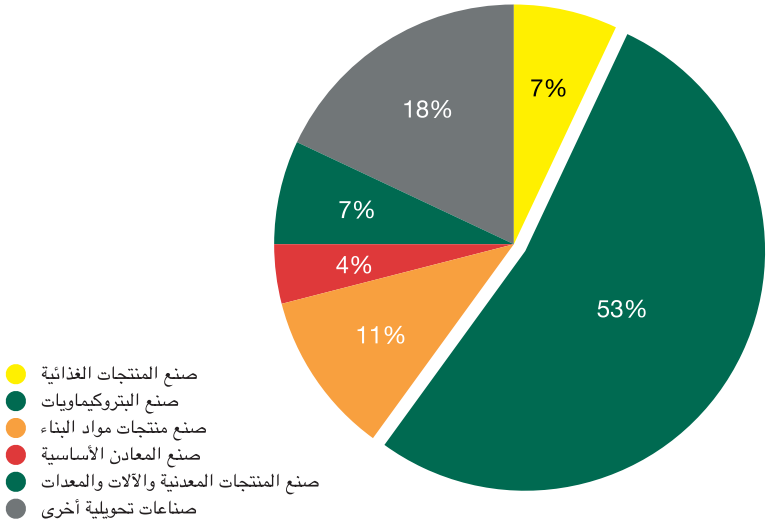

نسبة القطاعات في الناتج الصناعي التحويلي عام 2007

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

قيمته المضافة من 22،7 مليون دولار عام 2002 إلى 6،8 مليون دولار عام 2007، أي بنسبة 70% خلال ستة الأعوام الأخيرة. ويعزى هذا التراجع إلى المنافسة الصينية الشديدة في مجال النسيج والملابس داخل الأسواق العمانية التي تزايدت بعد انتهاء الاتفاقية متعددة الألياف.

وفيما يتعلق بالصادرات، فقد حققت السلطنة أداء جيدا عام 2007 بفضل النموالسريع للصادرات غير النفطية. ولقد بلغت قيمة صادرات السلع 25 مليار دولار عام 2007 مقابل 21،8 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة تزايد 14.5%. وتهيمن المنتجات النفطية على الصادرات العمانية حيث تساهم بنسبة 76% من إجمالي الصادرات، وقد تزايدت الصادرات النفطية بنسبة 7% لتصل إلى قيمة 18،9 مليار دولار عام 2007.

وعلى الرغم من ذلك، شهدت الصادرات غيرالنفطية نموا سريعا حيث بلغ متوسط نموها السنوي 32% بين عام 2004 وعام 2007 كما تزايدت حصتها من إجمالي الصادرات من 8% إلى 13% خلال الأعوام الأربعة الأخيرة.

شكل 51/3

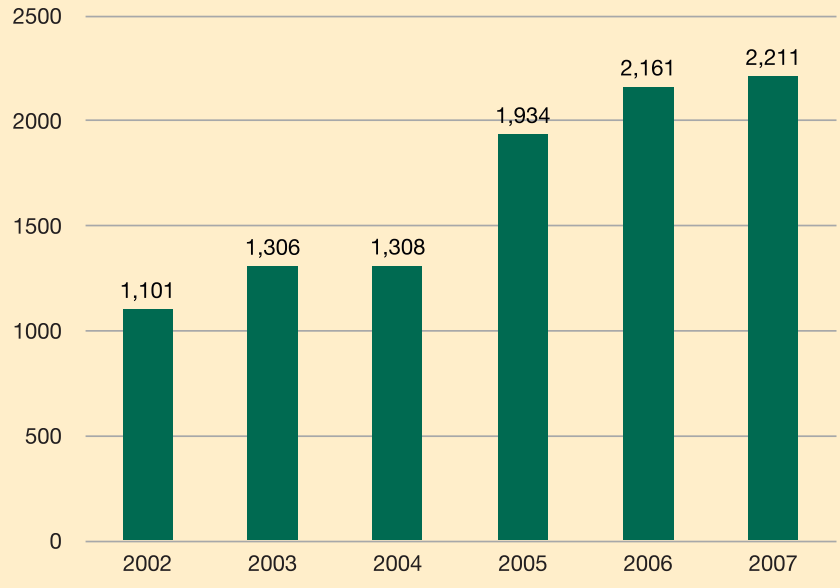

القيمة المضافة للكيماويات والبتروكيماويات والبلاستيك (مليون دولار)

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

شكل 52/3

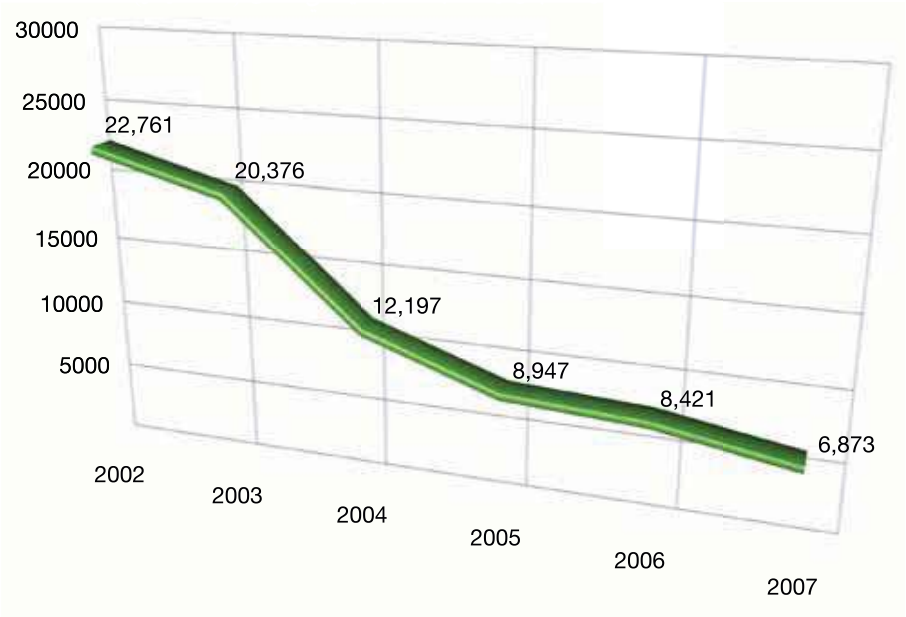

صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية في عمان (ألف دولار)

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

وسجلت الصادرات غير النفطية نموا بنسبة 58% عام 2007 ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات المنتجات المعدنية بأكثر من 100%. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات المعدنية تمثل حوالي 35% من إجمالي الصادرات غير النفطية (جدول 27/3).

كما يفسر ارتفاع الصادرات غير النفطية أيضا بتزايد صادرات البلاستيك والمطاط ومنتجات مشتقة أخرى حيث سجلت نموا بنسبة 253% عام 2007. ويرجع هذا التزايد إلى الطلب العالمي والآتي خاصة من الدول الآسيوية. ويبين هذا النمو التنافسية الجيدة لهذه المنتجات في الأسواق الدولية.

أما صادرات المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية والتي تمثل 13.6%، فقد سجلت تزايدا بنسبة 27% وبلغت قيمتها 463 مليون دولار عام 2007 مقابل 363 مليون دولار عام 2006.

وفيما يتعلق بصادرات المنتجات الزراعية والحيوانية، فقد تزايدت

جدول رقم: 26/3

صادرات عمان من السلع (مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	النسبة	تغير 07/06
الصادرات النفطية	10,979	15,916	17,687	18,979	75.88	7.31
الصادرات غير النفطية	1,105	1,461	2,137	3,395	13.57	58.87
إعادة التصدير	1,416	1,534	2,016	2,639	10.55	30.94
إجمالي الصادرات	**13,500**	**18,911**	**21,839**	**25,013**	**100**	**14.53**

المصدر: قطاع التجارة والصناعة ووزارة الاقتصاد الوطني

جدول رقم: 27/3

صادرات عمان حسب السلع –مليون دولار–

	2004	2005	2006	2007	تغير 06/07	النسبة
منتجات غذائية وحيوانية وصناعات غذائية	397	447	389	463	18.92	13.6
نسيج وألبسة	63	39	29	18	-36.36	0.5
منتجات كيماوية وبتروكيماوية	74	234	363	463	27.54	13.6
منتجات البلاستك والمطاط ومنتجات مشتقة	82	87	84	297	253.13	8.8
منتجات معدنية	113	134	568	1,184	108.33	34.9
منتجات الحديد	192	253	326	318	-2.42	9.4
منتجات أخرى	184	266	376	650	72.73	19.1
المجموع	**1,105**	**1,461**	**2,137**	**3,395**	**58.87**	**100**

المصدر : البنك المركزي العماني

بنسبة 19% حيث يمثل هذا القطاع 13.6% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

وبخصوص قطاع النسيج، فقد سجلت صادراته تراجعا متواصلا بلغ ذروته مع انتهاء الاتفاقية متعددة الألياف خاصة أن لدى عمان حواجز جمركية ضعيفة تسمح بدخول كثيف للمنتجات الصينية إلى أسواقها .

أما باقي الصادرات، فتتكون من إعادة التصدير والتي تمثل 30% من إجمالي الصادرات وتشكل الآلات وتجهيزات النقل أهم المنتجات التي يعاد تصديرها حيث تمثل أزيد من 88% من إعادة التصدير (البنك المركزي العماني).

وفيما يتعلق بأسواق الصادرات العمانية، فتتركز في بعض الدول كالهند والإمارات العربية حيث يستحوذان على حصة 54% من إجمالي الصادرات غير النفطية العمانية مثل مشتقات النفط والغاز السائل والأسمدة.

ومن شأن اتفاقيات التبادل التجاري الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية الموقعة عام 2005 وكذلك الاتفاقيات الثنائية مع كوريا واليابان وأستراليا وسنغافورة أن توسع من أسواق الصادرات العمانية.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة العمانية

تتمتع سلطنة عمان بنمو اقتصادي جيد وتشهد تحسنا متواصلا في بنيتها التحتية بعدما أنجزت مشاريع صناعية ضخمة من شانها ان تطورالقطاع الصناعي التحويلي.

إلا ان الاقتصاد العماني مازال يعتمد أساسا على منتجات النفط والغاز حيث تمثل حوالي 76% من إجمالي الصادرات عام 2007 مما يجعلها تتعرض لتقلبات أسعار المحروقات العالمية ويطرح تحديا على مواصلة نموها الاقتصادي وضمان تنمية مستدامة.

ولهذا السبب، لابد من الاستمرار في استراتيجية تنويع اقتصادها وتجاوز المعوقات الهيكلية وأهمها محدودية السوق المحلي وارتفاع تكلفة الطاقة[31] وخلق فرص عمل كافية لتشغيل الشباب حاملي الشهادات.

ومن الضروري أيضا أن تتجه السلطات العمانية نحو دعم وتعزيز صناعات ذات قيمة مضافة عالية من خلال تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمارالصناعي وتطوير دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

31 كلفة الطاقة في عمان هي الأعلى من بين دول مجلس التعاون الخليجي.

دولة فلسطيـــن

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

فلسطين

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : 4,081 مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : 4,5 مليار دولار
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: 945 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية) : 662 مليون دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 0.3%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 14%
- مساهمة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي :18%
- قيمة صادرات السلع والخدمات : 500 مليون دولار
- القطاعات الصناعية الرئيسة : الصناعات الغذائية، صناعة النسيج وصناعة الأثاث والخشب.

شهد عام 2007 استمرار تراجع العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 0%، وذلك نتيجة للظروف التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام، وأهمها استمرارالسياسات والممارسات الإسرائيلية ضده لاسيما ما يتعلق بتصعيد مستويات الحصار وإغلاق المعابر واستمرار مصادرة الأراضي وبناء الجدار.

ونتيجة لذلك، لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلا بنسبة 2.7% ليصل إلى 4،5 مليار دولار مقابل 4،3 مليار عام 2006، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعارالثابتة تراجع من 1327 دولار عام 2000 إلى حوالي 945 دولار عام 2007، أي بانخفاض قدره 28،7%. وقد جاء ذلك كنتيجة طبيعية لتجاوز معدل النمو السكاني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[32].

ويتبع اتجاه العمالة، بصورة عامة، مسار الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ معدل البطالة 29% في عام 2007 مقارنة بمعدل قدره 21% في عام 1999، وتدل بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أن معدل البطالة في قطاع غزة أعلى بكثير حيث بلغ في عام 2007، 35.2% مقارنة بمعدل قدره 24.5% في الضفة الغربية ويفرض تراجع العمل في القطاع الخاص ضغوطا على السلطة الفلسطينية في اتجاه توسيع فرص العمل في القطاع العام وتقديم الإعانات كصمامات أمان لضمان الاستقرار الاجتماعي على الرغم من الكلفة المالية العالية. وقد توسعت العمالة في القطاع العام بنسبة 60% بين عام 1999 وعام 2006 [33].

ونتيجة لارتفاع معدل البطالة، وسياسة الإغلاق الاستراتيجية، ظل الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزداد حدة وانتشارا (البنك الدولي 2008)، واتسعت الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة الأكثر عزلة. فمنذ عام 2000، فقدت 62% من الأسر الفلسطينية ما يزيد عن 80% من دخلها (السلطة الوطنية الفلسطينية 2008). ونتيجة لتزايد حدة الفقر، اضطرت الأسر الفلسطينية إلى خفض إنفاقها على الاحتياجات الأساسية وبيع الممتلكات، وتأخير سداد الفواتير، وإيقاف الأطفال عن الدراسة (منظمة أوكسفام، 2008، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2008). كما أن الأزمة التي طال أمدها قد تجلت في تردي نوعية التعليم والخدمات الصحية،

وإذا كان من المعترف به أن أكثر من ثلث رأس المال المادي الفلسطيني قد دمر، فإنه لم يجر بعد تقييم لمدى الخسارة في رأس المال البشري حاضرا ومستقبلا وآثارها على المدى الطويل.

وفي ظل الظروف الراهنة، يتوقع أن يزداد الفقر حدة في عام 2009 لأن النمو الاقتصادي المتواضع المتوقع لن يكون كافيا لمجاراة النمو السكاني أو للتأثير على حالة البطالة، خاصة في غزة.

ولعمليات الإغلاق ونقاط التفتيش والحواجز، الذى ارتفع عددها من 376 عام 2005 الى 600 عام 2008 ، تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني من خلال قنوات متعددة، فهي تحد من إمكانية حصول المنتجين على المدخلات المستوردة اللازمة للإنتاج ، كما أنها تعرقل في الوقت نفسه وصولهم إلى أسواق التصدير والأسواق المحلية. وتؤدي عمليات الإغلاق إلى ارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة والنقل والتخزين. ومن المسلم به على نطاق واسع أن سياسة الإغلاق الإسرائيلية تشكل أحد العوامل الأشد تدميرا التي تقيد الاقتصاد الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية والبنك الدولي ومكتب العمل الدولي، 2008).

وتبعا لذلك، انخفض الاستثمار الإجمالي بقوة حيث تراجع من 1،44 مليار دولار عام 2000 إلى 816 مليون دولارعام 2007 بنسبة تناقص 43% (الجدول 28/3). ولنفس المرحلة، تراجعت الاستثمارات العمومية بنسبة 70% والاستثمارات الخاصة بنسبة أقل بلغت 24%. وإجمالا، انخفضت نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من 29% عام 2001 إلى 18% عام 2007، فاقدة 11 نقطة مائوية في ظرف السبع أعوام الأخيرة.

وبهذا تحول الاقتصاد الفلسطيني من اقتصاد تقوده استثمارات القطاع الخاص إلى اقتصاد متدهور جراء أوضاع شبيهة بأوضاع الحرب، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا يعتمد على موارد القطاع العام والمعونة الخارجية التي باتت الآن موجهة نحو تلبية احتياجات الاستهلاك الضرورية وتوفير الإغاثة بدلا من الاستثمار.

و نتيجة استمرارالسياسات الإسرائيلية ضد الإقتصاد الفلسطيني لاسيما فيما يتعلق بتقييد و تضييق قاعدته الإنتاجية، يتوجه الاقتصاد في قطاع غزة وفي الضفة الغربية اليوم أساسا نحو قطاع الخدمات حيث يساهم هذا الأخير بنسبة 76،8 % من الناتج المحلي الإجمالي، يليه القطاع الصناعي الذي يمثل 14% والقطاع الزراعي بنسبة 9،1 %، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يساهم بنسبة 2،7 %. وكما يظهر من الشكل أسفله، فباستثناء قطاع الخدمات، تراجعت مساهمة جميع القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع عام 2000.

32 بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية نحو 4,1 مليون نسمة في عام 2007 محققا معدل نمو بلغ 3.26% ورغم توجه معدل النمو السكاني نحو الانخفاض بشكل عام، إلا أنه يبقى معدلا مرتفعا بالنسبة لقدرات وإمكانيات وظروف الاقتصاد الفلسطيني.
33 تقرير حول مساعدة الاونكتاد للشعب الفلسطيني، سبتمبر 2008.

جدول رقم: 28/3

اقتصاد فلسطين: (الضفة الغربية و قطاع غزة): أهم المؤشرات

مليون دولار	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السكان وقوى العمل								
السكان (بالألف)	3,212	3,335	3,455	3,576	3,700	3,825	3,952	4,081
القوة العاملة (بالألف)	695	675	694	758	790	827	872	913
عدد العاملين (بالألف)	597	505	477	564	578	633	666	716
معدل البطالة %	21	25	41	33	33	29.0	29.6	28.9
العمالة في إسرائيل (بالألف)	117	70	49	55	50	63	63	67
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات								
الزراعة %	14	12	15	16	16	14	16	16
الصناعة %	14	14	13	13	13	13	12	13
البناء والتشييد %	20	15	11	13	12	12	12	11
الخدمات والفروع الأخرى %	52	60	61	59	60	60	61	61
الأداء الماكرو إقتصادي								
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	4,116	3,816	3,484	3,920	4,144	4,480	4,394	4,512
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	5,274	4,404	4,010	4,461	4,740	4,758	4,929	5,037
نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار	1,281	1,144	1,009	1,096	1,120	1,171	1,112	1,106
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بالدولار	1,327	1,175	1,030	1,117	1,148	1,165	1,050	945
الاستثمار العام (مليون دولار)	595	499	367	472	293	298	150	176
الاستثمار الخاص (مليون دولار)	851	623	311	654	743	751	664	640
إجمالي الاستثمار (مليون دولار)	1,446	1,122	678	1,126	1,036	1,008	814	816
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي %	35	29	20	29	25	23	19	18
التجارة الخارجية								
صادرات السلع والخدمات (مليون دولار)	731	507	418	436	482	538	370	500
واردات السلع والخدمات (مليون دولار)	2,986	2,339	2,129	2,405	2,749	3,120	3,118	3,615
فجوة الموارد	-2,254	-1,832	-1,710	-1,969	-2,267	-2,582	-2,748	-3,115
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	18	13	12	11	12	12	8	11
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	73	61	61	61	66	70	71	80

تشمل الارقام سكان الضفة الغربية وقطاع غزة 1

المصادر: سلطة النقد الفلسطينية، مكتب الإحصاءات المركزي الفلسطيني، الاونكتاد، التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2008.

شكل 53/3

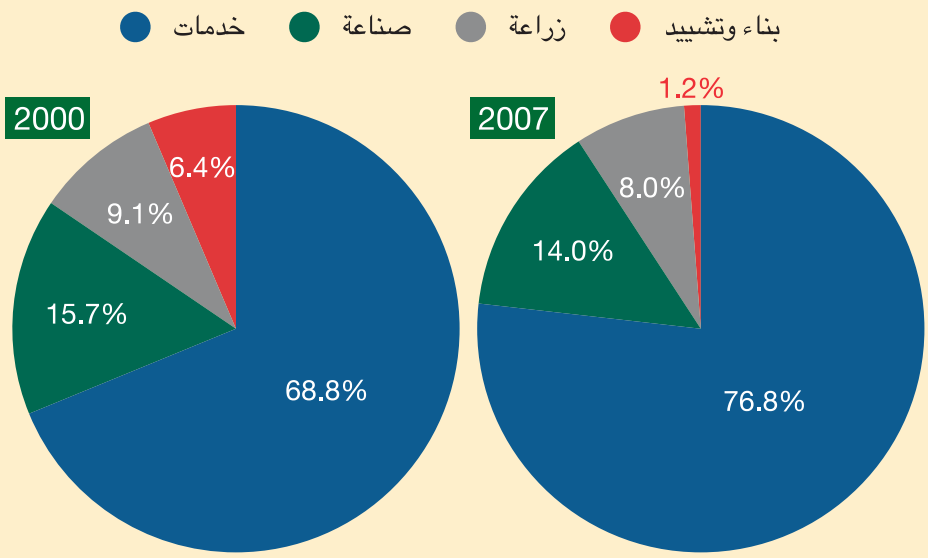

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي عام 2000 - 2007

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات الفلسطينية

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فيعتمد أساسا على صناعات صغيرة يبلغ عددها 10904 منشأة في قطاع غزة والضفة الغربية، 91% منها منشآت تابعة للقطاع الخاص و90% عبارة عن صناعات صغيرة جدا تشغل أقل من 5 أشخاص.

فحسب مكتب الإحصاءات الفلسطيني، يشغل القطاع الصناعي حوالي 12.6 % من إجمالي العمالة في فلسطين، ويعتمد القطاع الصناعي أساسا على الصناعات التحويلية التي تساهم بـ 98% من القيمة المضافة وتشغل 98% من العمال.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يفتقر عموما إلى الموارد الطبيعية وأن الصناعات الاستخراجية و خاصة الحجر و الرخام تتركز

شكل 54/3

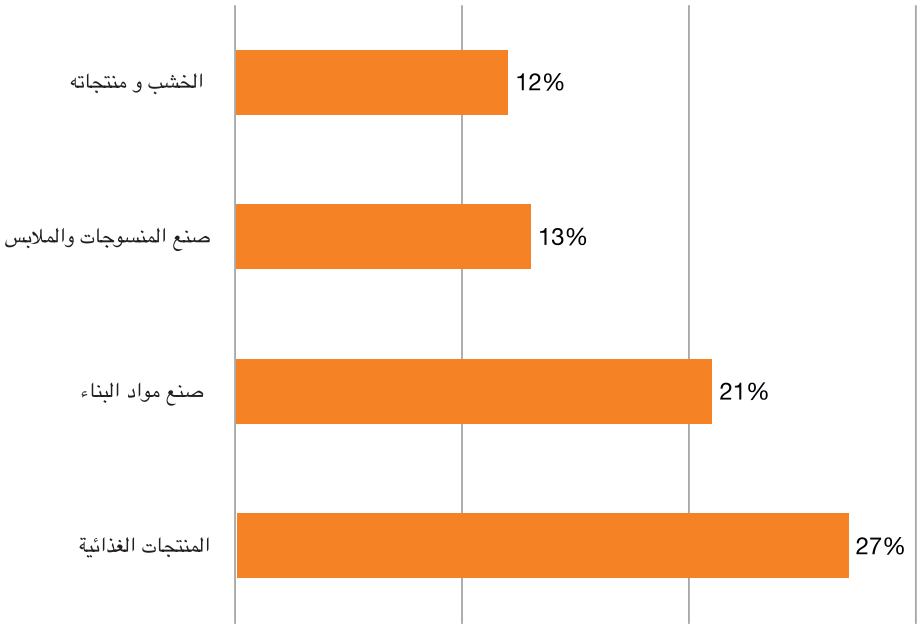

القطاعات الصناعية الرئيسة في فلسطين لعام 2007

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات الفلسطينية

فى الضفة الغربية أما قطاع غزة فلا يحتوى على أية صناعة استخراجة سوى الرمل التى يتم استخراجها دون تخطيط.

ارتفعت قيمة الناتج الصناعي من حوالي 598 مليون دولار في عام 2006 إلى 662 مليون دولار في عام 2007 محققا معدل نمو بلغ 10.7%، وقد تراجع النمو في القطاع الصناعي بالأسعار الثابتة بنسبة 9.2%[34] عام 2007 نتيجة الممارسات الإسرائيلية الخاصة بتدمير الورشات والمنشآت الصناعية إضافة إلى إغلاق المعابر مما حال دون وصول مدخلات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية.

كما أسفرت إجراءات الإغلاق الإسرائيلية، خاصة في النصف الثاني من عام 2007 ضد قطاع غزة، إلى توقف النشاط في نحو 90% من المؤسسات الصناعية في القطاع وإلى تشغيل النسبة الباقية بأقل من 40% من طاقتها الإنتاجية، ويمكن تفسير النمو في الناتج الصناعي بالأسعار الجارية خلال عام 2007 إلى النشاط النسبي لهذا القطاع في النصف الأول من عام 2007 مقارنة بنصفه الثاني، إضافة لتطوير معدلات نموه في الضفة الغربية بشكل يتجاوز ما واجه من تراجع في قطاع غزة في النصف الثاني من عام 2007، نتيجة لاستئثار الضفة الغربية بالوزن النسبي الأكبر لعدد المنشآت الصناعية.

يهيمن على الصناعة الفلسطينية أربع قطاعات، منها المنتجات الغذائية والتبغ التي تساهم بنسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي، تليها صناعة مواد البناء بنسبة 21% وصناعة المنسوجات والملابس بنسبة 13% وصناعة الخشب ومنتجاته والأثاث بنسبة 12%.

يتميز قطاع الصناعات الغذائية بشكل خاص بميزة استراتيجية بالنسبة للاقتصاد وللساكنة الفلسطينية، فهو يؤمن حاجيات الغذاء للساكنة التي تتزايد بقوة (3.3%) كما يلعب دورا أساسيا في تشغيل الفلسطينيين حيث يشغل أزيد من 9660 عاملا. أما أهم المنتجات فهي زيت الزيتون والزيتون والفراولة.

وبلغت القيمة المضافة للصناعات الغذائية 172 مليون دولار عام 2007 مقابل 144 مليون دولار عام 2006، أي بنسبة تزايد 19%، إلا أن عدد المنشآت الصناعية في هذا القطاع واصل انخفاضه حيث تراجع من 1793 وحدة عام 2001 إلى 1558 وحدة عام 2006، أي بنسبة انخفاض 13% (المرفقات).

وهذا يبين طبيعة وحجم الصعوبات التي تعيق ازدهار هذا القطاع بسبب الإغلاقات المفروضة من إسرائيل والتي تمنع المنتجين من الحصول على المنتجات الوسيطة ومن الولوج إلى الأسواق المحلية والأجنبية ومن الحصول على الرساميل الضرورية للاستثمار كما تعيق حركة النقل والعمال.

ويعتبر قطاع مواد البناء ثاني أهم قطاع صناعي تحويلي في فلسطين حيث يساهم بنسبة 21% من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل حوالي

جدول رقم: 29/3

القيمة المضافة للصناعات الفلسطينية (مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الصناعات الإستخراجية	**21.7**	**18.4**	**10.2**	**29.7**	**21.2**	**32.2**	**14.3**
مجموع الصناعات التحويلية	**419.8**	**330.2**	**445.3**	**599.6**	**584.7**	**566.1**	**647.3**
صنع المنتجات الغذائية و المشروبات و التبغ	131.4	77.0	130.7	127.9	132.7	144.0	171.9
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	84.3	65.5	84.3	81.9	81.6	62.1	82.4
صنع الخشب و منتجاته و الأثاث	215.7	32.3	69.5	47.3	59.2	45.4	75.6
صنع الورق و منتجات الورق و الطباعة و النشر	13.3	6.2	8.2	20.1	23.0	14.4	20.4
صنع الكيماويات و البتروكيماويات و الفحم و المطاط و البلاستيك	39.9	28.6	42.8	48.5	49.9	41.1	44.1
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	72.3	79.6	68.8	136.7	129.4	212.9	134.6
صنع المعادن الأساسية	0.6	0.6	0.2	1.7	1.1	1.5	2.9
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	38.2	38.3	38.0	65.1	36.4	40.2	110.5
صناعات تحويلية أخرى	255.4	2.2	2.7	70.3	71.5	4.4	4.9

تصنيف الأنشطة حسب *ISIC2*

المصدر : المكتب المركزي للإحصاءات الفلسطينية

34 تقرير صندوق النقد العربي، 2008

إطار رقم 6
الوضع الاقتصادي والصناعي بقطاع غزة

يتوفرقطاع غزة على ست معابر حدودية تراقب إسرائيل خمسة منها ، أما المعبرالحدودي السادس «رفح» تراقبه مصر. وتفرض إسرائيل مراقبة شديدة على حركة السلع الداخلة والخارجة من قطاع غزة حيث تمارس قيودا عدة على واردات القطاع خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية الضرورية للبناء وصناعة النسيج والأثاث وكذا صادرات المواد النهائية. ويمثل النقص المزمن في المواد الأولية الضرورية والمنع المتواصل لصادرات القطاع نحو الخارج أشد العوامل المتسببة في إنهيار إقتصاد قطاع غزة.

ويمثل القطاع الخاص في قطاع غزة دورا هاما حيث يشغل أزيد من **55%** من العمالة، أي حوالي **100000** عامل ويساهم بنسبة **29%** من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني،وتتجه غالب الصناعات في قطاع غزة نحو التصدير بنسبة **76%** من صناعات الخشب و**95%** من صناعة النسيج و**20%** من الصناعات الغذائية والتي تصدر نحو أو عبر إسرائيل، كما تعتمد هذه الصناعات كليا على مدخلات مستوردة.

فخلال الفترة ما بين يونيو **2007** ويونيو **2008**، فقد حوالي **42000** عاملا في قطاع البناء مناصب عملهم بسبب المنع الإسرائيلي لاستيراد مواد البناء، فمن بين **120** مؤسسة بناء مسجلة في قطاع غزة، **5** فقط لازالت مشغلة. وخلال هذه الفترة، تكبدت مؤسسات الخشب والأثاث بالإضافة إلى بائعي التقسيط خسائر في حدود **110** مليون دولار، مما فرض الإغلاق على **600** ورشة أثاث ومصانع محلية.

كما أغلقت أيضا **624** ورشة ومصنعا للمنسوجات والألبسة مماتسبب في ضياع **25000** فرصة عمل محلية. والعديد من ورشات ومصانع النسيج صغيرة تعيش منها عائلات واسعة، ولايجد السكان عملا ملائما بديلا مما تسبب في تصاعد الفقر والبطالة.

وحسب بيانات رسمية، **35%** من الأشخاص في سن العمل بقطاع غزة متوقفون رسميا عن العمل، فتحولت بذلك غزة إلى أحد التجمعات العالمية الأكثر اعتمادا على المساعدات الإنسانية. لقد اضطر المستثمرون إلى تعليق أو إلغاء مشاريعهم بسبب النقص في المواد الأولية. كما انخفضت الاستثمارات العامة للمانحين والشركات في غزة من **250** مليون دولار عام **2005** إلى ما يقدر بـ **10** مليون دولار حاليا.

8000 عاملا. ويكتسي هذا القطاع أهمية بالغة حيث يحظى بأولوية لدى السلطة الفلسطينية لتلبية حاجيات قطاع البناء والأشغال العمومية ولضمان النمو الاقتصادي .

ولقد تطور بناء السكن بسرعة كبيرة أساسا بفضل عودة مستثمري الشتات الفلسطيني إلى داخل بلدهم. كما منحت السلطة الفلسطينية أراضي الملك العمومي للساكنة لتشجيع البناء. ولكن وعلى الرغم من هذه الإجراءات ورغم الطلب القوي على السكن وعلى البناء، سجلت القيمة المضافة لهذا القطاع انخفاضا بـ 36.7% عام 2007 حيث بلغت 134 مليون دولار مقابل 212 مليون دولار عام 2006، ويعزى هذا التراجع إلى غياب مواد البناء المستوردة أساسا من إسرائيل مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في كلفات البناء .

ولقد توقفت العديد من ورشات البناء في قطاع غزة والضفة الغربية ، كما أن جميع مشاريع المؤسسات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية ووكالة الغوث الدولية والتي قدرت بـ 116 مليون دولار تم توقيفها بسبب ندرة مواد البناء.

وصرحت نقابة الصناعة الفلسطينية أن حصار غزة تسبب في غلق وتوقف مجموع مصانع مواد البناء، 13 في الزليج و30 في الإسمنت و145 في الرخام و250 في الآجر وبالتالي فقدان 3500 عاملا لمناصب عملهم.

وتعتبر صناعة النسيج والألبسة ثالث قطاع صناعي تحويلي في فلسطين حيث يساهم بنسبة 13% من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي، ويعتبر أول مشغل لليد العاملة الصناعية في فلسطين، ويتكون هذاالقطاع من المئات من المؤسسات الصناعية الصغيرة تشتغل في المنازل وعادة ما تكون غير منظمة، و70% من الشركات مجهولة الإسم فردية و30% الباقية انشئت عبر "الشراكة".

يوجد أهم تجمع لورشات النسيج والألبسة بالضفة الغربية بنابلس وقطاع غزة التي يوجد بها حوالي 760 مصنعا. تنتمي مصانع النسيج في قطاع غزة أساسا للقطاع الخاص وتتميز بخبرتها اليدوية وبجودتها العالية وبالدقة في احترام مواعيد التسليم حيث 95% من الإنتاج يصدر إلى إسرائيل أو يعاد تصديره عبرها.

وحقق قطاع النسيج في فلسطين قيمة مضافة بلغت 82 مليون دولار عام 2007 مقابل 62 مليون دولار عام 2006، إلا أن نسبته في الناتج المحلي الإجمالي التحويلي انخفضت بشكل هام من 20% عام 2001 إلى 13% عام 2007.

ويفسر ذلك بسياسة العنف والحصار الإسرائيلية التي تهدف إلى تدمير القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني.

فبين عام 2001 و عام 2006، تراجع عدد صناعات النسيج والألبسة إلى النصف حيث انخفض من 3248 منشأة إلى 1510 منشأة عام

2006، كما انخفض عدد العمال بـ 35% في هذا القطاع ولنفس الفترة.
أما في غزة المحاصرة، فالوضعية أكثر استفحالا ، فحسب معلومات نقابة الصناعة الفلسطينية، أغلقت 99% من مصانع النسيج بسبب النقص في المواد الأولية وارتفاع كلفات الأجهزة والخسائر المضاعفة في رقم معاملتها.

أما رابع أهم قطاع تحويلي، فهو صناعة الأثاث والخشب ويتميز خاصة بالخبرة حيث تساهم صناعة الأثاث بـ 12% من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل حوالي 9520 عاملا عام 2007. وقد بلغ عدد المصانع فيها حسب النتائج الإحصائية 551 مصنعا في قطاع غزة والضفة الغربية، وتعرف مصانع الأثاث والخشب في فلسطين بخبرتها الواسعة وبجودة منتجاتها حيث 67% من الأثاث المصنع يخصص لحاجيات الأسر و20% لحاجيات المكاتب بينما يستعمل 13% في قطاع البناء.

بلغت القيمة المضافة لصناعات الأثاث والخشب 75 مليون دولار عام 2007 حيث انخفضت بنسبة 64% مقارنة مع 215،7 مليون دولار التي سجلت عام 2001. ويرجع هذا التدهور، كباقي القطاعات، إلى سياسة الحصار والعنف الإسرائيلي.

ففي غزة مثلا، 90% من مصانع الأثاث توقفت بينما 95% من مصانع النجارة أغلقت أبوابها مما أدى إلى فقدان أزيد من 6000 عاملا لعملهم، وقد تم تقدير خسائر هذا القطاع المفاجئة بحوالي 12 مليون دولار عام 2007.

أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية الفلسطينية، فقد شهدت نشاطا ملحوظا خلال النصف الأول من عام 2007، إلا أنها عانت من تراجع نسبي خلال النصف الثاني إثر قيام إسرائيل بإغلاق المعابر التجارية مع قطاع غزة منذ 14 يونيو 2007.

ورغم ذلك، ارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية من 370 مليون دولار في عام 2006 إلى 500 مليون دولار في عام 2007، أي بنمو قدره 35،2%، كما ارتفعت قيمة الواردات الفلسطينية من نحو 3،11 مليون دولار في عام 2006 إلى 3،61 مليون دولار عام 2007 وبذلك حجم التجارة الخارجية الفلسطينية من 3،48 مليون دولار في عام 2006 إلى 4،11 مليون دولار في عام 2007.

وقد أدى قيام إسرائيل بإلغاء الرمز الجمركي الخاص بقطاع غزة، كجزء من إجراءاتها العقابية ضد القطاع في عام 2007 إلى زيادة تكاليف الاستيراد حيث اضطر المستوردون الفلسطينيون في قطاع غزة إلى استخدام الرمز الجمركي الخاص بالضفة الغربية، وقد نجم عن ذلك زيادة تكاليف النقل والتخزين وتكاليف أخرى، كما أدى هذا الإجراء إلى إلحاق خسائر مباشرة بالقطاع الخاص الفلسطيني في قطاع غزة لاسيما في الأنشطة المرتبطة بتقديم الخدمات التجارية.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة الفلسطينية.

تعد فلسطين، بناء على موقعها الاستراتيجي وعلى حاجياتها من تنمية البنية الأساسية سوقا صاعدة غير مستغلة بالنظر إلى مؤهلاتها، فهي تتمتع بعمالة جيدة التعليم حيث معدل الأمية لايتجاوز 7.7% وبنسبة تعليم في المستوى الثانوي بلغت 58%.

كما تتميز فلسطين بوجود قطاع خاص نشيط يعتمد على يد عاملة ذات كلفة منخفضة نسبيا ومتحفزة وذات خبرة خاصة في صنع النسيج والأثاث والخشب حيث أصبح هذا القطاع ذو سمعة على المستوى العالمي.
لكن لا يزال الإقتصاد الفلسطيني يواجه تحديات كبيرة أهمها استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية ضده، لا سيما فيما يتعلق بتصعيد مستويات الحصار وإغلاق المعابر واستمرار مصادرة الأراضي وبناء الجدار.
و نتج عن هذه السياسات تدمير وتآكل القدرة الإنتاجية الفلسطينية وتحول الاقتصاد من اقتصاد تقوده استثمارات القطاع الخاص إلى اقتصاد متدهور وأصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصادا يعتمد على موارد القطاع العام والمعونة الخارجية التي باتت الآن موجهة نحو تلبية احتياجات الاستهلاك الضرورية وتوفير الإغاثة بدلا من الاستثمار.

وفي هذا السياق ذي الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هناك ضرورة لاستثمارات هامة لمواصلة جهود إعادة إعمار فلسطين وتطوير وتحديث البنية الأساسية.

ولذلك فإن جهود الإصلاح المالي التي تبذلها السلطة الفلسطينية ينبغي أن تكون متسلسلة على نحو يراعي ظروف الفقر والبطالة التي يعاني منها المواطن الفلسطيني وأن تكون مسبوقة بتدفق مطرد للمعونة الخارجية.

فلابد إذن من جهود مكثفة وفعالة من المجتمع الدولي لإنهاء سياسة الإغلاق المفروضة على الاراضي الفلسطينية قصد إستقطاب ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية.

دولـــة قطـــر

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
جامعة الدول العربية
AIDMO

قطر

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : 930 ألف نسمة.
- الناتج المحلي الإجمالي : 71 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي : 14.2%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 72849 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية) : 45,4 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 56.5%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 7.4%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 1,1 مليار دولار
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي : 59%
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات: 89,6%
- القطاعات الصناعية الرئيسة : صناعة الغاز السائل، الصناعات الكيماوية وصناعة الصلب.

شهدت قطر أداء اقتصاديا متميزا عام 2007، مسجلة أعلى معدل نمو في الدول العربية قدر بنسبة 14.2%، ويعزى هذا الأداء الجيد إلى استمرار نشاط اكتشاف النفط والغاز وإلى ارتفاع أسعارالطاقة العالمية وتوسع القطاع غير النفطي نتيجة برامج الاستثمارالتي أطلقتها الحكومة[35] لتنويع الاقتصاد القطري.

ويعتمد اقتصاد قطر على قطاع الطاقة الذي يمثل أزيد من 56% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 90% من إجمالي الصادرات، كما تتوفر قطر على حوالي 14% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي وهي ثالث أغنى دولة في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران.

ولقد شكل مشروع "الغاز السائل" أحد أكبر المشاريع التي أنجزت مؤخرا في مجال الغاز مما جعل قطر أول مصدر عالمي للغاز السائل[36] منذ عام 2006 بقيمة إنتاج 28،6 مليون طن عام 2007[37].

ولكي تخفف من اعتمادها على النفط، انخرطت السلطات القطرية في سياسة استثمار واسعة لتحديث البنية التحتية ولتطوير القطاع غير النفطي، كما أقدمت على إجراءات تحرير اقتصادي مما أدى إلى تدفق هام للمستثمرين الأجانب في القطاعات غير النفطية الأخرى كالخدمات المالية والسياحية والعقاروالبناء.

أما بخصوص القطاع الصناعي، فيضطلع بأهمية استراتيجية، ويعتبر القطاع الاقتصادي الأول حيث يساهم بنسبة 64% من الناتج المحلي الإجمالي (شكل رقم 56/3).

وقد حقق القطاع الصناعي أداء جيدا عام 2007 حيث سجل نسبة نمو 28% وبلغت قيمته المضافة 45،4 مليار دولار.

ويرجع هذا الأداء الجيد أساسا إلى تواصل اكتشاف النفط والغاز وإلى ارتفاع أسعار المحروقات. فبينما لم يتجاوز إنتاج النفط خلال الست الأعوام الأخيرة في قطر 350 ألف برميل في اليوم، تضاعف الإنتاج اليومي مرتين حيث بلغ 810 ألف برميل نفط في اليوم عام 2007[38].

ومن جهة أخرى، تنتج قطر 30،4 مليون طن من الغاز السائل وتستعد لرفع الإنتاج ب 11 مليون طن كل عام في افق عام 2012[39].

وتزايدت القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي بأكمله بأزيد من 27% عام 2007 حيث بلغت رقما قياسيا بقيمة 40 مليار دولار 2007. (ملحق 5/2).

و تم إنجاز مشاريع كبرى في مجال المحروقات عام 2007 تهدف إلى زيادة الإنتاج ومنها مشروع "راسكاز"، وهو شركة مختلطة بين "إكسون موبيل" و"قطر بتروليوم" حيث أقامت مشروعا عملاقا في هذا القطاع، كما تم إنجاز مشروع آخر «دولفين» بقيمة 5 مليار دولار بالاشتراك بين قطر والإمارات المتحدة وأحد أكبر الشركات في نقل النفط والغاز «ويسترن» حيث يهدف هذا المشروع إلى تزويد الإمارات وعمان بالغاز نتيجة تزايد الطلب فيهما.

وبخصوص القطاع الصناعي التحويلي، فقد ساهم بنسبة 7.4% من

شكل 55/3

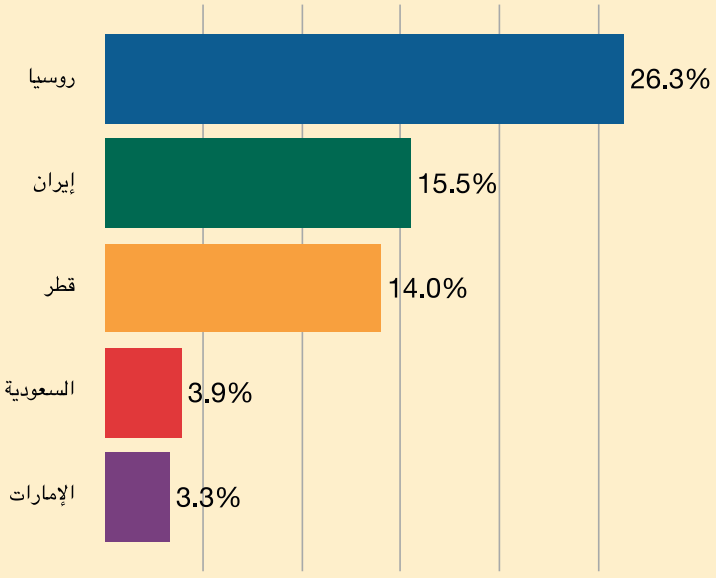

الخمس دول الأولى الأغنى من حيث احتياطي الغاز الطبيعي

المصدر: الاوبك

35 تعتبر قطر أغنى دولة عربية من حيث دخل الفرد، حيث ارتفع من 21 ألف دولار عام 1999 إلى 72 ألف دولار عام 2007.
36 التقرير الاقتصادي والمالي القطري، أبريل 2008.
37 وزارة المالية والأوبك.
38 نشرة الأوبك الإحصائية، 2007
39 وزارة التخطيط القطرية

شكل 56/3

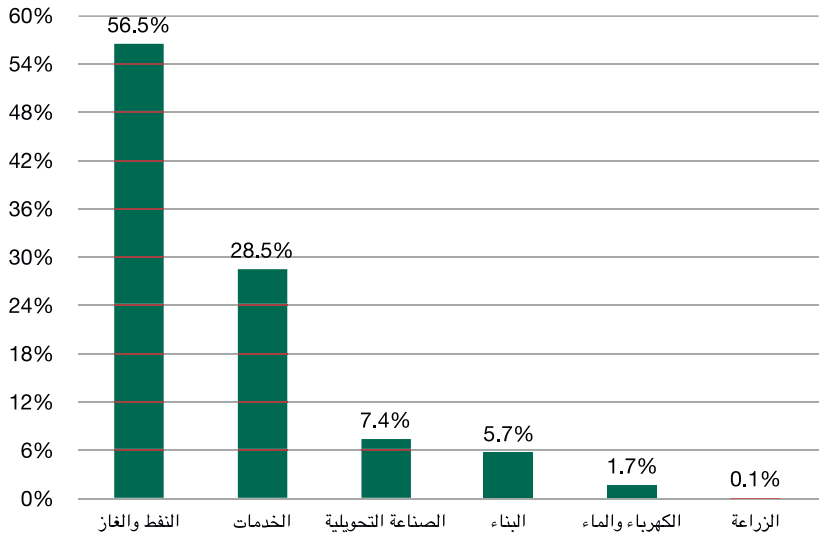

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية في قطر عام 2007

المصدر: البنك المركزي

الناتج المحلي الإجمالي عام 2007 ويشغل القطاع الصناعي حوالي 17% من القوة العاملة في قطر حيث 12% منها تعمل في القطاع التحويلي بينما تعمل 5% في القطاع الاستخراجي.

وفيما يتعلق بالعمالة في القطاع الصناعي، لا تمثل نسبة اليد العاملة القطرية إلاّ 17% من إجمالي العمالة الصناعية[40] ، وهو رقم متواضع نسبيا مقارنة مع اليد العاملة الأجنبية التي تمثل 83% من العمالة الصناعية، ووعيا منها بهذه الوضعية، أعدّت السلطات القطرية برنامجا جديدا يقضي بإعطاء الأولوية للقطريين في العمل داخل القطاعين الصناعي وغير الصناعي.

ومن جهة أخرى، تعمل السلطات القطرية حاليا على وضع سياسة تشجيع مشاريع صناعية جديدة تجذب المستثمرين الأجانب للقطاع التحويلي وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إقامة مناطق صناعية حرة.

سجلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي نموا قويا عام 2007، حيث حققت رقما قياسيا بلغ 5،2 مليار دولار مقابل 3،8

شكل 57/3

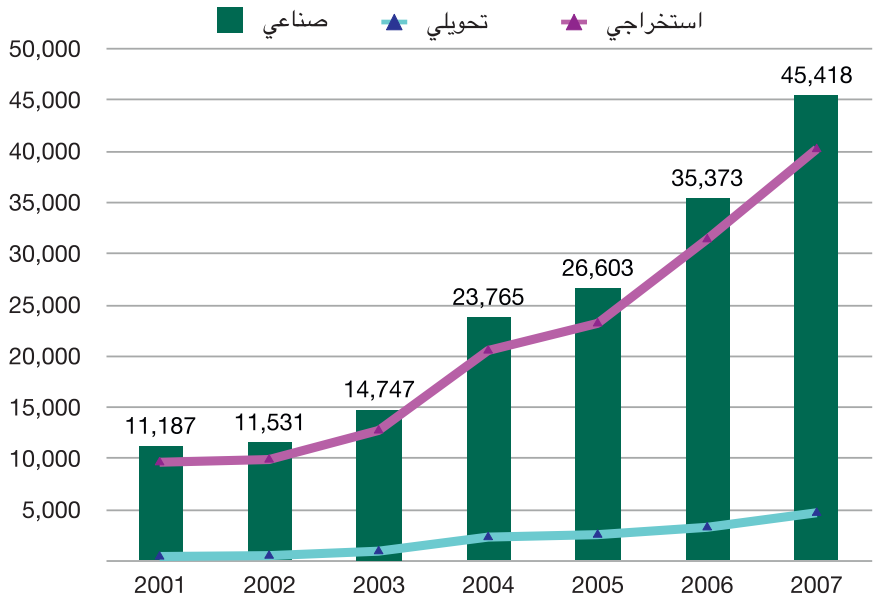

تطور القطاع الصناعي في قطر (مليون دولار)

المصدر: وزارة التخطيط القطرية

40 51% من اليد العاملة تعمل في القطاع العمومي و19% منها في قطاع التعليم.

جدول رقم: 30/3

العمالة القطرية وغير القطرية حسب القطاعات الاقتصادية

(أزيد من 15 سنة)

	قطرية	غير قطرية	مجموع	النسبة في القطاع	نسبة القطريين حسب القطاع
قطاع صناعي	**5,672**	**84,381**	**90,053**	**%17**	**%17.0**
قطاع استخراجي	4,819	22,534	27,353	%5	%17.6
قطاع تحويلي	853	61,847	62,700	%12	%1.36
قطاعات أخرى	**52,641**	**388,755**	**441,396**	**%83**	**12%**
إجمالي العمالة	**58,313**	**473,136**	**531,449**	**%100**	**%11**

المصدر: وزارة التخطيط والتقرير الاقتصادي والمالي القطري، 2007.

مليار دولار عام 2006، أي بنسبة نمو 36% وذلك بفضل أداء قطاع البتروكيماويات الذي يساهم بنسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي، وتمثل قطر ثالث أكبر منتج للبتروكيماويات في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا بعد العربية السعودية وإيران حسب وحدة المعلومات الاقتصادية[41].

و بلغت الطاقة الإنتاجية في قطاع البتروكيماويات لدولة قطر نهاية عام 2007 نسبة 7.5% من إجمالي الطاقة الإنتاجية في العالم، ومن جهة أخرى، احتفظت قطر بنسبة 11.3% من الطاقة الإنتاجية في قطاع البتروكيماويات على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتهيمن شركتان حكوميتان على قطاع البتروكيماويات في قطر، وهما "قطر للبترول" و"صناعات قطر"، كما أن غالبية الدعم المالي لشركة "صناعات قطر" تم من قبل "قطر للبترول" وهو الأمر الذي جعل شركة صناعات قطر شركة تابعة لهذه الأخيرة.

وحقق قطاع البتروكيماويات لوحده قيمة مضافة بلغت 3،3 مليار دولار عام 2006 حيث تزايدت بوتيرة سريعة. وقد بلغ معدل نموه السنوي 38% مما يبين الصعود القوي لهذا القطاع وتزايد تنافسيته على المستوى العالمي، وينتظر أن يصبح هذا القطاع رائدا عالميا بالنظرإلى احتياطي الغاز الذي تتوفر عليه قطر، وكذلك نتيجة لبرنامج تنمية مشاريع كبيرة تم استثمارها من طرف السلطات القطرية في أفق 2012 حيث قدرت بـ 14،9 مليار دولار.

ومن جهة أخرى، يحتل قطاع الأسمدة موقعا هاما بين الصناعات

شكل 58/3

حصة الصناعات من الناتج الصناعي التحويلي (٪)

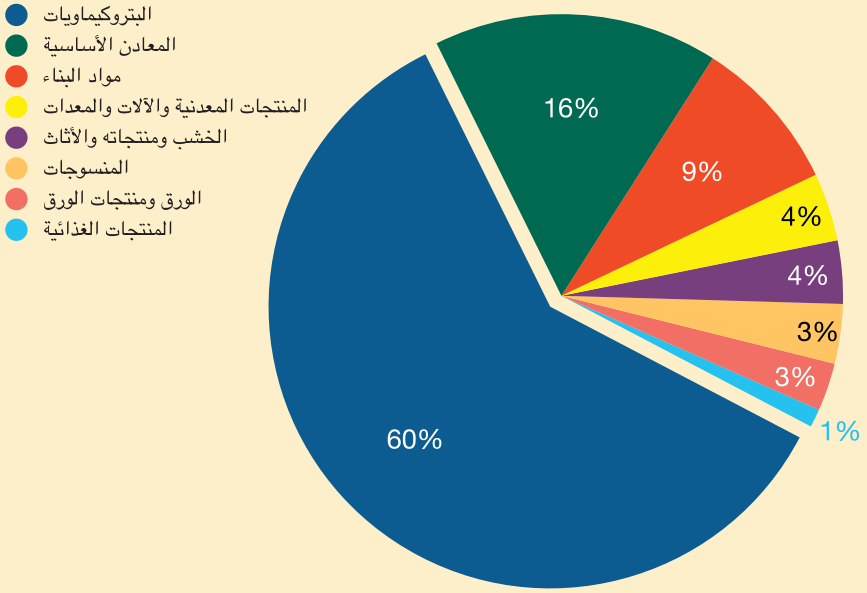

المصدر: وزارة التخطيط

41 التقرير الاقتصادي القطري، بنك أودي سردار، إدارة البحوث، يوليوز 2008.

جدول رقم: 31/3

القيمة المضافة للصناعات التحويلية القطرية (مليون دولار)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	23	31	20	28	41	41
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	58	70	49	124	128	135
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	31	31	36	111	134	143
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	27	32	34	70	103	109
صنع الكيماويات والبتروكيماويات	335	588	994	1,679	1,841	2,364
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	67	65	75	239	245	351
صنع المعادن الأساسية	298	298	334	531	538	644
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	43	43	42	149	135	154
صناعات تحويلية أخرى	1	1	1	4	2	4
الصناعات التحويلية (المجموع)	**883**	**1,159**	**1,584**	**2,935**	**3,169**	**3,944**

المصدر: وزارة التخطيط

التحويلية حيث يشهد نموا قويا بفضل الطلب العالمي المتزايد خاصة من الهند، وستشهد هذه الصناعات نموا في الأعوام المقبلة نتيجة مشاريع صناعية كبرى كالمشروع الضخم الذي أطلقته شركة قطر للأسمدة منذ عام 2007 قدرت قيمته بـ 3،2 مليار دولار حيث تم توسيع مصانعها لتصبح قطر أول منتج عالمي " لليوريا" و"الأمونياك".

وتعتبر صناعات الحديد والصلب ثاني أهم قطاع تحويلي بعد الصناعات البتروكيماوية حيث تساهم بحوالي 16% من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي.

فخلال بضع أعوام، تزايد إنتاج الصلب من 729 ألف طن عام 2000 إلى 1،1 مليون طن عام 2007 (شكل رقم 59/3) ، ولقد أطلقت شركة "قطر ستيل"، والتي تؤمن الجزء الأهم من إنتاج الصلب في قطر، برنامج توسع طموح يهدف إلى الرفع من إنتاج الصلب إلى 2،3 مليون طن.

وينتظر أن ينمو قطاع الصلب بشكل ملحوظ في الأعوام القادمة مع المشاريع الكبيرة التي تم إطلاقها، وسوف يتم استثمار حوالي 7 مليار دولار في هذا القطاع في أفق 2010.

أما من جهة أخرى، وعلى غرارجيرانها من دول الخليج، وبعد عشرين

شكل 59/3

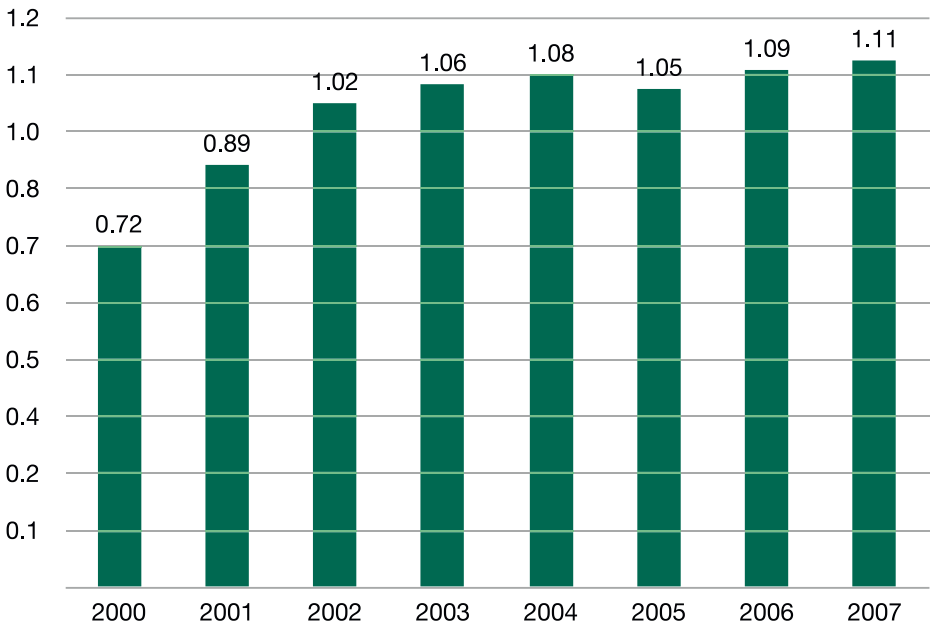

إنتاج الصلب الخام
بين عام 2000 - 2007
(مليون طن)

المصدر: وزارة التخطيط

جدول رقم: 32/3

صادرات قطر(مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	تغير 06/07	الأهمية النسبية
النفط الخام	7,520	9,702	14,122	17,840	22,553	26.4	49.6
الغاز السائل ومنتجاته	4,632	6,554	8,738	13,360	18,178	36.1	40.0
أخرى	1,431	2,694	3,261	3,883	4,750	22.3	10.4
إجمالي الصادرات	**13,582**	**18,950**	**26,122**	**35,083**	**45,480**	**29.6**	**100.0**

المصدر : وزارة التخطيط

عاما من التشاور، سوف تنشأ قطر مصنعا لإنتاج الألمنيوم عام 2009 حيث سيستثمر مبلغ 5 مليار دولار في مشروع "ألمنيوم قطر" كثمرة شراكة بين «قطر للبترول» وشركة «هيدرو» النرويجية.

يشهد القطاع التحويلي إزدهارا خاصة في قطاع البتروكيماويات، إلا أنه يمكن أن تتأخرالعديد من المشاريع بسبب ارتفاع التكلفة خاصة كلفة بناء المصانع التي تزايدت بنسبة 20% خلال عام نتيجة التضخم الذي وصل إلى أعلى مستوياته عام 2007 (حوالي 14%)، وبسبب الشروط الصارمة التي يشهدها سوق الإئتمان القطري مما سيؤدي إلى كبح دينامية المشاريع الصناعية.

أما بخصوص الصادرات، فقد حققت أداء جيدا حيث تزايدت قيمتها بنسبة 29.6%، وقد بلغ إجمالي الصادرات 45،4 مليار دولار، أي أزيد من 3 أضعاف صادرات عام 2003. ونتيجة لذلك، تحسن

شكل 60/3

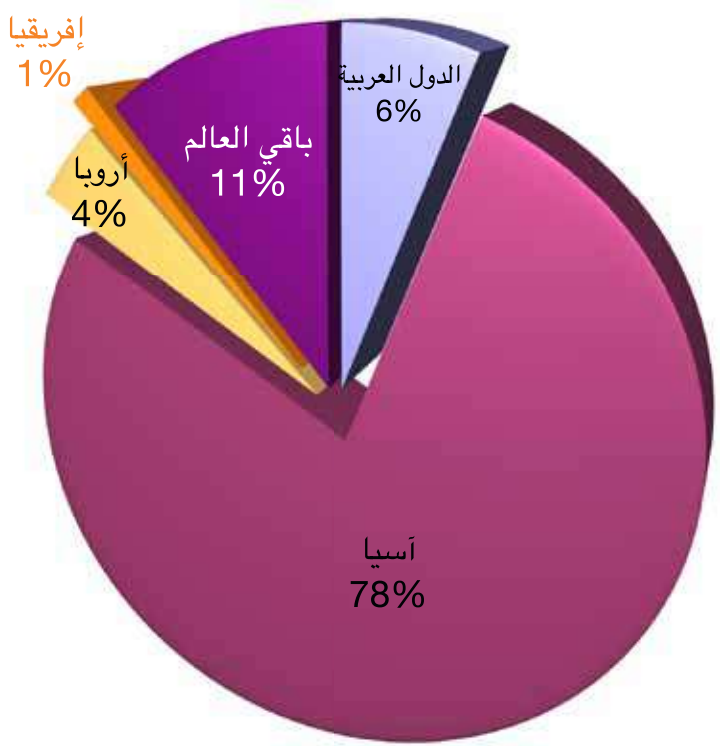

صادرات قطر حسب المناطق
عام 2006

المصدر: وزارة التخطيط

الحساب الجاري لقطر بشكل ملحوظ حيث بلغ 21،8 مليار دولار عام2007 [42]. ويعزى هذا الأداء الجيد لعام 2007 إلى تزايد قيمة صادرات الغاز السائل والنفط الخام بنسبة 36% و26% على التوالي.

تهيمن المحروقات على صادرات قطر حيث يمثل النفط الخام حوالي 50% من إجمالي الصادرات، يليه الغاز السائل بنسبة 40%، أما باقي الصادرات والتي تمثل أقل من 10% فتتكون أساسا من البتروكيماويات والأسمدة وصناعات الحديد والصلب.

وتمثل دول آسيا السوق الأولى لصادرات قطر حيث تستورد حوالي 78% من إجمالي صادرات قطر، وتستحوذ اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة على أكبر حصة من هذه الصادرات.

أما ثاني وجهة لصادرات قطر فتمثلها الدول العربية التي تستورد حوالي 6% من إجمالي صادرات قطر.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة القطرية

بفضل الاحتياطي الهام من الغازالطبيعي الذي تتوفرعليه قطر حيث يمثل حوالي 14% من الاحتياطي العالمي وارتفاع أسعار النفط، تحقق قطر حاليا أحد أكبر نسب النمو الاقتصادي في العالم، ولقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بـ 14% كما تضاعف متوسط نصيب الفرد ثلاث مرات حيث تزايد من 21 ألف دولار عام 1999 إلى 72 ألف دولار عام 2007.

ومن جهة أخرى، تتمتع الصناعة القطرية أيضا بآفاق نمو جيدة حيث تمكن احتياطات الغاز الضخمة الصناعات المحلية من الحصول على الطاقة بكلفة أقل نسبيا، كما أنه من شأن مشاريع الاستثمار الواسعة التي أطلقت في المجال الصناعي في الأعوام الأخيرة أن تعزز موقع قطر في السوق الدولية للبتروكيماويات لتصبح أحد الرواد العالميين في هذا القطاع، كما تحتل قطر الرتبة الثالثة من حيث الإنتاج في قطاع البتروكيماويات في الشرق الأوسط وشمال إفرقيا بعد العربية السعودية وإيران.

ويعتبر 2007 عام "تصنيع قطر" بالنظر إلى المشاريع الصناعية الكثيفة التي أنجزت في قطاعات البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب.

وبالرغم من ذلك، تواجه التنمية الاقتصادية والصناعية في قطر عدة تحديات، منها :

- رغم جهود سياسة التنويع، يعتمد اقتصاد قطر بشكل واسع على موارد المحروقات والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي الصادرات، وبذلك تبقى قطر عرضة لتقلبات أسعار المحروقات العالمية، مما سيؤثر سلبا على تقدم مشاريع الاستثمار الكبرى في البنية التحتية الصناعية وفي البرامج الاجتماعية ومشاريع البحث والتطوير.

- تشهد قطر ارتفاعا متزايدا في كلفة بناء المصانع بنسبة 20% خلال عام 2007 جراء التضخم الذي بلغ أقوى نسبه عام 2007 بقيمة 14%.

- يشهد سوق الائتمان القطري شروطا شديدة قد تؤدي إلى تباطؤالدفعة القوية للمشاريع الصناعية.

- تتعرض قطر إلى منافسة متزايدة من قبل دول الخليج التي تنتج وتصدرمنتجات شبيهة (إثيلان، بوليتان) .

ولتجاوز هذه العقبات، من المهم جدا أن تواصل قطر سياسة تنويع صناعاتها مع تبني استراتيجية تخصص في الصناعات التحويلية غير النفطية باعتبارها صناعات ذات قيمة مضافة عالية تميزها عن باقي جيرانها وتمكنها من إحداث مناصب شغل مؤهلة خاصة لفئة الشباب الحاصل على شهادات، كما تمكنها من تشجيع العمالة ذات الأصل القطري 83% من عمالة القطاع الصناعي ذات جنسية أجنبية).

واخيرا، لابد من مواصلة سياسة تشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين مناخ الأعمال وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.

42 بنك قطر المركزي

دولـــة الكـــويت

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

الكويت

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : 3,3 مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : 111 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 4.6%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 33634 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية) : 67,7 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 55.7%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 5%
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 123 مليون دولار
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي : 42.7%
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات : 95%
- القطاعات الصناعية الرئيسة : الصناعات الهيدروكربونية.

واصل اقتصاد الكويت أداءه الجيد عام 2007 بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 6.6% عام 2007 مقابل 6.3% عام 2006، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% عام 2007 ليصل إلى 33634 دولار.
وتتوفر الكويت على رابع احتياطي نفط عالمي وتعتبر أحد أكبر منتجي النفط عالميا، وهذا ما يفسر الدور الرئيسي الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الكويتي حيث يساهم بأزيد من 55% ويمثل 95% من إجمالي الصادرات.
ولكي يخفض من اعتماده على النفط الخام، نهج الكويت سياسة تشجيع للإستثمار موجهة للقطاع غير النفطي خاصة قطاع البتروكيماويات. وتشكل استراتيجية الاستثمار في القطاعات المعتمدة على الصناعات النفطية كالصناعات البتروكيماوية أحد النجاحات المحققة في هذا المجال.

ويتوفر الكويت على ثلاث محطات لتكرير النفط حيث تنتج 0،9 مليون برميل نفط خام كما يتوفرعلى عدة مصانع كبرى مركزة أساسا في منطقة "سهيبة" وهي أكثر المناطق الصناعية تحديثا وتجذب باستمرار المزيد من المشاريع الصناعية[43].

أما ثاني استراتيجية اعتمدتها حكومة الكويت، فتتعلق بتشجيع القطاع الخاص من خلال خصخصة عدة شركات حكومية خاصة في قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي وقطاع العقار والقطاع التجاري. كما بدأت الدولة أيضا تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المعتمدة على النفط من خلال المساهمة في رأسمال شركات حكومية عاملة في مجال البتروكيماويات واستغلال وتوزيع النفط.

أما بخصوص القطاع الصناعي الذي يتشكل من 630 وحدة صناعية[44] ، فله أهمية استراتيجية في اقتصاد الكويت ويمثل القطاع الاقتصادي الأول حيث يساهم بأزيد من 60% من الناتج المحلي الإجمالي مع هيمنة واضحة لقطاع النفط. وفي المقابل، لا تتجاوز حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 5% .

ولقد واصل القطاع الصناعي نموه عام 2007 بفضل نمو قطاع الغاز والنفط الذي ارتفعت قيمته المضافة من 55،8 مليار دولارعام 2006 إلى 59،5 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة 6.5% (جدول 33/3)، وذلك رغم انخفاض كميات إنتاج النفط المسجلة عام 2007. ولقد بلغ إنتاج النفط في الكويت 2،57 مليون برميل لليوم عام 2007 مقابل 2،66 مليون برميل لليوم[45] عام 2006، منخفضا بنسبة 3.38% بسبب الحصص التي تفرضها منظمة الدول المصدرة للنفط من جهة ومحدودية القدرة الإنتاجية لهذا القطاع من

جدول رقم: 33/3

القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الكويت (مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قطاع استخراجي	18,223	15,067	14,416	18,958	25,810	41,153	55,884	59,541
نفط وغاز	18,221	15,065	14,373	18,902	25,738	41,045	55,752	59,408
معادن ومناجم	2	2	42	55	72	107	132	134
قطاع تحويلي	**2,625**	**2,230**	**2,958**	**3,675**	**4,790**	**5,748**	**5,478**	**5,425**
مواد تكرير	1,651	1,229	1,402	1,865	2,616	3,255	2,813	2,578

المصدر: البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء بالكويت

43 ممارسة الأعمال في الكويت، تقرير 2008.
44 منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.
45 قاعدة بيانات الأوبك.

شكل 61/3

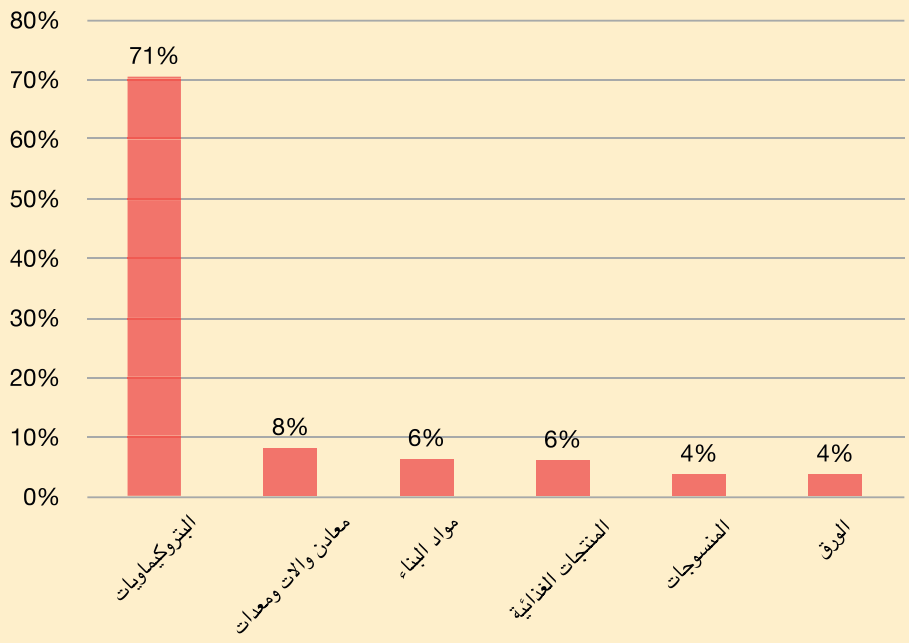

الأهمية النسبية لقطاعات الصناعة التحويلية في الكويت عام 2006

المصدر: وزارة التخطيط الكويتية

جهة أخرى، بالإضافة إلى بعض الصعوبات التي تواجهها دولة الكويت في عمليات استكشاف حقول نفط جديدة.

أما فيما يتعلق بالقطاع التحويلي، فقد سجلت قميته المضافة انخفاضا طفيفا من 5،48 مليار دولار عام 2006 إلى 5،42 مليار دولار عام 2007، أي بنسبة 1%. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع إنتاج المواد المكررة نتيجة انخفاض إنتاج النفط المسجل عام 2007 (جدول رقم 33/3)، وبلغت القيمة المضافة للمنتجات المكررة 2،5 مليار دولار مقابل 2،8 مليار دولار عام 2006.

ويشغل قطاع الصناعة التحويلية حوالي 185 95 عاملا، 91% منهم أجنبي الجنسية[46]. وتجدر الإشارة إلى أن عمالة الصناعة التحويلية تمثل 5% من إجمالي القوة العاملة في الكويت.

ولكي تتكمن من تطويرالمشاريع الصناعية التحويلية، قامت حكومة الكويت بعدة إصلاحات لتشجيع المبادرة الخاصة الوطنية والأجنبية وأنشأت بهذا الصدد عدة مناطق صناعية مع تقديم قروض تفضيلية

شكل 62/3

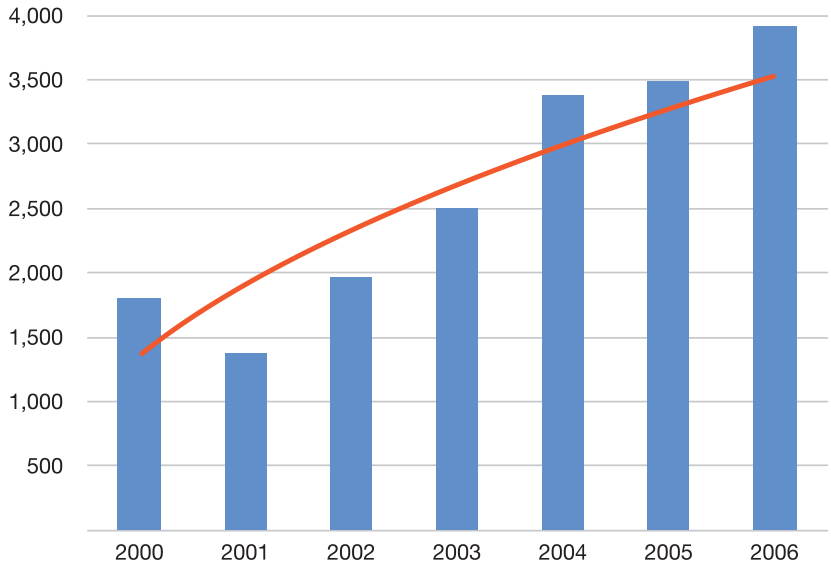

تطور القيمة المضافة لقطاع البتروكيماويات (مليون دولار)

المصدر: وزارة التخطيط الكويتية

46 الهيأة العامة للمعلومات المدنية.

جدول رقم: 34/3

صادرات الكويت (مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الأهمية النسبية
إجمالي الصادرات	**16,305**	**15,328**	**20,088**	**27,481**	**43,108**	**54,246**	**%100**
النفط الخام	15,061	14,033	18,461	25,632	40,775	51,776	%95
صادرات غير نفطية	**1,240**	**1,291**	**1,623**	**1,849**	**2,333**	**2,470**	**%5**
منتجات الإتلين	623	627	613	747	1,023	1,168	%2
الأسمدة	69	49	101	134	184	211	%0
أخرى	345	401	502	512	533	466	%1
إعادة التصدير	203	214	407	456	592	624	%1

المصدر: النشرة الفصلية، مارس 2007 ووزارة التخطيط والجهاز المركزي الإحصائي و البنك الوطني الكويتي

لتحفيز الاستثمار في هذا القطاع.

وكما يظهر في الشكل رقم (61/3)، يهيمن قطاع البتروكيماويات على القطاع التحويلي حيث يساهم بنسبة 71% من الناتج الصناعي التحويلي. وقد شهد هذا القطاع، الذي ينتج أساسا مواد نفطية مكررة والإثلين، نموا سريعا خلال أربعة الأعوام الأخيرة حيث ارتفعت قيمته المضافة من 2،5 مليار دولار عام 2003 إلى 3،9 مليار دولار عام 2006 [47]، وذلك بفضل تنافسيته المتزايدة وكلفة الطاقة المنخفضة نسبيا.

ولقد أدى توسع هذا القطاع إلى برمجة عدة مشاريع بتروكيماوية قدرت قيمتها بـ 1،7 مليار دولار في أفق 2010. ومن بين هذه المشاريع، مشروع ثاني أكبر مركب للبتروكيماويات في منطقة "سهيبة" الذي أنشئ من طرف شركة نفط الكويت.

وتحتل الصناعات المعدنية الموقع الثاني في الصناعات التحويلية في الكويت، يليها قطاع البناء الذي يعرف قفزة نوعية نتيجة التزايد الهام في نشاط البناء خلال الأعوام الأخيرة (المرفقات).

وبخصوص الصادرات، وكما يظهر في الجدول (34/3)، فأزيد من 95% منها يتألف من النفط الخام، وقد تزايدت الصادرات النفطية بمتوسط نمو 22% بين عام 2001 وعام 2006 نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية.

وفيما يتعلق بالصادرات غير النفطية، فرغم أنها تمثل 5% فقط من إجمالي الصادرات، فهي تنمو بطريقة سريعة حيث تضاعفت مرتين خلال ستة أعوام (جدول 34/3). ويعزى ذلك أساسا إلى الأداء الجيد الذي حققته صادرات الإثلين حيث تمثل 2% من إجمالي الصادرات و 47% من الصادرات غير النفطية، تليها الأسمدة والبلاستك والمطاط ومنتجات الصلب.

أما بخصوص أسواق الصادرات الكويتية، فقد شهدت تغيرا طفيفا وظلت مركزة بشكل رئيسي في الدول الآسيوية منها خاصة اليابان والصين والهند، أما ثاني أكبر سوق بالنسبة للكويت فتمثله الولايات المتحدة الأمريكية يليها الاتحاد الأوربي.

و لدعم مبادلاتها التجارية، قامت الكويت باعتماد عدة اتفاقيات

47 القيمة المضافة لعام 2006 من تقديرات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

تجارية أهمها " اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة " و اتفاقيات التبادل الحر مع دول أخرى مثل كوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا وماليزيا، كما وقعت أيضا اتفاقا للتبادل التجاري يفترض أن يؤدي إلى اتفاقية تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة الكويتية

تعمل دولة الكويت بشكل مستمر على إرساء اقتصاد أقل اعتمادا على النفط وأكثر تنوعا بهدف تحقيق تنمية مستدامة. وتتوفر الكويت على رابع احتياطي نفط عالمي وعلى موقع استراتيجي في المنطقة كما بادرت بتحسين بنيتها التحتية حيث أطلقت مشاريع صناعية جديدة قصد تعزيز قاعدتها الصناعية وتحسين تنافسية صناعة البتروكيماويات الهامة لديها. وتستفيد الكويت أيضا من يد عاملة مهاجرة رخيصة نسبيا ومن كلفة طاقية منخفضة نسبيا.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه التنمية الاقتصادية والصناعية في الكويت تحديات كبيرة، منها :

• يعتمد اقتصاد الكويت أساسا على قطاع النفط الذي يساهم بأزيد من 55% من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل 95% من إجمالي صادرات الكويت. أما القطاع التحويلي، فيتميز بهيمنة قطاع البتروكيماويات الذي يساهم بـ 71% من الناتج التحويلي والذي يتوقف إنتاجه على المواد المكررة وعلى الكيماويات الأساسية كالإثلين، وتظهر هذه الوضعية أن الكويت سيظل شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية.

• تكاد تنحصر العمالة داخل القطاع الصناعي في اليد العاملة الأجنبية حيث أزيد من 90% من عمالة القطاع الصناعي التحويلي ذات جنسية أجنبية، والقليل من مناصب العمل المؤهلة تسند لصالح اليد العاملة الكويتية الأصل.

• يبقى أحد التحديات التي تواجه الكويت هو حجم تدخل الحكومة في المجال الاقتصادي. فرغم جهود الخصخصة وتحرر الإقتصاد، لازالت هذه الأخيرة تهيمن على أهم القطاعات الإنتاجية[48] مما يخفض من تنافسية اقتصادها ويحد من نتائج الإصلاحات الاقتصادية وسياسة تنمية مناخ الأعمال.

• تظل قدرات الإنتاج السلعية داخل الكويت محدودة خاصة أمام قوة الطلب المحلي مما يزيد من ظاهرة التضخم.

• تواجه دولة الكويت منافسة شديدة من طرف جيرانها في دول الخليج والتي تنتج سلع شبيهة لمنتجاتها كالإثلين والمنتجات النفطية المكررة. وحتى يتسنى للكويت تنويع اقتصادها، يستحسن مواصلة تنفيذ استراتيجية التخصص في الصناعات التي لها مزايا نسبية لكي تتميز عن جيرانها وتعزز من تنافسيتها وتضاعف من أرباحها وتساعد على إحداث المزيد من فرص العمل المؤهلة للاستجابة لحاجيات الشباب الكويتي الحاصل على شهادات[49].

• ولكي تخفف الكويت من اعتمادها على النفط، هناك ضرورة لتنويع اقتصادها من خلال تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب للاستثمارا في القطاع الصناعي التحويلي غير النفطي عبر تحسين مناخ الأعمال وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.

48 تؤمن الوظيفة العمومية 90% من عمالة الموطنين الكويتيين.
49 91% من عمالة القطاع الصناعي التحويلي ذات أصل أجنبي.

جمهورية مصر العربية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

مصر

أهم المؤشرات لعام 2007

- الساكنة : 73,5 مليون
- الناتج الإجمالي المحلي : 127,9 مليار دولار
- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي : 7.1%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) : 1739 دولار
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية) : 42 مليار دولار.
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 14%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 18.5%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر: 11,5 مليار دولار
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي: 17%
- مساهمة الصادرات غيرالنفطية في إجمالي الصادرات: 54%
- القطاعات الصناعية الرئيسة : صناعة السيارات، صناعة النسيج، صناعة الحديد والصلب، صناعة الإسمنت والصناعات الغذائية.

شهد الاقتصاد المصري أداء جيدا عام 2007، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 7% مقارنة مع متوسط معدل نمو 4% للخمس أعوام الأخيرة. ولقد تحققت هذه النتائج الجيدة بفضل تحسن بيئة الأعمال في مصر مما شجع الاستثمار على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي حيث تزايدت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من 18.7% عام 2006 إلى 21.6% عام 2007.

أما استثمارات القطاع الخاص، فقد ارتفعت إلى أكثر من 12% من الناتج المحلي الإجمالي حيث تزايدت نسبتها في إجمالي الاستثمار من 48% عام 2005 إلى 57% عام 2006 ثم إلى 62% عام 2007 [50] مما يفسر دور القطاع الخاص في دينامية التنمية الإقتصادية في مصر.

كما حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مستويات غير مسبوقة عام 2007 حيث زاد عن 11 مليار دولار أي 17 مرة أكثر من عام 2002 جاعلا مصر، حسب تقرير ينكتاد حول الاستثمار العالمي لعام 2008، أول المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشرعلى المستوى الإفريقي والثالثة بين الدول العربية بعد السعودية والإمارات.

ولقد أشاد البنك الدولي في تقريره الأخير "بيئة الأعمال 2009" بجهود السلطات المصرية لتحسين بيئة الأعمال حيث رتبها في مصاف الدول التي تسرع أكثر من إصلاحاتها حيث إحتلت المرتبة الثانية في المنطقة العربية بعد السعودية.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، واصلت مصرأيضا برنامجا وطنيا طموحا يستهدف النهوض بالصناعة من خلال الرفع في الإنتاج والاستثمار والبحث والتطوير والصادرات والعمالة.

ويتوقع هذا البرنامج بناء 1000 مصنعا كبيرا من طرف القطاع الخاص خلال الفترة مابين عام 2005 وعام2011، ويتوقع أن تحدث هذه المصانع 1،5 مليون منصب عمل ضمن هدف أكبر والمتمثل في إحداث 4،5 مليون منصب عمل في أفق عام 2011.

وتتوقع الهيئة العامة للتنمية الصناعية إحداث عدة مناطق صناعية حرة بقيمة 4،5 مليار جنيه مصري ستحدث 48500 منصب عمل، كما تتوقع من جهة أخرى، تهيئة 28 منطقة صناعية جديدة تتطلب 61،4 مليار جنيه مصري عام 2007 من الاستثمار وستحدث 850000 منصب عمل.

وبلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي 42 مليار دولار عام 2007 مقابل 35،4 مليار دولار عام 2006، أي بنسبة نمو 18.6%. وتعزى هذه النتائج الجيدة إلى أداء القطاع التحويلي الذي تزايدت قيمته المضافة بنسبة 19% عام 2007، كما يفسر أيضا بنمو القطاع الاستخراجي بنسبة 17% حيث تزايدت قيمته الإضافية من 15،6 مليار دولار عام 2006 إلى 18،4 مليار دولار عام 2007.

كما تم اكتشاف 27 منجما للنفط و12 للغاز عام 2007، كما كشف

شكل 63/3

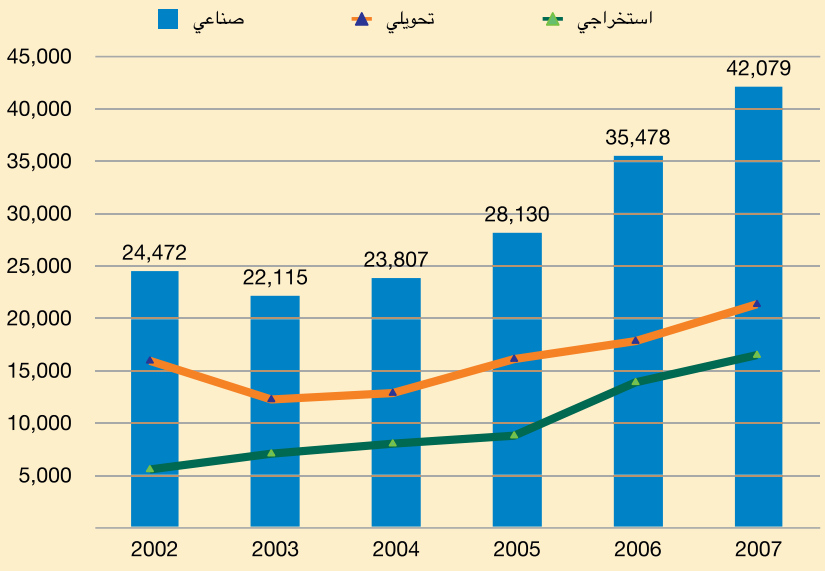

تطور القطاع الصناعي في مصر (القيمة المضافة بمليون (دولار)

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

50 التقرير السنوي، وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

شكل 64/3

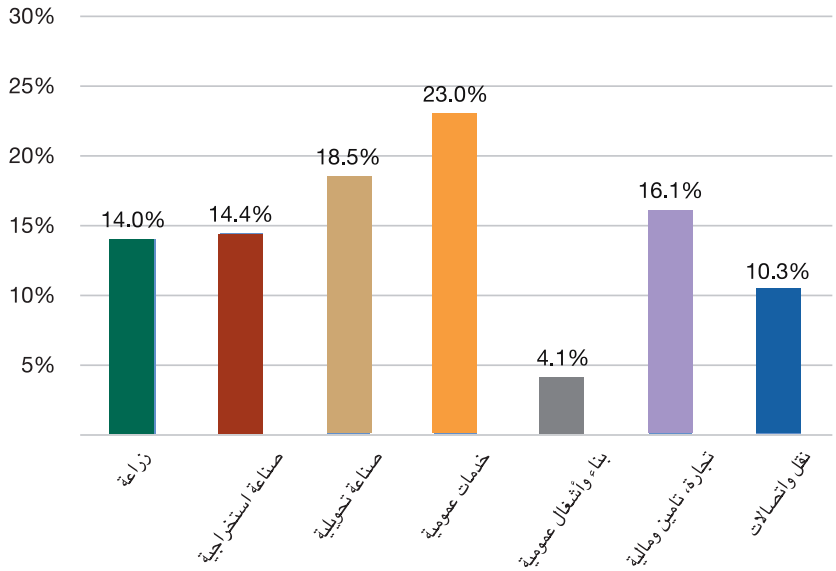

توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عام 2007

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

أحد أكبر منتجي الغاز المصريين عن التوصل إلى اكتشاف منجم هام في مصر العالية، وسيمكن هذا من بعث حيوية جديدة في تنمية هذه المنطقة والتي سوف تحتاج إلى استثمارات ضخمة في مجال البنية التحتية لاستغلال مناجم الغاز الجديدة.

ومن جهة أخرى، يساهم القطاع الصناعي بثلث الناتج المحلي الإجمالي في مصر، وذلك بفضل الدينامية التي يعرفها القطاع الصناعي التحويلي حيث يساهم بنسبة 18.5% في الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد دور هذا الأخير في تنوع القاعدة الإنتاجية المصرية، وتعتبر مصر ثالث دولة عربية تحقق أعلى قيمة مضافة تحويلية بعد السعودية والإمارات.

أما أهم القطاعات التحويلية، فهي قطاع السيارات ويحقق 30% من إجمالي القيمة المضافة التحويلية، والصناعات الغذائية (18%)

شكل 65/3

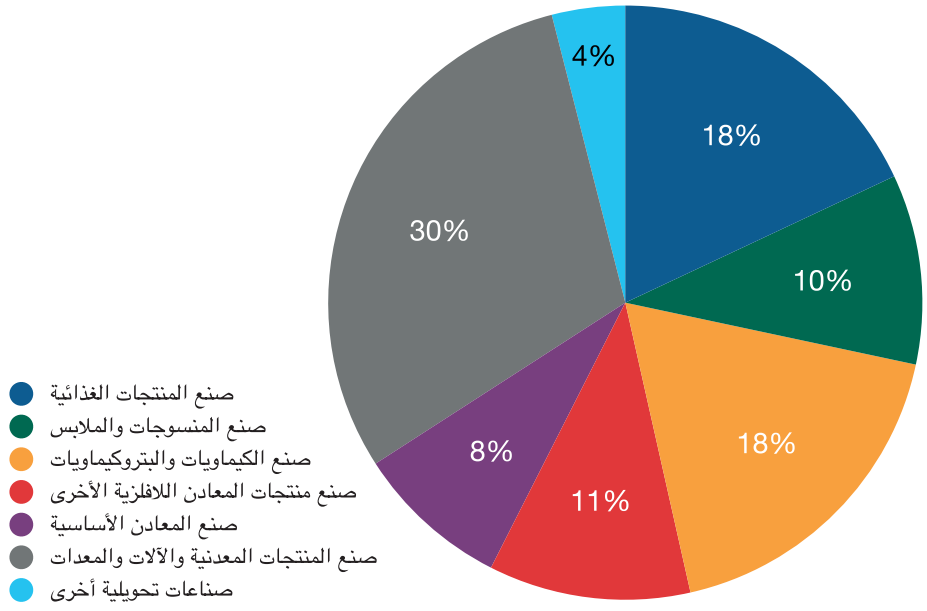

نسبة القطاعات في الناتج الصناعي التحويلي عام 2007 (٪)

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

جدول رقم: 35/3

القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر (مليون دولار)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	4,269	3,471	3,731	4,100	4,509	4,274
صنع النسيج و الملابس و المنتجات الجلدية	2,296	1,784	1,734	2,268	2,335	2,453
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	174	112	53	192	219	118
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	625	356	342	543	623	648
صنع الكيماويات والبتروكيماويات و الفحم و المطاط و البلاستك	2,212	1,707	1,707	2,079	2,376	4,305
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1,840	1,300	1,271	1,698	1,799	2,608
صنع المعادن الأساسية	896	761	726	1,385	1,613	1,999
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	5,215	4,163	4,803	5,583	6,184	7,152
صناعات تحويلية أخرى	303	195	144	160	310	100
مجموع الصناعات التحويلية	**17,831**	**13,849**	**14,510**	**18,009**	**19,968**	**23,658**

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

بينما حقق قطاع الكيماويات والبتروكيماويات (18%) وقطاع النسيج (10%) وقطاع مواد البناء (11%).

واصل قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية نموه عام 2007 محققا قيمة مضافة بنحو 7،1 مليار دولار مقابل 6،1 مليار دولارعام 2006، أي بنسبة تزايد 16%، وتمثل هذه الصناعات قطاعا محركا للاقتصاد المصري وتهيمن عليها صناعات تركيب السيارات. ولقد تضاعف إنتاج السيارات مرتين حيث تزايد من 44422 سيارة عام 2003 إلى 101319 سيارة عام 2007.

ويرجع هذا الإنجاز الجيد إلى الإصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة منذ عام 2004 حيث فتحت السوق المحلي أمام المستثمرين الأجانب

شكل 66/3

إنتاج السيارات في مصر:
قطاع في توسع كامل (وحدة)

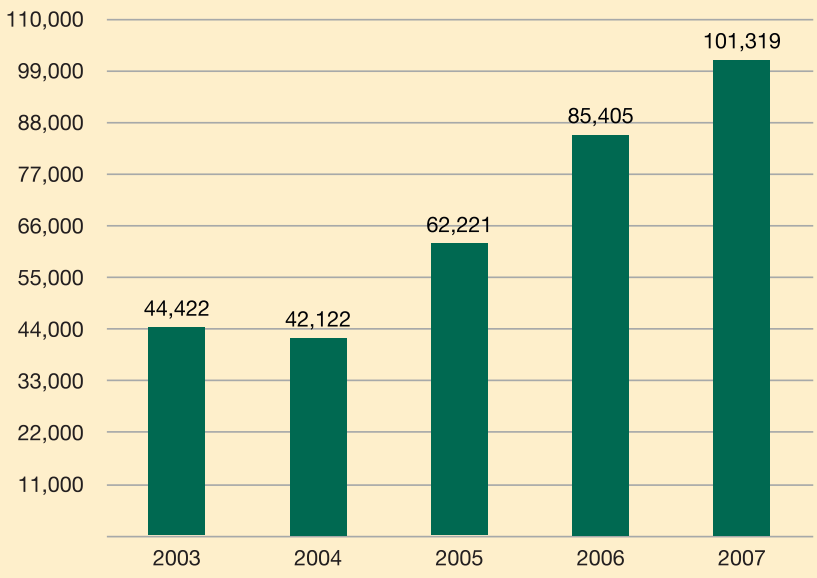

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

شكل 67/3

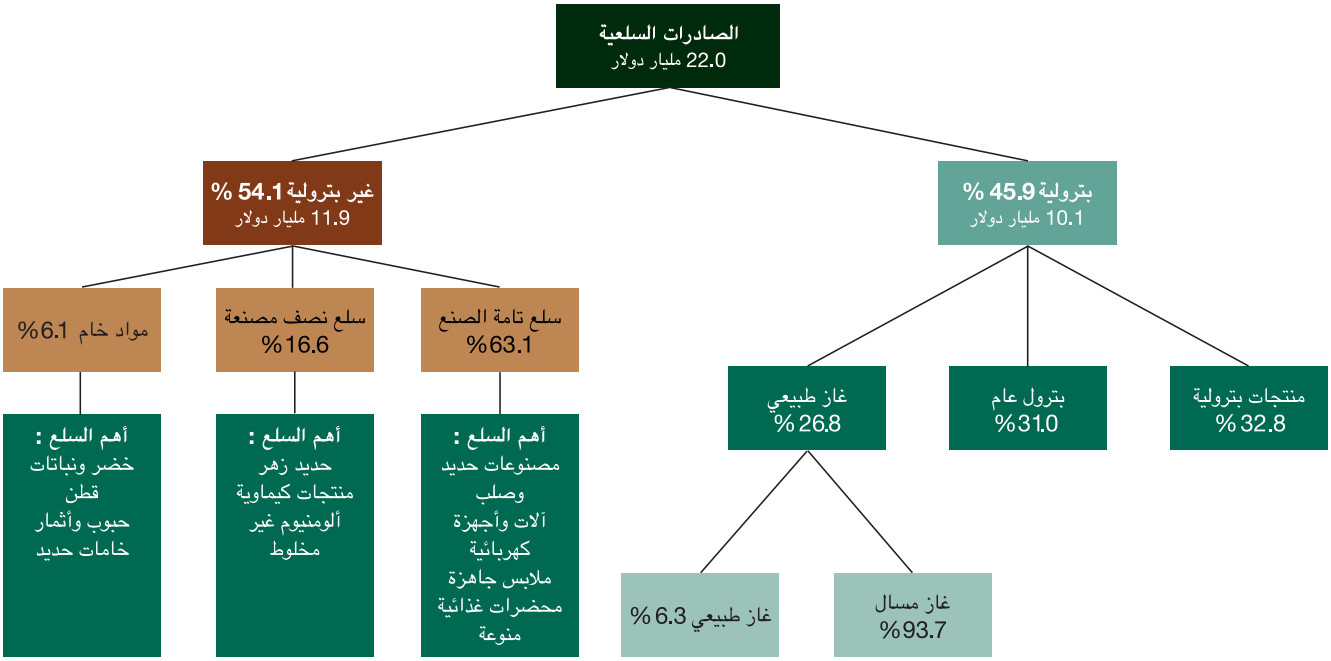

المصدر: البنك المركزي المصري

مما إستقطب أكبر أنواع السيارات العالمية للاستثمار في سوق واسعة (73 مليون نسمة) وبمناخ أعمال مناسب ومشجع وموقع جغرافي استراتيجي.

تمثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية أيضا قطاعا متناميا حيث عرف أقوى نسبة نمو منذ 5 أعوام، وتزايدت قيمته المضافة بنسبة 50% ليصل إلى 4،3 ملياردولار عام 2007 مقابل 2،3 مليار دولار عام 2003. ويعزى هذا الأداء الجيد إلى ارتفاع أسعار المواد الكيماوية الأساسية والبتروكيماويات[51] (جدول 53/3).

كما شهد قطاع مواد البناء أيضا نموا قويا عام 2007 نتيجة إزدهار البناء في مصر حيث بلغ الإنتاج 3،7 مليار دولار مقابل 2،5 مليار دولار في العام الماضي، أي بنسبة تزايد 46%.

أما قطاع النسيج، فقد شهد تحسنا في الإنتاج الذي بلغ 6،7 مليار دولار عام 2007 مقابل 4،7 مليار دولار عام 2006 حيث ساهمت الظرفية الدولية وإنشاء مناطق صناعية في انطلاقة هذا القطاع الصناعي. كما يتوجه أكثر فأكثر نحو التصدير ويمثل بذلك موردا هاما للعملات الأجنبية. فخلال العامين الأخيرين صدرت 203 مؤسسة صناعية ما يعادل 1،3 مليار دولار من المنسوجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أن هذا القطاع الذي تهيمن عليه الدولة يعاني من سوء التنظيم والتدبير ومن ضعف الاستثمار حيث 85% من التجهيزات لم يتم تجديدها منذ أكثر من 15 عام.

فرغم أن هذا القطاع لا يساهم إلا بنسبة 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر أول مشغل في الصناعة حيث يؤمن ثلث عمالة القطاع الصناعي.

أما فيما يخص الصادرات، تشهد مصر نشاطا هاما في مجال الاتفاقيات التجارية، فقد أبرمت اتفاقيات ثنائية مع كل من تركيا

51 مصر هي سادس مصدر عالمي للغاز السائل وصادراتها مدعوة للتزايد خلال السنوات القادمة

شكل 68/3

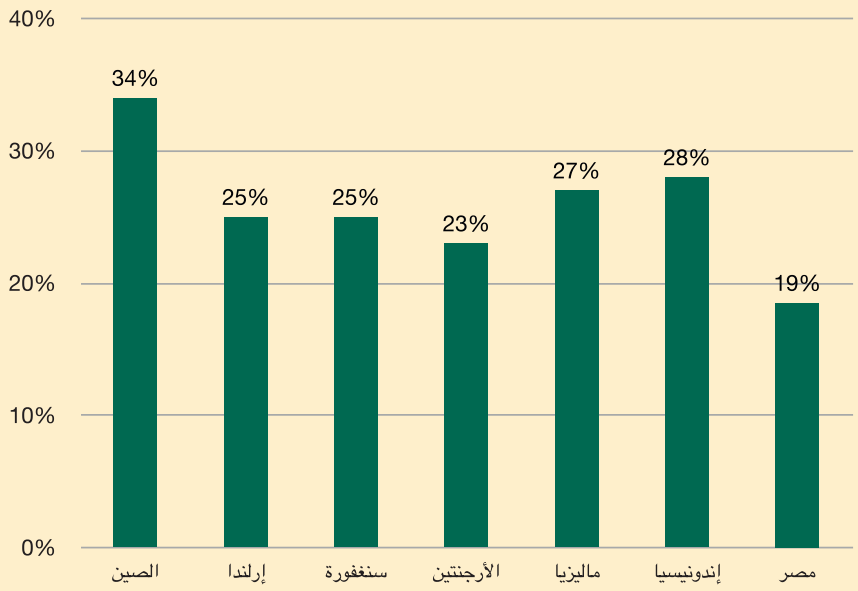

نسبة القيمة المضافة للقطاع التحويلي من الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول العالم عام 2007

المصدر: البنك الدولي

وروسيا، كما عززت من تعاونها مع الصين وأنشأت عددا من المناطق الصناعية المؤهلة بهدف تحسين ولوجها إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد سجلت صادرات مصر أداء جيدا بنسبة تزايد 19.3% حيث بلغت صادراتها 22 مليار دولار عام 2007، ويرجع هذا النمو إلى النتائج الجيدة لصادرات السلع غير النفطية التي بلغت 11،9 مليار دولار عام 2007، وذلك بفضل تزايد صادرات المنتجات نصف التامة بنسبة 66.8% لتصل إلى 2 مليار دولار ، ونجد منها بشكل رئيسي منتجات الحديد والإسمنت والمنتجات الكيماوية والزيوت النباتية والحيوانية والألمنيوم غيرالمخلوط (شكل رقم : 67/3).

وتعزى النتائج الجيدة إلى اداء صادرات المواد التامة التي تمثل 63% من إجمالي الصادرات غير النفطية حيث تزايدت قيمتها بنسبة 45.4% لتصل إلى 7،5 مليار دولار عام 2007.

ونجد من بين هذه الصادرات، منتجات الصناعات الميكانيكية والكهربائية التي تضاعفت قيمتها مرتين بين عام 2005 وعام 2007 حيث تزايدت من 282،7 مليون دولار عام 2005 إلى 627،5 مليون دولار عام 2007، كما نجد أيضا منتجات الحديد والصلب ومنتجات الصناعات الغذائية والألبسة.

وتتكون باقي الصادرات من المواد الأولية التي تمثل 6.1% من الصادرات غيرالنفطية كالحديد والصلب والقطن والزيوت والأرز.

وفيما يتعلق بصادرات المحروقات، بلغت قيمتها 10 مليار دولار وحققت تنوعا طفيفا مقارنة مع العام السابق، كما عرفت حصتها من إجمالي الصادرات انخفاضا من 55.4% عام 2006 إلى 45.9% عام 2007، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة 3.6% وتراجع صادرات الغاز الطبيعي بنسبة 3.6% (بنك مصر المركزي).

وتظل أوروبا الوجهة الأولى لصادرات مصر بنسبة 33.8%، وتتركز أهم الصادرات في النفط الخام والحديد ومنتجات الصلب والحديد والألمنيوم غير المخلوط. وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بنسبة 31.3% من الصادرات حيث يمثل النفط الخام ومشتقاته والمنتجات الكيماوية والنسيج أهم المنتجات المصدرة إليها.

أما الصادرات الموجهة نحو الدول العربية، فتتجه أساسا نحو العربية السعودية والإمارات والأردن ولبنان وتونس ويمثل النفط الخام ومشتقاته ومواد الحديد والصلب والأرز المواد الرئيسة المصدرة إليها.

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة المصرية

تتميز مصر بصناعات واسعة ومتنوعة كما تستفيد من يد عاملة متوفرة واقتصادية بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي ومواردها الطبيعية النفطية ومؤهلات هامة للتصدير نحو الأسواق العالمية، فهي ثالث دولة عربية من حيث القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي بعد العربية السعودية والإمارات، كما أنها المصدر الأول للأسمنت والحديد والصلب في المنطقة العربية.

وعلى الرغم من ذلك، يشهد القطاع الصناعي صعوبات تحول دون تنافسيته. فرغم أن القطاع التحويلي يمثل نسبة 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة على المستوى العربي، يبقى هذا القطاع متواضعا مقارنة مع باقي دول العالم كالصين وماليزيا والتي حققتا نسبة 34% و27% على التوالي عام 2007.

أما بخصوص هيكل الصادرات، فهناك هيمنة لمنتجات الطاقة حيث 46% من صادرات مصر تخص المحروقات كما أن غالبية المنتجات من غير المحروقات ضعيفة الاستعمال للتكنولوجيا (مواد كيماوية أساسية، منتجات الصلب والحديد، الإسمنت، القطن، النسيج).

ويمثل حصول الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل أحد المشاكل المستعصية في مصر. فعدد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيف جدا مقارنة مع دول أخرى نامية حيث 17.4% فقط من هذه الصناعات يستطيع الحصول على قروض بنكية.
ومن جهة أخرى، تعاني المؤسسات الصناعية من النقص في الاستثمار والتكنولوجيا الحديثة و البحث والتطوير. فمصر تنفق 0.6% فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع البحث والتطوير، كما أن قطاع البحث العلمي لازال ضعيفا ولا يستجيب لحاجيات المؤسسات، وغالبا ما يتم تدبير المشاريع عائليا كما لا يبذل أصحاب الشركات جهودا كافية للتأقلم مع التغيرات التكنولوجية لتحسين الإنتاجية.

ولمواجهة هذه التحديات وحتى تتمكن مصر من الحد من مستوى البطالة المقدر ب10 % عام 2007 ، لابد من تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحديث قاعدتها الصناعية من خلال تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي من طرف القطاع الخاص المحلي والشركات العالمية قصد تحقيق التنمية وإحداث مناصب عمل جديدة ونقل التكنولوجيا.

ولتحسين الهيكل الإنتاجي وتنافسية السلع على المستوى العالمي، يتعين على السلطات المصرية المبادرة في العمل في الإتجاهات التالية:

- التخصص اكثر في صناعات ذات قيمة مضافة عالية وتحسين تنافسيتها وتخفيض كلفة الإنتاج فيها وينطبق هذا على الصناعات المتجهة للتصديركالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وصناعة النسيج وصناعة تركيب السيارات والحديد والصلب حيث تتمتع مصربمزايا نسبية في هذا المجال تمكنها من تعزيز موقعها على المستوى العالمي.

- تنمية القطاعات الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا والمحدثة لمناصب عمل كصناعة أجهزة التلفزيون وصناعة الفلك والبواخروصناعة التجهيزات المنزلية والصناعات الإلكترونية والكهربائية وصناعة التجهيزات الطبية والأدوية حيث يعتبر هذا القطاع الأخيرواعدا باعتبارمصر من العشرة أسواق الاكثر دينامية في العالم بفضل نسبة نمو ساكنتها وضعف الإنتاج المحلي في هذا القطاع.

المملكة المغربيـة

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

المغرب

أهم المؤشرات لعام 2007

- الساكنة : 30,7 مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : 73,4 مليار دولار
- معدل النموالحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: 2.7%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية): 2389 دولار
- الناتج المحلي الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية) : 10 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 2.3%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 12%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 2,5 مليار دولار
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي : 3.5%
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي : 21.7%
- القطاعات الصناعية الرئيسة: صناعة تركيب السيارات، الصناعات الإلكترونية والكهربائية، صناعة النسيج، الصناعات الكيماويات وشبه الكيماوية، الصناعات الغذائية.

على الرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو وارتفاع أسعار المواد الأولية ونتائج المحصول الزراعي الضعيفة ، سجل القطاع الصناعي نموا بنسبة 15.7% عام 2007 حيث بلغت قيمته المضافة 10،6 مليار دولار. ويعزى هذا التحسن إلى النمو الذي شهده قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 14.7% وإلى النموالطفيف الذي سجله قطاع الصناعة الاستخراجية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية عالميا كما يظهر في الشكل أسفله.

وحسب وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، وصل عدد المشاريع التي تعمل في القطاع الصناعي 8772 مشروعا. وكغالبية الدول العربية، يتكون النسيج الصناعي المغربي أساسا من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 92% التي تساهم بشكل فعال في إحداث مناصب العمل وفي دعم التنمية، إلا أن إسهامها يظل دون الإمكانات والقدرات المتوفرة وذلك بالنظر إلى أن مجموع المشاريع لا يحقق إلا 10% من القيمة المضافة، بينما تنتج المشاريع الكبرى التي يمثل عددها 8% حوالي 90% من القيمة المضافة وتغطي 84% من قيمة الأجور.

ولقد بلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي 406 542 عاملا خلال عام 2007 حيث تمثل النساء 47% من اليد العاملة، وقد تزايدت العمالة في القطاع الصناعي بنسبة 6% عام 2007 لكن 86% منها مناصب عمل غير دائمة. وظل قطاع النسيج والألبسة الأكثر استعمالا لليد العاملة بنسبة 28% عام 2007 مقابل 30% خلال عام 2006، يليه قطاع الصناعات الغذائية الذي يشغل 25% من إجمالي العمالة الصناعية.

أما بالنسبة للاستثمار في القطاع الصناعي، فقد سجل تحسنا بنسبة 16% مقارنة مع العام المنصرم حيث بلغت قيمة الاستثمار في هذا القطاع 2،2 مليار دولار عام 2007. وشمل هذا التحسن كل القطاعات ومنها خاصة الصناعات الغذائية التي استحوذت على أكبر حصة من الاستثمار بنسبة 20% عام 2007.

وفيما يتعلق بالأداء الصناعي لعام 2007، عززت الصناعات التحويلية من نموها خلال هذا العام حيث ارتفعت قيمتها المضافة من 7،4 مليار دولار عام 2006 إلى 8،4 مليار دولار 2007، ويعزى هذا النمو إلى النتائج الجيدة التي حققتها كل من صناعة مواد البناء (29.5%) والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية (27.7%) و صناعات الميكانيك والكهرباء (10.9%).

أما بخصوص الصناعات الغذائية، فقد سجلت نموا متواضعا بلغت 6،8% عام 2007 ، ويعزى ذلك إلى صعوبات التمويل جراء نتائج السنة الزراعية السيئة. ويمثل هذا القطاع أحد المحركات الاقتصادية الرئيسة حيث يضم أكثر من 2024 مؤسسة ، أي بنسبة 24% من مجموع المشاريع الصناعية، كما يشغل 25% من إجمالي االعمالة الصناعية. وتمثل هذه الصناعات أهم قطاع تحويلي في المغرب بفضل مساهمته بأزيد من 30 % من الناتج الإجمالي الصناعي، كما يستقطب العديد من المستثمرين الأجانب نتيجة تحسن بيئة الأعمال في المغرب ونمو مستوى الاستهلاك المحلي.

وفي المقابل، لا تصدر الصناعات الغذائية إلا 17% من إنتاجها بسبب

شكل 69/3

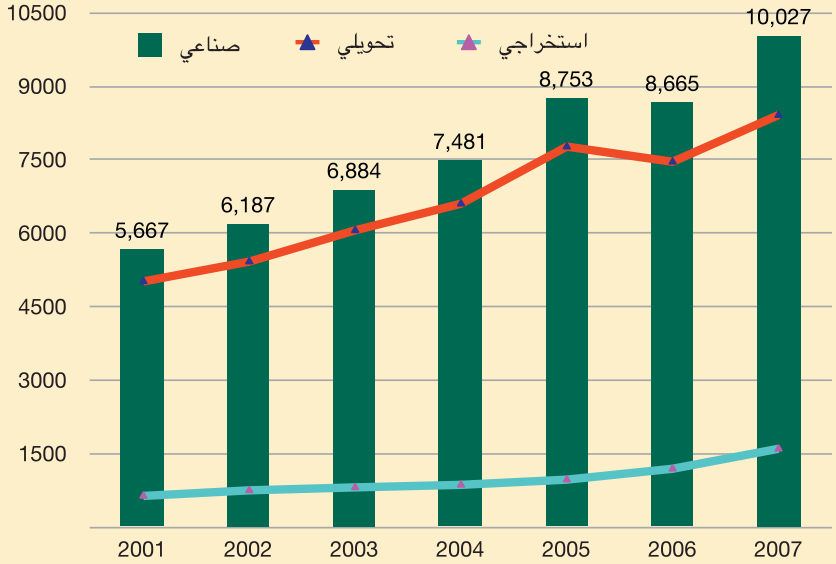

تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في المغرب عام 2007 (مليون دولار)

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

جدول رقم: 36/3

القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي (ألف دولار)

	2006	2007	تغير 06/07	النسبة في ن.م.إ %
صناعات غذائية	2,386,801	2,548,766	6.79	30.27
صناعة المنسوجات و الجلد والأحذية	1,109,114	1,146,006	3.33	13.61
صناعات الخشب ومنتجاته	183,156	174,298	-4.84	2.07
صناعة الورق ومنتجاته	233,530	231,825	-0.73	2.75
صناعة الكيماويات وشبه الكيماويات	1,404,463	1,793,924	27.73	21.3
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	821,709	1,064,051	29.49	12.64
صناعة المعادن الأساسية	561,033	610,423	8.8	7.25
صناعات ميكانيكية وكهربائية وإلكترونية	767,919	851,487	10.88	10.11
الإجمالي	**7,468,049**	**8,421,031**	**12.76**	**100**

ن.م.إ: الناتج المحلي الإجمالي
المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

عدة معوقات أهمها ضعف الإنتاجية والنقص في عملية التصدير لعدم مطابقتها للمواصفات الأوروبية وارتفاع كلفة بعض المواد الأولية كالحليب والذرة والسكر والحبوب.

اما بالنسبة لصناعات النسيج والجلد، سجلت نموا بنسبة 3% حيث بلغت قيمتها المضافة 1،1 مليار دولارعام 2007، وتعزى هذه النتائج الإيجابية، بعد سنتين من التقلص، إلى تزايد الطلب الأوروبي وإلى النموالحقيقي الذي شهدته المؤسسات الصناعية المغربية ومقاومة آثارانتهاء اتفاقية الألياف المتعددة في يناير2005. ويساهم هذا القطاع بنسبة 13.6% من الناتج الإجمالي الصناعي ويشكل أحد القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد المغربي حيث يعتبر المشغل الأول لليد العاملة بنسبة 28% من مجموع العمالة الصناعية كما يمثل أزيد من ثلث

شكل 70/3

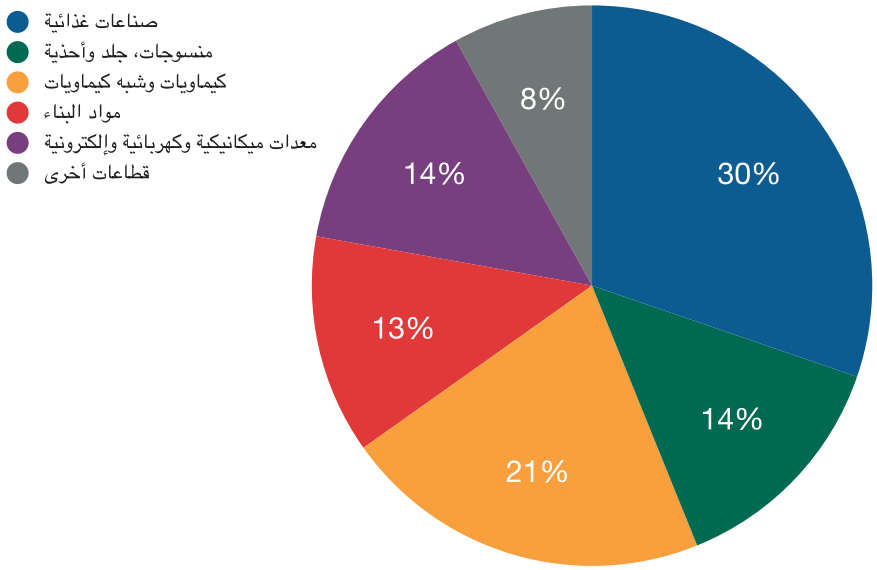

توزيع القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي في المغرب عام 2007 (٪)

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

شكل 71/3

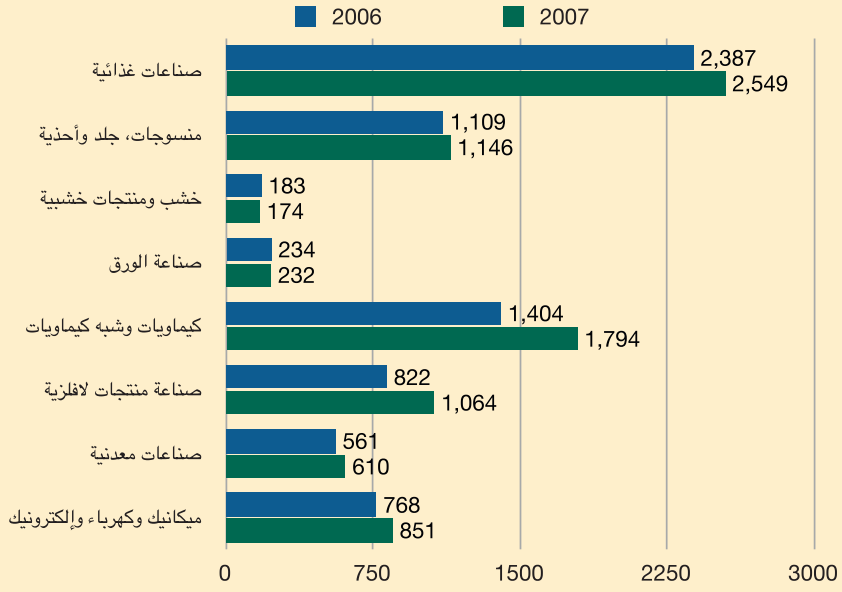

نمو القيمة المضافة للقطاع التحويلي عام 2007 (مليون دولار)

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

إجمالي الصادرات المغربية.

وفيما يتعلق بالصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، فقد شهدت أكبر نسبة نمو بلغت 27% عام 2007، ويفسرهذا التطور، في جزء هام منه، بالنموالذي سجله إنتاج الأسمدة الطبيعية والمواد البلاستيكية، كما ارتفع إنتاج حمض الفوسفوري إلى 3،5 مليون طن،أي بنسبة نمو قدرت ب3% خلال هذا العام نتيجة تزايد صادراته، بينما يلاحظ تراجع إنتاج الأسمدة الفوسفاتية المقدر ب2،6 مليون طن بسبب انخفاض الطلب المحلي، أي بنسبة 1.2% مقارنة بعام 2006.

واستمرت الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية في التزايد خلال عام 2007 حيث ارتفعت قيمتها المضافة من 767 مليون دولار عام 2006 إلى 851 مليون دولار عام 2007، أي بنسبة نمو 10.9% .

وحققت الصناعات الكهربائية والإلكترونية تطورا إيجابيا نتيجة تحسن الطلب الأجنبي على الألياف والكابلات في قطاع الكهرباء من جهة، وتحسن إنتاج المكونات الإلكترونية من جهة أخرى. وعلى العكس من ذلك، تراجعت

شكل 72/3

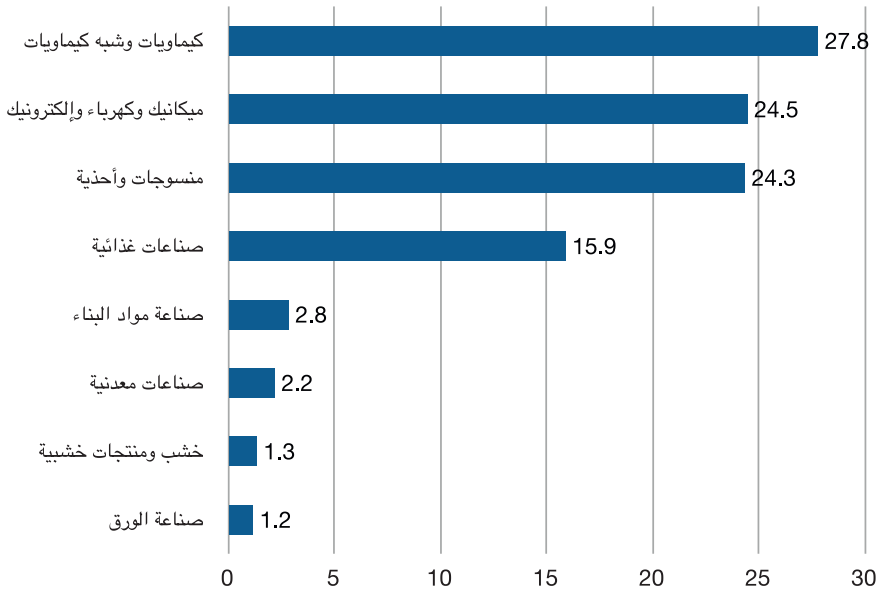

مساهمة القطاعات في إجمالي الصادرات (٪)

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

جدول رقم: 37/3

صادرات الصناعة المغربية (ألف دولار)

القطاع	2005	2006	2007	تغير 06/07 %
صناعات غذائية	1,209,651	1,218,359	1,336,745	9.72
صناعة التبغ	1,492	1,112	925	-16.84
صناعة النسيج	309,951	317,760	327,384	3.03
صناعة الألبسة والفرائيات	1,471,585	1,521,100	1,562,774	2.74
صناعة الجلد والأحذية	144,452	152,835	159,517	4.37
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	73,930	66,694	82,722	24.03
صناعة الورق والمنتجات الورقية	82,558	84,743	93,556	10.4
صناعات النشر والطباعة والنسخ	3,353	4,682	4,495	-4
صناعات التكرير والصناعات النووية	500,879	495,328	591,486	19.41
صناعات كيماوية	1,189,927	1,319,705	1,711,412	29.68
صناعات المطاط و البلاستيك	30,528	31,930	37,135	16.3
صناعة مواد لافلزية	62,368	68,343	239,088	249.84
صناعات فلزية	120,705	139,029	183,893	32.27
صناعة المعادن	140,467	199,376	197,185	-1.1
صناعة الآلات والمعدات	22,300	31,445	36,806	17.05
صناعة معدات المكتب والمعلوميات	235	295	117	-60.36
صناعة الآلات والأجهزة اللكهربائية	762,097	1,092,806	1,414,966	29.48
صناعة آلات الراديو والتلفزيون والاتصالات	140,863	144,189	134,019	-7.05
صناعة الاجهزة الطبية والبصريات والساعات	5,163	1,921	3,718	93.58
صناعة السيارات	30,620	36,827	101,172	174.72
صناعات معدات نقل أخرى	93,008	144,254	171,863	19.14
صناعة الأثاث وصناعات اخرى	18,477	20,875	30,194	44.64
المجموع	**6,414,612**	**7,093,610**	**8,421,172**	**18.71**

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

شكل 73/3

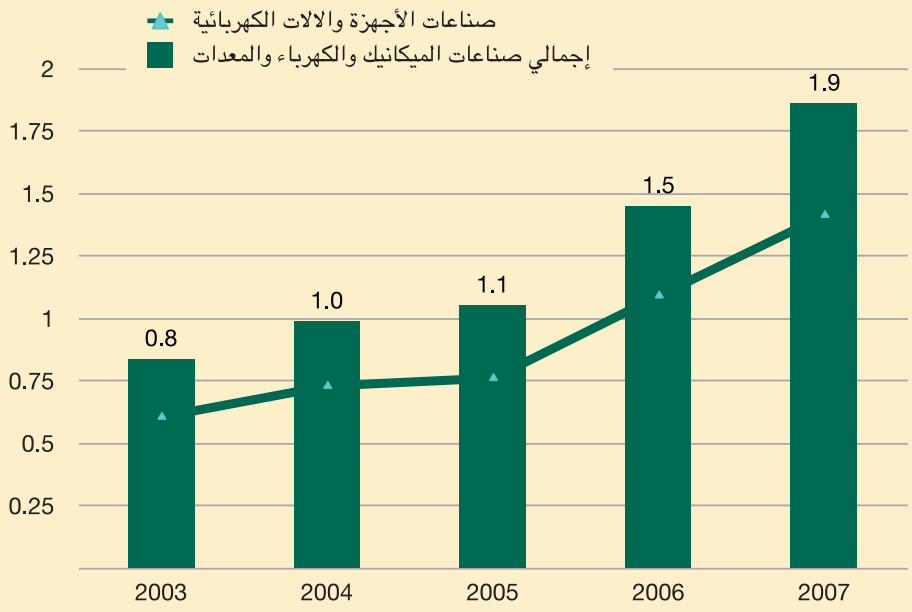

صادرات الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية (مليون دولار)

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

صناعة الأدوات الطبية والبصريات وصناعة الساعات بـ10.3%.

كما سجلت صناعة السيارات تزايدا قدر بنسبة 11.3% نتيجة ارتفاع الطلب المحلي بفضل تيسيرشروط التمويل و الحصول على قروض الاستهلاك وتحسن صادرات السيارة الاقتصادية. وينتظرأن يتواصل نمو هذا القطاع نتيجة التوقيع على اتفاقية الإطار بين مجمع رونو-نيسان والحكومة المغربية في يناير 2008 قصد إنشاء مركز صناعي بطاقة إنتاجية قدرت ب 200 000 سيارة في أفق 2010.

أما بخصوص الأداء التجاري الخارجي، صدرت الصناعة المغربية ما يقارب 26% من إنتاجها الإجمالي. وقدرت صادرات المنتجات التحويلية بـ 8،4 مليار دولار حيث شهدت تحسنا بنسبة 18.7% مقارنة مع عام 2006.

وكما يظهر في الشكل أعلاه، تركزت الصادرات أساسا في أربعة قطاعات رئيسة حيث تمثل الصناعات الغذائية 15.9% وصناعة النسيج والأحذية أكثر من 24% وقطاع الصناعات الميكانيكية

شكل 74/3

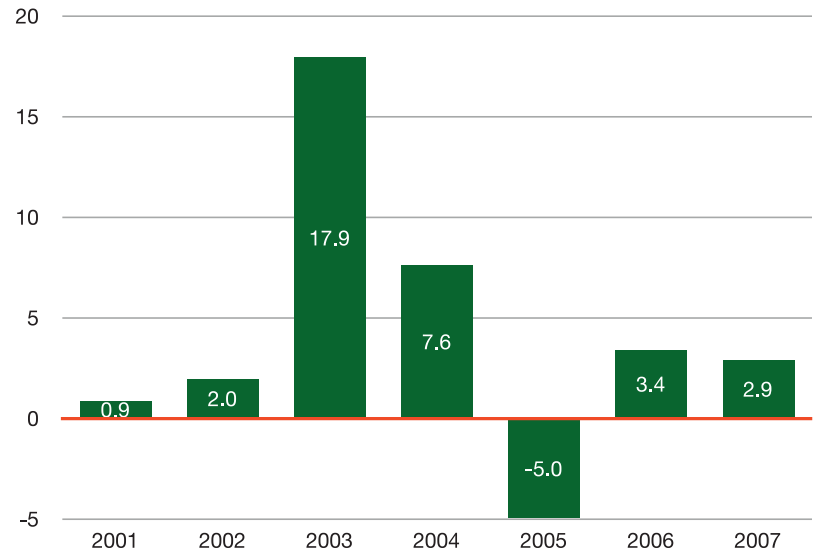

تطور نسبة نمو صادرات قطاع النسيج (٪)

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

والكهربائية والالكترونية أكثر من 24% من مجموع الصادرات.

ويعزى نمو الصادرات عام 2007 أساسا إلى ارتفاع صادرات الصناعات الكيماوية والشبه كيماوية حيث سجلت تزايدا بنسبة 26.7% عام 2007 بعد أداء متوسط خلال عام 2006. وبلغت قيمة صادرات هذا القطاع 2،3 مليار دولار مقابل 1،8 مليار دولار خلال العام الماضي نتيجة التزايد الكمي لمبيعات المكتب الشريف للفوسفات (م.ش.ف) من منتجات الفوسفات ومشتقاته وارتفاع أسعارهذه المواد.

أما بخصوص الصناعات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية، فقد بلغ معدل نمو صادراتها 28% عام 2007، ويمثل هذا القطاع 24.5% من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية. ويعزى هذا النموخاصة إلى ارتفاع صادرات الأجهزة الكهربائية والالكترونية التي تمثل 76% من صادرات هذا القطاع والتي ارتفعت مداخيلها من 606 مليون دولار عام 2003 إلى 1،4 مليار دولار عام 2007 مما يبين إزدهار هذا القطاع وتحسن تنافسيته في الأسواق العالمية.

أما بخصوص منتجات النسيج ، فقد قدرت مبيعاتها ب 2 مليار دولار عام 2007 حيث سجلت إنخفاضا في نسبة نموها من 3.4% عام 2006 إلى 2.9% عام 2007 (الشكل رقم 74/3).

ويرجع ذلك إلى تأثير المنافسة الحادة للدول الأسيوية ودول البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من ذلك، يصدرهذا القطاع 24% من إجمالي الصادرات الصناعية كما يتسم بجاذبية خاصة مع تزايد في طلب المؤسسات الصناعية الاسبانية التي جعلت من المغرب شريكا استراتيجيا في هذا المجال وقدرة قطاع النسيج المغربي على مواكبة احتياجات السوق لأوروبية .

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة المغربية

يتمتع القطاع الإنتاجي المغربي بالتنوع كما يبرهن عن قدرته في مقاومة التحديات الظرفية، منها انتهاء الاتفاقية المتعددة الألياف عام 2005. ويستفيد القطاع الصناعي في المغرب من قربه من الأسواق الأوربية ويتوفر أيضا على يد عاملة شابة وذات تكلفة منخفضة نسبيا كما يلعب هذا القطاع دورا هاما في تحرير الاقتصاد بفضل الدور المتميز للقطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية.
وعلى الرغم من ذلك، تعاني الصناعة المغربية من بعض نقط الضعف أهمها قلة تنافسية منتجاتها في السوق العالمية.

وتعتمد الصناعة المغربية، كما يبين هيكل صادراتها، على بعض المنتجات ذات القيمة المضافة الضعيفة كمنتجات الصناعات الغذائية التي ترتكز أساسا على الخضروات وعلى زيت المائدة والمنتجات النباتية ومنتجات الصيد ومنتجات النسيج والألبسة والأحذية، والمواد الكيماوية كمشتقات الفوسفات والأسمدة الطبيعية والكيماوية وكذلك منتجات تركيب السيارات والكابلات والخيوط الكهربائية.

وتتجه هذه الصادرات إلى أسواق غير متنوعة حيث 70% منها يصدرإلى دول أوروبا مما يجعلها هشة ومرهونة بالظرفية الاقتصادية الأوروبية.

أما بخصوص المؤسسات الصناعية، فغالبيتها مؤسسات عائلية، ضعيفة التنظيم، قليلة الاهتمام بالاستثمار و بطرق التدبيرالحديثة وتكنولوجيا الاتصال وبالتكوين المستمر.

كما تعاني المنتجات الصناعية المغربية من صعوبات في مطابقة مواصفات الجودة التي تفرضها الأسواق الأوروبية مما يؤثر على تنافسية السلع المغربية في الأسواق العالمية.

ولتجاوز هذه المعوقات، لابد من الاهتمام بتطوير الصناعات الحيوية والأساسية كصناعة السيارات وصناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية وكذلك الصناعات الغذائية التي تساهم لوحدها بأزيد من 30 % من الناتج الإجمالي الصناعي. ولتحقيق ذلك، يتطلب الأمر مواصلة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم البحث والتطوير وتيسير الحصول على التمويل قصد النهوض بهذه المؤسسات وزيادة حجم استثماراتها.

ولدعم صادرات المغرب، هناك ضرورة لتنويع السلع المصدرة والأسواق المستهدفة من خلال اعتماد برامج محفزة لتحسين جودة المنتجات المغربية ذات القيمة المضافة العالية لتحسين تنافسيتها في الأسواق الخارجية ودعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتعزيز دور هذا الأخير في التنمية الاقتصادية.

كما يقتضي الأمر مواصلة تنفيذ سياسات تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي المغربي المكون أساسا من القطاع الخاص مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية لتحقيق تنمية مستدامة.

الجمهورية اليمنية

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ARAB INDUSTRIAL DEVELOPMENT AND MINING ORGANIZATION
AIDMO

اليمن

أهم المؤشرات لعام 2007

- تعداد السكان : 22,3 مليون
- الناتج المحلي الإجمالي : 21,6 مليار دولار
- نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي : 3.1%
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 972 دولار.
- الناتج الإجمالي الصناعي (بالقيمة الجارية) : 88 مليار دولار
- مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي : 33.7%
- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي : 7.2%
- قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر : 464 مليون دولار
- مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي : 29%
- مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات:90%
- القطاعات الصناعية الرئيسة : الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بالمحروقات.

بلغت نسبة النمو الحقيقي في اليمن 3،1 % عام 2007 مقابل 3،2% عام 2006[52]، ويهيمن القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني حيث يمثل 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يشكل 90% من إجمالي صادرات اليمن، يليه قطاع الخدمات الذي يساهم بنسبة 50% ثم قطاع الزراعة والصيد بنسبة 11%.

وشهد القطاع الصناعي نموا طفيفا عام 2007 حيث تزايدت القيمة المضافة الصناعية من 8،1 مليار دولارعام 2006 إلى 8،4 ملياردولارعام 2007، أي بنسبة 3.7%، ويمثل حوالي 39% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبخصوص القطاع الصناعي الاستخراجي، فقد تزايدت قيمته المضافة من 6،6 مليون دولار عام 2006 إلى 6،8 مليون دولارعام2007، أي بنسبة 3،4 % مقابل 13% عام 2006 بينما بلغت هذه النسبة 36.8% عام 2005. ويعزى هذا التراجع الهام إلى الانخفاض المتواصل في إنتاج النفط.

ومن جهة أخرى، سجل القطاع غير النفطي نموا حقيقيا بنسبة 9.5% عام 2007 في حين انخفض القطاع النفطي بنسبة 11% خلال نفس العام.

وبخصوص الصناعات التحويلية، يساهم هذا القطاع بنسبة 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي وتهيمن الصناعات الصغيرة (بين 1 و4 أشخاص) عليه بنسبة 92% بينما لا تمثل الصناعات المتوسطة والكبيرة إلا 1% و7% على التوالي.

وسجلت الصناعات التحويلية نموا بنسبة 5% حيث بلغت قيمتها المضافة 1،5 مليار دولار مقابل 1،4 مليار دولار عام 2006. ويتركز الإنتاج الصناعي التحويلي في اليمن بشكل قوي حول الصناعات الغذائية الي تمثل أكثر من 50% من الناتج الإجمالي الصناعي التحويلي.

ويتميز قطاع الصناعات الغذائية بأهمية استراتيجية حيث 49% من المؤسسات التحويلية تعمل في الصناعات الغذائية، ويعتبرالمشغل الأول لليد العاملة اليمنية بنسبة 35% من إجمالي العمالة في القطاع التحويلي[53] ، كما ينمو هذا القطاع بسرعة حيث بلغ متوسط النمو السنوي 15% في المرحلة ما بين عام2000 وعام 2006.

كما تساهم الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة 12.2 % من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي، تليها صناعة مواد البناء بنسبة 11.7%.

وفيما يتعلق بصادرات اليمن من السلع، فقد انخفضت قيمتها من 6،7 ملياردولارعام 2006 إلى 6،3 ملياردولارعام2007، أي بنسبة 5.5% بسبب انخفاض صادرات النفط ومشتقاته بنسبة 7 % عام

شكل 75/3

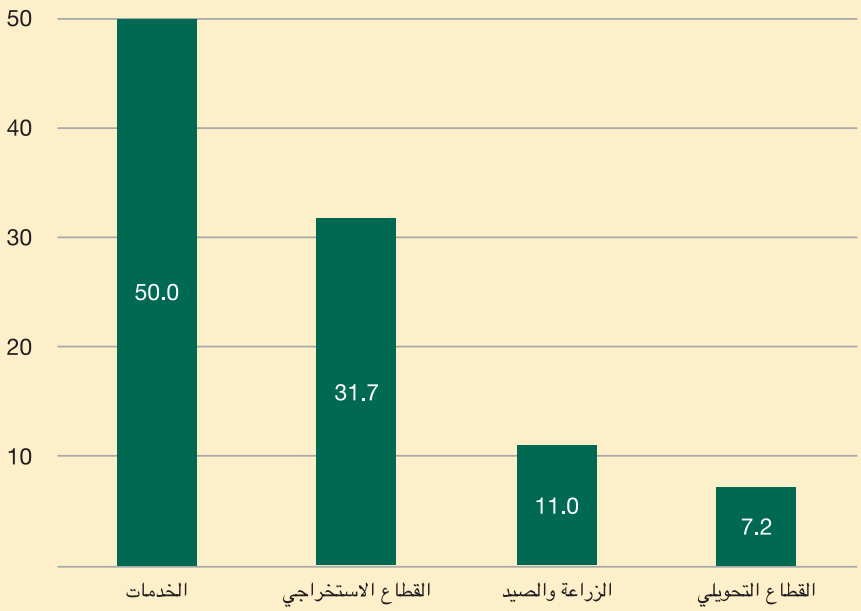

نسبة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن عام 2007 (٪)

المصدر: البنك اليمني المركزي

52 التقرير السنوي للبنك اليمني المركزي، 2007
53 المصدر: موازنات الوحدات الاقتصادية 2004-2006.

شكل 76/3

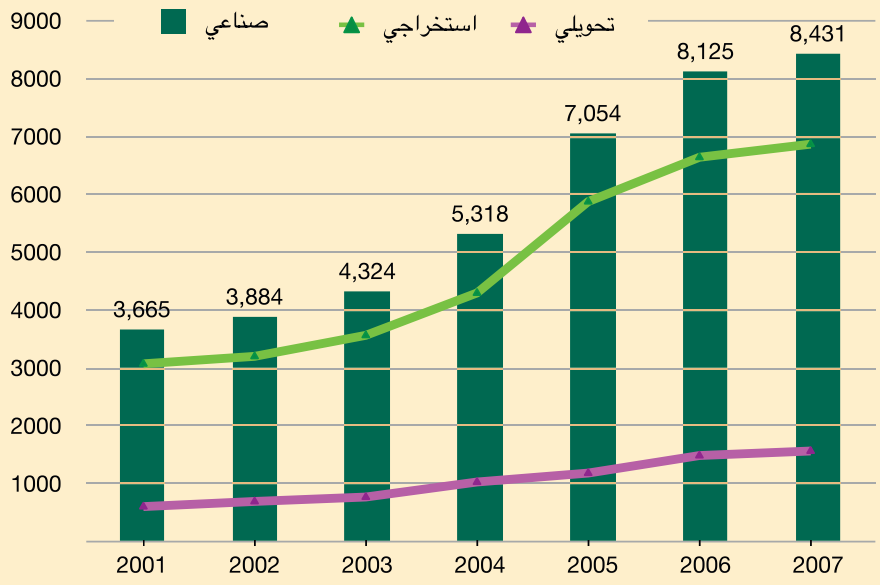

نمو القطاع الصناعي في اليمن (مليون دولار)

المصدر: الجهاز الإحصائي المركزي اليمني

2007. وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات النفطية تمثل حوالي 90% من إجمالي الصادرات اليمنية.

أما بخصوص الصادرات غير النفطية، فقد تزايدت قيمتها من 552 مليون دولار عام2006 إلى 617 مليون دولار عام 2007، أي بنسبة 11.7%، وتتركز هذه الصادرات أساسا حول منتجات الصناعات الغذائية كالسمك الطري والفواكه والبصل والعسل والبن، وتمثل العربية السعودية السوق الأولى لهذه المواد.

كما تمثل الدول الآسيوية السوق الأولى لصادرات اليمن بنسبة 67% حيث الصين المستورد الأول بنسبة 22.5% ، تليها الدول العربية التي تزايدت حصتها في هذا المجال من 11% عام 2006 إلى 15% عام 2007. وتستهلك الإمارات العربية 21.6% من مبيعات اليمن تليها العربية السعودية بنسبة 8%.

شكل 77/3

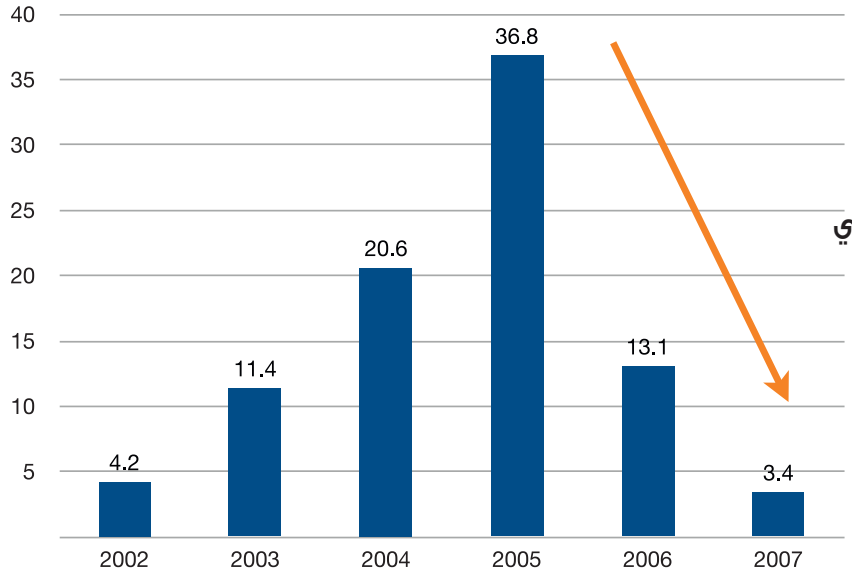

معدل نمو القطاع الصناعي الاستخراجي في اليمن عام 2007

المصدر: الجهاز الإحصائي المركزي اليمني

شكل 78/3

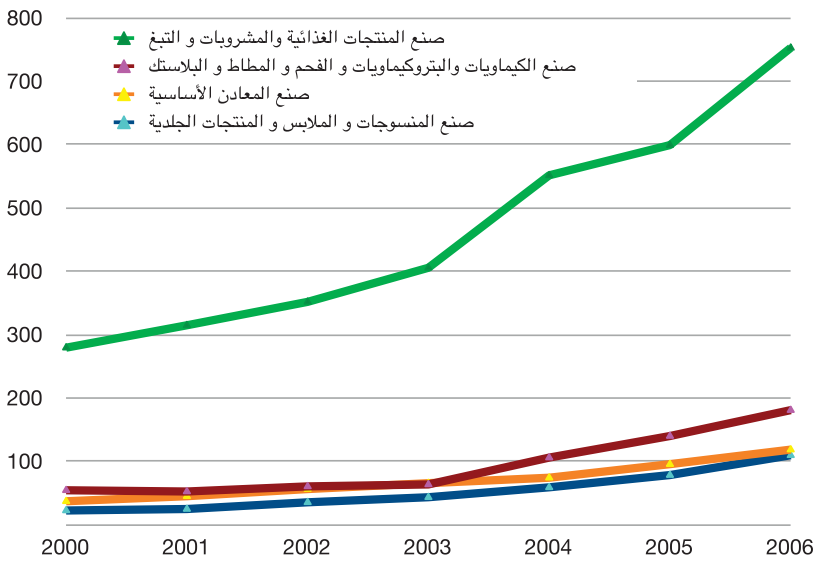

تطور القيمة المضافة للصناعات اليمنية (مليون دولار)

المصدر: الجهاز الإحصائي المركزي اليمني

شكل 79/3

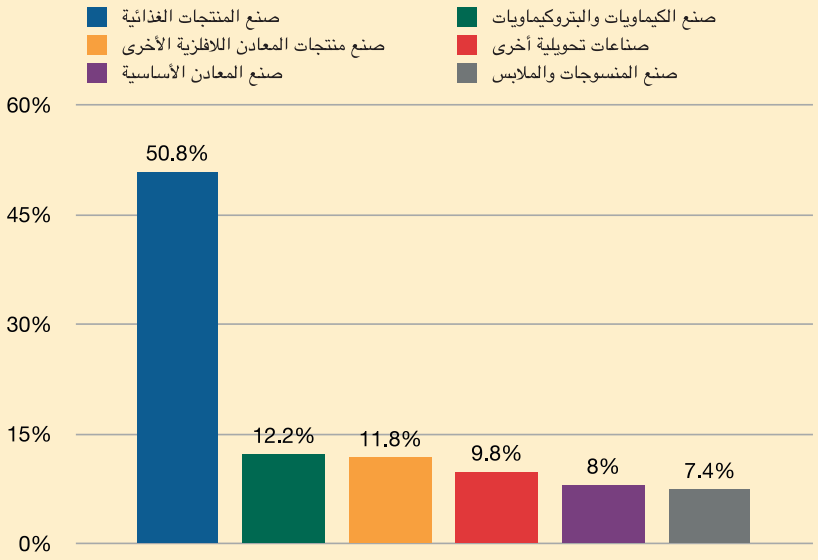

نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الإجمالي التحويلي عام 2007 (٪)

المصدر: الجهاز الإحصائي المركزي اليمني

جدول رقم: 3/38

الصادرات اليمنية –مليون دولار–

	2006	2007	06/07	نسبة %
الصادرات النفطية ومشتقاتها	6,128	5,698	-7.0	90.2
الصادرات الغير النفطية	552	617	11.7	9.8
زراعة، غذاء ، انتاج حيواني	273	325	19.1	5.2
زيوت حيوانية ونباتية	8	8	-0.2	0.1
كيماويات	19	25	34.2	0.4
ماكينات ونقل	178	162	-8.5	2.6
منتجات أخرى	75	96	28.2	1.5
إجمالي الصادرات	**6,680**	**6,315**	**-5.5**	**100**

المصدر: البنك اليمني المركزي

شكل 80/3

صادرات اليمن حسب المناطق (٪)

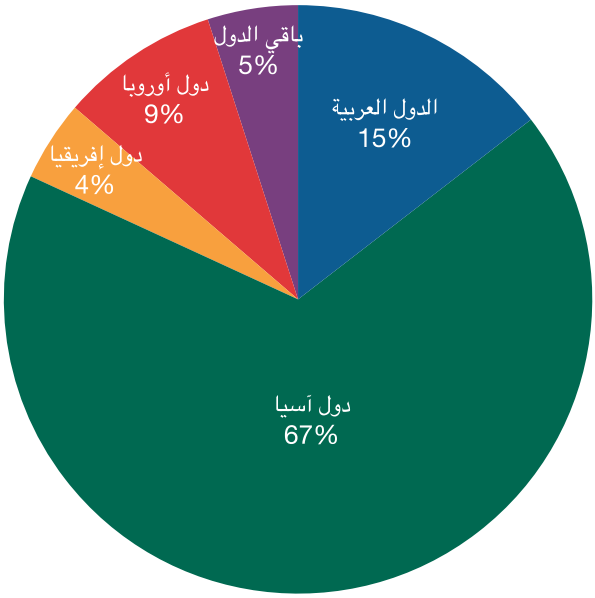

المصدر: البنك المركزي اليمني

مزايا وتحديات وآفاق الصناعة اليمنية.

يعتمد اليمن على القطاع الصناعي لتحقيق تنميته الاقتصادية خاصة القطاع الاستخراجي. وتراهن دولة اليمن عبر تنفيذ الرؤية الإستراتيجية الجديدة على تسريع عملية التصنيع وتوسيع القاعدة الصناعية من خلال الاستفادة من الميزة النسبية للموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة. كما تهدف هذه الخطة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية وإقامة شراكة حقيقية بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه الصناعة اليمنية تحديات متعددة، منها:

- ضعف البنية التحتية بخصوص الشبكة الطرقية والاتصالات وشبكة الكهرباء ووسائل النقل.

- صعوبة حصول المشاريع الصغرى على التمويل لاسيما أنها تمثل قاعدة أساسية في القطاع الصناعي اليمني مما يؤثر سلبا على تطورها وتحسن تنافسيتها.

- اعتماد قوي على المنتجات المستوردة حيث تعتمد الصناعات التحويلية كليا على مواد أولية ووسيطة آتية من الخارج.

- اعتماد الإقتصاد اليمني على عوائد الطاقة حيث 90% من الصادرات اليمنية تتكون من النفط و مشتقاته.

كما يشكل النفط عنصر مخاطرة سيؤثرعلى وتيرة النمو الاقتصادي في اليمن بسبب تقلص إحتياطي النفط بداية من عام 2003 من جهة، والتقلبات الحالية في أسعار النفط العالمية من جهة أخرى.

ولمواجهة هذا التحدي، لابد من تنويع الصناعات اليمنية لتحقيق التنمية المستدامة خاصة منها الصناعات الغذائية كقطاع واعد حيث يتوفر على فرص سانحة لتعزيز صادراته اتجاه بعض الدول العربية والإفريقية كما ان هناك ضرورة لتطويرهذا القطاع من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وهناك أيضا ضرورة لمواصلة جهود تحسين مناخ الأعمال لدعم القطاع الخاص وتنمية المشاريع الصناعية من خلال تشجيع القطاع المصرفي على تيسير تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة قصد تقوية القدرة التنافسية لهذه الصناعات وإنشاء مناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية ومدعمة بالخدمات الضرورية.

على ضوء ما تقدم ،هناك ضرورة قصوى للنهوض بالقطاع الصناعي كي يتمكن اليمن من مواجهة أحد التحديات الكبرى والمتمثلة في نسبة البطالة المرتفعة (بين 35 و40% [54])، وهي من بين أكبر النسب في الدول العربية.

54 قاعدة بيانات وحدة المعلومات الإقتصادية، 2008.

الملاحـــق الإحصائيـة

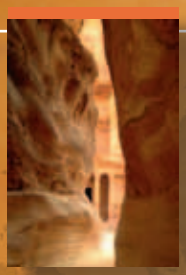
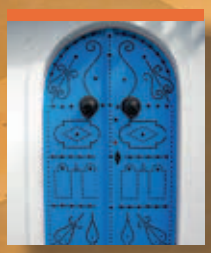
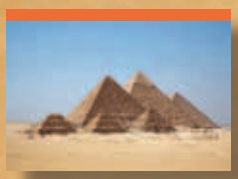

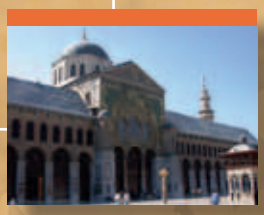

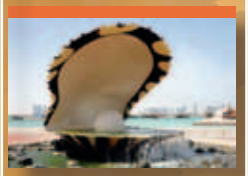

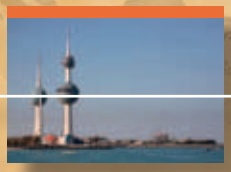

ملحق (1/1) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربي

(مليون دولار)

الاردن	8,149	8,461	8,975	9,582	10,196	11,398	12,711	14,318	16,011
الامارات	55,181	70,221	68,677	75,285	88,579	103,784	133,583	168,263	198,674
البحرين	6,617	7,966	7,927	8,446	9,734	11180	13,381	16,065	19,660
تونس	20.76	19,456	19,988	21,054	25,000	28,129	28,817	30,620	35,010
الجزائر	48,845	54,749	55,181	57,053	68,013	85,016	102,500	114,322	135,502
السعودية	161,172	188,693	183,257	188,803	214,859	250,673	309,531	348,604	376,029
السودان	10,723	12,365	13380	14,976	17,780	21,691	28,462	37,564	46,155
سوريا	16,834	19,861	21,017	22780	22,719	24,703	27,971	31,505	37,760
العراق	...	20,969	17,682	17,437	10,621	25,800	31,719	50,400	61,700
عمان	15,711	19,868	19,949	20,325	21,784	24,749	30,733	35,992	40,059
قطر	12,393	17.76	17,538	19,363	23,534	31,734	42,463	52,722	71,041
الكويت	30,123	37,721	34,901	38140	47,835	59,268	80781	96,132	111,339
لبنان	17010	16,822	17,212	18,717	19,802	21,369	22,050	22,622	24,640
ليبيا	33,957	36,125	32,199	19,832	24,015	30,475	41,632	50,330	57,064
مصر	89,942	99,155	95,399	87,506	81,384	78,802	89,171	107,375	127,930
المغرب	35,249	33,335	33,901	36,093	43,813	50,031	52,024	57,407	73,429
موريتانيا	1,195	1,081	1,122	1150	1,285	1,495	1,938	2,663	2,756
اليمن	7530	9,561	9,533	9,985	11,869	13,565	16,309	18,700	21,664
الإجمالي	**550,631**	**656,409**	**657,838**	**666,527**	**742,822**	**873,862**	**1,065,776**	**1,255,604**	**1,456,423**

المصدر: صندوق النقد الدولي: قاعدة المعلومات: ابريل/نيسان 2008، مصادر وطنية، صندوق النقد العربي: التقرير السنوي لسنة 2008

ملحق (2/1): النمو الحقيقي للناتج المحلي في الدول العربية

(نسبة مئوية)

	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	4.2	8.4	7.2	6.3	6
الامارات	11.9	9.7	8.2	9.4	7.4
البحرين	7.2	5.6	7.9	6.5	6.6
تونس	5.6	6	4	5.5	6.3
الجزائر	6.9	5.2	5.1	2	3
جيبوتي	3.2	3	3.2	4.8	5.2
السعودية	7.7	5.3	6.1	4.3	4.1
السودان	7.1	5.1	6.3	11.3	10.5
سوريا	1	2.4	3.3	4.4	3.9
عمان	2	5.3	6	6.8	6.4
قطر	6.3	8.2	9.2	10.3	14.2
الكويت	16.5	10.5	11.4	6.3	4.6
لبنان	4.1	7	1.1	0	4
ليبيا	5.9	5	6.3	5.2	6.8
مصر	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1
المغرب	6.1	5.2	2.4	7.8	2.7
موريتانيا	5.6	5.2	5.4	11.7	0.9
اليمن	3.7	4	5.6	3.2	3.1

المصدر: مصادر وطنية و صندوق النقد الدولي، قاعدة المعلومات ، أكتوبر 2008

ملحق (3/1): تعداد السكان في الدول العربية

(ألف نسمة)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	4,820	4,940	5,070	5,200	5,350	5,487	5,628	5,728
الامارات	3,247	3,488	3,754	4,041	4,348	4,680	4,229	4,486
البحرين	638	655	672	690	708	727	743	764
تونس	9,564	9,674	9,781	9,878	10,006	10,136	10,172	10,304
الجزائر	30,416	30,879	31,357	31,848	32,364	32,906	33,800	34,400
السعودية	20,474	20,976	21,491	22,019	22,674	23,113	23,691	24,289
السودان	31,100	31,900	32,700	33,600	34,474	35,300	36,218	37,159
سوريا	16,320	16,761	17,213	17,678	18,155	18,645	18,941	19,405
العراق	24,086	24,813	25,565	26,340	27,138	27,960	28,695	29,700
عمان	2,440	2,470	2,490	2,510	2,530	2,507	2,546	2,570
قطر	623	649	683	718	756	796	838	930
الكويت	2,217	2,309	2,420	2,547	2,754	2,991	3,096	3,310
لبنان	3,426	3,471	3,516	3,562	3,608	3,655	3,703	3,751
ليبيا	5,306	5,412	5,519	5,629	5,740	5,854	5,970	6,089
مصر	63,975	65,298	66,628	67,976	69,330	70,717	72,131	73,574
المغرب	28,466	28,833	29,185	29,520	29,839	30,144	30,436	30,732
موريتانيا	2,508	2,568	2,630	2,693	2,758	2,824	2,892	2,961
اليمن	21,163	22,046	22,966	23,923	24,912	25,933	21,622	22,290
الإجمالي	**270,789**	**277,142**	**283,640**	**290,372**	**297,444**	**304,438**	**305,351**	**312,442**

المصادر: قاعدة المعلومات صندوق النقد الدولي 2008، قاعدة المعلومات للبنك الدولي 2008، صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي الموحد 2008

ملحق (4/1): نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 1999–2007 (دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	1,720	1,742	1,803	1,880	1,949	2,133	2,304	2,519	2,795
الامارات	18,194	23,446	21,685	22,480	24,945	27,595	32,392	38,613	42,934
البحرين	10,026	11,890	11,720	12,127	13,726	15,601	18,324	21,123	25,731
تونس	2,195	2,036	2,066	2,152	2,525	2,846	2,891	3,044	3,398
الجزائر	1,630	1,800	1,773	1,810	2,129	2,631	3,122	3,397	3,825
السعودية	8,065	9,216	8,736	8,785	9,758	11,127	13,658	14,733	15,481
السودان	353	398	419	458	529	629	776	1,005	1,242
سوريا	1,045	1,217	1,257	1,331	1,293	1,392	1,560	1,844	1,946
عمان	6,631	8,271	8,221	8,316	8,858	9,994	12,335	14,032	15,584
قطر	21,390	29,290	27,030	28,355	32,788	41,949	53,333	62,914	72,849
الكويت	13,358	17,013	15,114	15,761	18,783	21,567	27,013	31,014	33,634
لبنان	5,029	4,909	4,959	5,323	5,559	5,949	5,898	6,147	6,569
ليبيا	6,527	6,808	5,950	3,594	4,267	5,309	7,123	8,327	9,372
مصر	1,436	1,550	1,461	1,313	1,197	1,137	1,270	1,489	1,739
المغرب	1,416	1,302	1,310	1,387	1,688	1,890	1,956	2,149	2,389
موريتانيا	488	431	437	437	477	542	658	938	931
اليمن	439	540	532	560	598	682	799	884	972
متوسط الدول العربية	**2,009**	**2,521**	**2,416**	**2,396**	**2,626**	**3,029**	**3,614**	**4,188**	**4,660**

المصادر: قاعدة المعلومات صندوق النقد الدولي 2008، **صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي الموحد 2008**

ملحق (1/5) : صافي الحساب الجاري للدول العربية

(مليار دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	0.06	0.01	0.55	1.25	0.09	-2.20	-1.60	-2.77
الامارات	12.14	6.54	3.76	7.59	10.34	24.32	35.94	41.67
البحرين	0.85	0.23	-0.06	0.20	0.47	1.48	2.11	3.91
تونس	-0.82	-1.02	-0.75	-0.74	-0.56	-0.31	-0.63	-0.86
الجزائر	9.14	7.06	4.36	8.81	11.12	21.18	28.95	30.58
السعودية	14.34	9.37	11.89	28.09	52.00	90.11	95.51	100.77
السودان	-1.02	-1.68	-1.54	-1.39	-1.40	-2.98	-5.49	-5.43
سوريا	1.02	1.20	1.64	0.18	-0.81	-1.18	-2.13	-2.18
عمان	3.09	1.95	1.37	0.82	0.59	4.70	4.33	4.00
قطر	4.13	4.79	4.25	5.95	7.10	14.10	16.11	23.44
الكويت	14.67	8.33	4.26	9.42	18.17	34.31	51.05	52.73
لبنان	-2.90	-3.32	-2.66	-2.61	-3.33	-2.93	-1.37	-2.63
ليبيا	11.39	4.19	0.66	5.26	7.41	17.44	25.65	24.28
مصر	-1.16	-0.03	0.61	1.94	3.42	2.91	0.87	1.86
المغرب	-0.48	1.61	1.48	1.59	0.97	1.13	1.86	-0.07
موريتانيا	-0.10	-0.13	0.04	-0.18	-0.52	-0.88	-0.04	-0.18
اليمن	1.34	0.67	0.44	0.18	0.23	0.63	0.21	-0.92
الإجمالي	**65.70**	**39.75**	**66.35**	**105.26**	**105.26**	**201.85**	**251.33**	**268.18**

المصدر: قاعدة المعلومات لصندوق النقد الدولي: ابريل/ نيسان 2008

ملحق (6/1) : معدل التضخم في الدول العربية

(نسبة مئوية)

	2002–1998	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	1.2	1.6	3.4	3.5	6.3	5.4
الامارات	2.9	3.2	5	6.2	9.3	11
البحرين	–0.8	1.7	2.3	2.6	2.2	3.4
تونس	2.6	2.7	3.6	2	4.5	3.1
الجزائر	2.7	2.6	3.6	1.6	2.5	3.7
جيبوتي	1.3	2	3.1	3.1	3.6	4.5
السعودية	–0.7	0.6	0.4	0.6	2.3	4.1
السودان	10.9	7.7	8.4	8.5	7.2	8
سوريا	–1.1	5.8	4.4	7.2	10	7
عمان	–0.3	0.2	0.7	1.9	3.2	5.5
قطر	1.6	2.3	6.8	8.8	11.8	14
الكويت	1.5	1	1.3	4.1	3.1	5
لبنان	1.2	1.3	1.7	–0.7	5.6	4.1
ليبيا	–3.1	–2.1	–2.2	2	3.4	6.7
مصر	3.1	3.2	8.1	8.8	4.2	11
المغرب	1.8	1.2	1.5	1	3.3	2
موريتانيا	5.9	5.3	10.4	12.1	6.2	7.3
اليمن	10.9	10.8	12.5	11.8	18.2	12.5

المصادر: قاعدة الاحصاءات للبنك الدولي 2008 و قاعدة المعلومات لصندوق النقد الدولي 2008 و مصادر وطنية

ملحق (7/1) : صادرات الدول العربية

(مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	1,284	2,292	2,770	3,081	3,530	4,301	5,357	5,772
الامارات	40,858	39,870	38,829	49,745	66,767	93,248	111,351	126,243
البحرين	7,722	8,245	8,364	10,350	13,580	15,970	20,063	24,017
تونس	5,996	6,609	6,798	8,027	9,679	10,488	11,824	14,860
الجزائر	21,871	18,319	18,527	24,903	31,829	43,634	54,870	56,967
جيبوتي	151	236	202	247	252	275	340	428
السعودية	74,729	68,764	66,051	86,480	112,640	157,087	190,844	234,625
السودان	1,621	1,764	1,885	2,587	3,787	4,823	5,510	8,703
سوريا	4,759	6,140	6,131	5,385	4,824	8,026	9,873	11,627
الصومال	62	71	108	144	190	250	299	380
العراق	14,916	11,064	9,134	8,141	16,119	17,656	23,869	27,010
عمان	10,663	10,681	11,127	10,361	12,726	17,404	23,548	26,624
قطر	11,592	10,868	10,977	13,404	18,546	26,182	34,353	42,019
الكويت	18,761	16,172	15,490	18,731	25,538	35,233	42,698	47,548
لبنان	714	987	1,017	1,185	1,917	2,173	2,575	3,226
ليبيا	12,716	11,336	9,882	13,761	19,358	29,019	38,602	43,218
مصر	6,354	4,140	7,001	8,388	12,185	15,557	20,437	23,384
المغرب	7,659	7,233	8,096	9,056	10,220	11,071	13,117	15,937
موريتانيا	529	547	543	594	803	943	1,392	1,754
اليمن	4,032	3,370	3,271	3,751	4,077	5,606	6,784	6,978
الإجمالي	**246,989**	**228,707**	**226,566**	**278,833**	**387,334**	**501,235**	**620,067**	**721,318**

المصدر: قاعدة الاحصاءات لوحدة الاستخبارات الاقتصادية *EIU*، قاعدة الاحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي و مصادر وطنية

ملحق (1/8): واردات الدول العربية

(مليون دولار)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	3,665	4,597	4,871	5,020	5,743	8,164	10,497	13,629	13,531
الامارات	35,746	25,464	29,608	30,353	39,152	74,537	99,268	114,607	142,944
البحرين	3,429	3,542	3,686	4,061	4,839	5,861	7,103	8,733	10,533
توني	10,199	8,601	9,570	9,528	10,951	12,726	13,175	16,551	19,845
الجزائر	9,173	9,025	9,749	11,805	15,373	20,849	23,476	25,109	32,490
جيبوتي	617	614	720	669	864	896	1,207	1,555	1,962
السعودية	28,031	30,299	43,036	48,482	54,252	44,746	59,064	70,579	90,798
السودان	1,577	1,453	1,864	2,168	2,815	4,396	6,725	8,583	8,769
سوريا	3,832	5,402	6,414	7,152	8,598	26,354	15,951	19,258	23,198
الصومال	285	329	338	388	422	547	626	793	982
العراق	2,110	3,415	5,619	6,067	4,453	10,241	12,937	13,727	15,984
عمان	4,674	5,035	5,794	6,005	6,572	7,691	9,669	11,604	15,498
قطر	2,500	3,252	3,758	4,051	4,895	6,052	10,499	15,807	21,340
الكويت	7,616	7,359	7,725	8,797	11,405	12,833	15,366	16,686	21,158
لبنان	6,206	6,228	6,377	6,255	7,636	9,276	9,652	11,152	12,889
ليبيا	4,253	4,018	4,425	5,517	6,103	8,164	8,770	10,333	13,021
مصر	15,962	22,041	12,720	19,890	21,351	27,910	32,972	39,718	49,648
المغرب	11,941	11,839	11,471	12,171	14,577	18,267	20,874	25,257	32,282
موريتانيا	604	651	711	882	1,001	1,124	1,368	1,463	1,851
اليمن	2,008	2,323	2,466	2,777	4,404	3,984	4,792	7,197	9,065
الإجمالي	**154,428**	**155,486**	**170,921**	**192,038**	**225,406**	**304,617**	**363,992**	**432,341**	**537,786**

المصدر: قاعدة الاحصاءات لوحدة الاستخبارات الاقتصادية *EIU*، قاعدة الاحصاءات التجارية لصندوق النقد الدولي

ملحق (9/1): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط السنوى)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709	0.709
الامارات	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673	3.673
البحرين	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376	0.376
تونس	1.139	1.186	1.371	1.439	1.422	1.288	1.245	1.297	1.331	1.281
الجزائر	58.739	66.574	75.260	77.215	79.682	77.395	72.061	73.276	72.647	69.292
السعودية	3.750	3.750	3.750	3.750	3.750	3.750	3.750	3.747	3.745	3.748
السودان	119.447	251.600	257.140	258.700	263.300	260.900	257.900	243.610	217.150	202.000
سوريا	49.270	48.410	47.770	50.190	51.590	51.580	52.200	53.360	52.890	55.410
عمان	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385	0.385
قطر	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640
الكويت	0.305	0.304	0.307	0.307	0.304	0.298	0.295	0.292	0.290	0.284
لبنان	1516.130	1507.840	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500	1507.500
ليبيا	0.468	0.464	0.512	0.605	1.271	1.293	1.305	1.308	1.314	1.263
مصر	3.388	3.395	3.472	3.973	4.500	5.851	6.196	5.779	5.733	5.636
المغرب	9.604	9.804	10.626	11.303	11.021	9.574	8.868	8.865	8.796	8.192
موريتانيا	188.476	209.514	238.923	255.629	271.739	263.030	257.190	265.528	268.600	268.600
اليمن	135.882	155.718	161.718	168.672	175.625	183.448	184.776	191.509	197.049	198.953

المصدر: قاعدة الاحصاءات لوحدة الاستخبارات الاقتصادية *EIU*، و مصادر وطنية

ملحق (10/1): الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	180	75	442	816	1,774	3,219	1,835
الامارات	1,184	1,307	4,256	10,004	10,900	12,806	13,253
البحرين	80	217	517	865	1,049	2,915	1,756
تونس	486	821	584	639	782	3,312	1,618
الجزائر	1,196	1,065	634	882	1,081	1,795	1,665
السعودية	504	453	778	1,942	12,097	18,293	24,318
السودان	574	713	1,349	1,551	2,305	3,541	2,436
سوريا	110	115	180	275	500	600	885
عمان	5	109	489	229	1,688	1,623	2,377
قطر	296	624	625	1,199	1,298	159	1,138
الكويت	-175	4	-67	24	234	122	123
لبنان	1,451	257	2,860	1,899	2,791	2,739	2,845
ليبيا	-113	145	142	357	1,038	2,013	2,541
مصر	510	647	237	2,157	5,376	10,043	11,578
المغرب	2,808	257	2,860	1,899	2,573	2,450	2,577
موريتانيا	77	67	102	392	814	155	153
اليمن	102	102	6	144	-302	1,121	464
الاجمالي	**9,275**	**6,978**	**15,994**	**25,274**	**45,998**	**66,906**	**71,562**

المصدر: قاعدة الاحصاءات للانكتاد 2008

ملحق (1/2) : القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الدول العربية

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	1,253	1,554	1,761	2,227	2,481	2,547	2,665
الامارت	9,566	10,269	11,496	13,659	16,665	19,998	24,998
البحرين	977	1,019	1,118	1,215	1,615	1,951	2,304
تونس	3,658	3,917	4,523	5,018	5,004	5,264	6,008
الجزائر	3,319	3,338	3,598	4,188	4,354	4,533	5,321
السعودية	18,454	19,460	23,004	25,553	29,453	33,087	36,348
السودان	912	1,681	1,925	2,479	3,006	4,102	5,193
سوريا	1,674	1,577	1,690	2,409	2,516	2,636	2,918
العراق	314	319	157	530	829	824	941
عمان	1,659	1,647	1,917	2,081	2,838	3,741	4,046
قطر	1,074	1,158	1,583	2,935	3,169	3,943	5,269
الكويت	2,054	3,024	3,886	5,020	5,907	6,805	5,657
لبنان	2,069	2,159	2,330	2,509	2,511	2,663	2,807
ليبيا	1,882	1,164	1,544	1,884	2,409	2,753	3,200
مصر	16,420	17,831	13,849	14,510	18,009	19,863	23,657
المغرب	5,024	5,429	6,067	6,611	7,777	7,467	8,421
موريتانيا	64	55	57	68	76	116	118
اليمن	596	686	762	1,022	1,177	1,480	1,559
الإجمالي	**70,968**	**76,288**	**81,266**	**93,918**	**109,796**	**123,774**	**141,430**

المصادر: وطنية ودولية

ملحق (2/2): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الدول العربية

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	248	270	274	329	376	392	440
الامارات	20,609	19,955	25,210	33,793	47,416	64,784	76,948
البحرين	1,957	1,978	2,092	2,738	3,556	4,333	5,123
تونس	838	1,040	1,083	1,266	1,702	2,090	2,520
الجزائر	18,699	18,530	24,145	32,192	45,760	53,444	59,166
السعودية	61,399	63,180	78,429	102,524	148,839	173,452	192,883
السودان	1,139	1,253	1,517	1,893	3,205	5,065	6,888
سوريا	3,848	3,730	3,957	5,130	6,871	8,275	9,135
العراق	15,906	14,762	10,414	20,257	27,011	36,670	53,342
عمان	8,541	8,544	9,047	10,631	15,288	17,533	18,268
قطر	10,113	10,373	13,164	20,830	23,434	31,500	40,149
الكويت	14,963	14,743	20,051	27,050	44,363	56,791	62,096
لبنان	0	0	0	0	0	0	0
ليبيا	11,269	10,732	14,682	20,944	30,486	38,262	46,796
مصر	6,178	6,641	8,266	9,297	10,644	15,615	18,422
المغرب	643	758	817	870	976	1,197	1,694
موريتانيا	127	143	120	192	299	337	376
اليمن	3,069	3,198	3,562	4,295	5,877	6,754	7,300
الإجمالي	**179,546**	**179,829**	**216,831**	**294,231**	**416,102**	**516,494**	**601,546**

المصادر: وطنية ودولية

ملحق (3/2): نسبة القيمة المضافة التحويلية في الناتج المحلي الأجمالي في الدول العربية

(نسبة مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	13.53	14.73	15.16	16.46	17.17	17.79	19.39
الامارات	13.93	13.64	12.98	13.16	12.48	11.88	12.60
البحرين	11.66	11.99	11.25	10.76	13.45	11.58	11.72
تونس	18.59	18.61	18.04	17.11	17.33	17.32	17.16
الجزائر	6.02	5.86	5.30	4.93	4.25	3.97	3.70
السعودية	10.07	10.31	10.71	10.19	9.52	9.43	9.67
السودان	6.82	11.23	10.83	11.43	10.56	9.06	11.25
سوريا	7.96	6.92	7.44	9.73	9.00	8.37	7.73
العراق	1.78	1.83	1.48	2.05	2.61	1.86	1.52
عمان	8.32	8.17	8.70	8.53	8.42	10.39	10.10
قطر	6.12	5.98	6.73	9.25	7.46	7.35	7.78
الكويت	5.89	7.93	8.12	8.47	7.31	7.08	5.08
لبنان	9.01	11.53	11.77	11.74	10.78	11.17	11.39
ليبيا	6.11	3.23	2.46	1.92	2.43	2.61	5.61
مصر	17.21	20.38	17.02	18.41	20.20	18.50	18.49
المغرب	16.55	16.05	17.54	16.81	17.52	16.83	12.31
موريتانيا	4.64	5.64	5.48	2.56	3.60	3.35	4.28
اليمن	5.79	6.09	5.98	5.62	6.22	6.38	7.20
القيمة المضافة الاجمالية /الناتج المحلي الإجمالي	**10.65**	**11.20**	**10.80**	**10.52**	**10.01**	**9.62**	**9.84**

المصدر: حسابات من ملحق (1/1) وملحق (3/2)

ملحق (4/2) : نسبة القيمة المضافة للقطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الداخلي في الدول العربية

(نسبة مئوية)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاردن	2.76	2.81	2.69	2.89	2.96	2.62	2.75
الامارات	30.01	26.51	28.46	32.56	35.50	36.34	38.00
البحرين	24.69	23.42	21.49	21.75	19.45	21.32	26.06
تونس	4.19	4.94	4.33	4.50	5.90	6.64	7.20
الجزائر	33.96	32.48	35.50	38.02	45.19	42.59	44.00
السعودية	33.50	33.46	36.50	40.90	48.09	49.76	51.29
السودان	8.51	8.36	8.53	8.72	10.96	9.15	11.81
سوريا	18.31	16.38	17.42	20.77	24.57	26.27	24.19
العراق	89.96	84.66	98.05	78.52	81.65	56.84	86.45
عمان	42.81	42.04	41.53	42.96	49.74	48.71	45.60
قطر	57.66	53.57	55.94	65.64	55.19	61.86	59.25
الكويت	42.87	38.66	41.92	45.64	54.92	58.31	55.77
لبنان	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
ليبيا	35.00	54.11	61.14	68.73	73.23	70.72	82.01
مصر	6.48	7.59	10.16	11.80	11.35	11.75	14.40
المغرب	1.90	2.10	1.87	1.74	1.88	2.04	2.31
موريتانيا	10.87	17.65	13.69	14.48	16.72	34.93	13.64
اليمن	32.19	32.03	30.01	31.67	36.04	36.12	33.70
القيمة المضافة الاجمالية /الناتج المحلي الإجمالي	**27.30**	**26.99**	**29.20**	**33.65**	**38.85**	**39.24**	**41.21**

المصدر: حسابات من ملحق (1/1) وملحق (2/2)

ملحق(5/2): القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الدول العربية

(مليون دولار)

	2001			2002			2003			2004			2005			2006			2007		
	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي	تحويلي	استخراجي	صناعي
الاردن	1,253	248	1,501	1,554	270	1,824	1,761	274	2,035	2,227	329	2,556	2,481	376	2,857	2,547	375	2,922	2,665	440	3,105
الامارات	9,566	20,609	30,175	10,269	19,955	30,224	11,496	25,210	36,706	13,659	33,793	47,452	16,665	47,416	64,081	19,998	61,152	81,150	24,998	76,948	101,946
البحرين	968	1,957	2,925	1,013	1,978	2,991	1,095	2,092	3,186	1,203	2,432	3,635	1,799	2,603	4,402	1,861	3,424	5,285	2,304	5,123	7,427
تونس	3,658	838	4,496	3,917	1,040	4,957	4,523	1,083	5,606	5,018	1,266	6,284	5,004	1,702	6,706	5,264	2,032	7,296	6,008	2,520	8,528
الجزائر	2,317	18,742	21,059	2,549	18,530	21,079	2,777	24,145	26,922	3,197	32,320	35,517	2,749	46,320	49,069	2,885	48,695	51,580	5,321	59,166	64,487
السعودية	18,454	61,399	79,853	19,460	63,180	82,640	23,004	78,429	101,433	25,553	102,524	128,077	29,453	148,839	178,292	32,885	173,452	206,337	36,348	192,883	229,231
السودان	912	1,139	2,051	1,253	1,681	2,934	1,925	1,517	3,442	2,479	1,893	4,371	3,006	3,119	6,124	3,405	3,438	6,843	5,193	6,888	12,081
سوريا	1,674	3,848	5,521	1,577	3,730	5,308	1,690	3,957	5,647	2,409	5,130	7,540	2,516	6,871	9,388	2,636	8,275	10,911	2,918	9,135	12,053
العراق	314	15,906	16,220	319	14,762	15,081	157	10,414	10,571	530	20,257	20,787	829	25,899	26,728	939	28,647	29,586	941	53,342	54,283
عمان	1,659	8,541	10,200	1,647	8,544	10,191	1,917	9,047	10,964	2,081	10,631	12,712	2,838	15,288	18,126	3,741	17,533	21,274	4,046	18,268	22,314
قطر	1,074	10,113	11,187	1,158	10,373	11,531	1,583	13,164	14,747	2,935	20,830	23,765	3,169	23,434	26,603	3,873	32,612	36,485	5,269	40,149	45,418
الكويت	2,054	14,963	17,017	3,024	14,743	17,768	3,886	20,051	23,937	5,020	27,050	32,070	5,907	44,363	50,269	6,805	56,056	62,861	5,657	62,096	67,753
لبنان	1,551	0	1,551	2,159	0	2,159	2,330	0	2,330	2,509	0	2,509	2,377	0	2,377	2,527	0	2,527	2,807	0	2,807
ليبيا	1,967	11,269	13,236	640	10,732	11,372	591	14,682	15,273	584	20,944	21,528	1,010	30,486	31,496	1,315	35,592	36,907	3,200	46,796	49,996
مصر	16,420	6,178	22,598	17,831	6,641	24,472	13,849	8,266	22,115	14,510	9,297	23,807	18,009	10,121	28,130	19,863	12,613	32,476	23,657	18,422	42,079
المغرب	5,416	643	6,059	5,844	758	6,602	6,528	817	7,345	7,141	870	8,010	8,300	976	9,276	8,658	1,174	9,832	8,421	1,694	10,115
موريتانيا	52	122	174	65	203	268	70	176	246	38	217	255	70	324	394	89	930	1,019	118	376	494
اليمن	596	3,069	3,665	686	3,198	3,884	762	3,562	4,324	1,022	4,295	5,318	1,177	5,877	7,054	1,480	6,754	8,234	1,559	7,300	8,859
الإجمالي	**69,904**	**179,584**	**249,488**	**75,394**	**179,889**	**255,283**	**79,943**	**216,887**	**296,830**	**92,115**	**294,078**	**386,193**	**107,359**	**414,012**	**521,371**	**120,772**	**492,753**	**613,525**	**141,430**	**601,546**	**742,976**

المصادر: وطنية ودولية

جدول 1/3

كميات الانتاج للصناعات الرئيسة الأردنية

	الوحدة	2003	2004	2005	* 2006	*2007
الصناعات الاستخراجية						
الفوسفات	الف طن	6,762.3	6,222.9	6,374.7	5,870.8	5,541.4
البوتاس	الف طن	1,961.1	1,929.0	1,829.1	1,699.4	1,794.4
الصناعات التحويلية						
الاسمدة	الف طن	634.0	779.1	790.3	861.8	831.0
الاحماض الكيماوية	الف طن	1,499.3	1,650.6	1,613.6	1,668.6	1,502.0
كلنكر	الف طن	3,170.1	3,401.3	3,374.7	3,419.2	3,367.2
الاسمنت	الف طن	3,514.9	3,907.6	4,045.9	3,967.4	3,696.3
المنمتجات البترولية	الف طن	3,694.6	3,946.5	4,213.7	4,017.2	3,740.4
الكهرباء	مليون ك.و.س	7,721.4	8,708.9	9,359.3	927.1	10,078.0

* بيانات أولية

المصدر: البنك المركزي الأردني.

جدول 2/3

قيمة الناتج الصناعي الأردني (2001 - 2007)

(مليون دولار)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قطاع تحويلي	1,253	1,554	1,761	2,227	2,481	2,714	*3,054
قطاع استخراجي	248	270	274	329	376	392	440
قطاع صناعي	1,501	1,824	2,035	2,556	2,857	3,106	3,494

*تقديرات الايدمو

المصدر: دائرة الاحصاء العامة الاردنية

جدول رقم 3/3 **الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في الأردن**

	الاهمية النسبية	2003	2004	2005	* 2006	*2007
الصناعات الاستخراجية والتحويلية	93.552	116.2	130.1	143.5	150.8	153.9
الصناعات الاستخراجية	11.027	109.3	105.1	103	95.2	93.9
الصناعات التحويلية	82.525	117.1	133.4	148.8	158.2	161.9
المواد الغذائية والمشروبات	15.396	113.2	130.8	155.1	162.2	152
منتجات التبغ	2.401	186.4	208	243.4	272.6	303.6
الملابس والانسجة	2.77	100.7	113.2	107.6	117.7	116
الأحذية و الجلود	0.636	128.2	146.6	60.9	72	8.8
الاثاث	2.024	95.9	108.7	131.7	138.3	164
الاخشاب والفلين عدا الاثاث	0.404	44.7	69.7	31.4	30	31.4
الورق ومنتجاته	2.859	97	122.3	137.5	145.4	157.1
الاسمدة	10.665	89.7	105.3	106.4	116.1	104.4
مواد كيميائية عدا الاسمدة	0.535	132.5	12.3	103.6	120.1	118.8
الدهانات	1.066	140.5	186.3	220	233.4	260.1
الادوية	4.436	123.1	134.7	163.2	174.1	201.7
المنظفات والصابون	2.571	72.9	90.9	83.9	90.6	69.1
المنتجات النفطية المكررة	14.713	113.1	120.9	129.2	123.9	119.7
منتجات المطاط واللدائن	2.694	143.4	147.5	180.5	164.6	186.2
الاسمنت والجير	3.309	128.3	142.4	146.8	144.2	145.3
الحديد والصلب	2.94	114	127.5	160.9	129.6	142.1
الطباعة والنشر	1.804	80.9	92.5	107.2	110.5	112.2
الاصناف المنتجة من الخرسانة والاسمنت	2.253	218.1	257.9	317.5	348.8	383.1
قطع وتشكيل واتمام وتجهيز الاحجار	0.915	102.7	98.3	113.9	119.7	114.1
الآلات والمعدات	1.25	155.6	189	205.9	366.8	455.4
الآلات والاجهزة الطبية	0.21	103.8	70	57.8	41.6	26.9
الآلات والاجهزة الكهربائية	1.285	125.3	177.4	217.4	233.4	279.2
الفلزات الثمينة وغير الحديدية	0.647	146.7	143.1	118.4	118.7	107
منتجات المعادن المشكلة عدا الماكينات	2.682	137.3	164.4	182.7	205.5	263.7
معدات الراديو والتلفزيون والاتصالات	0.652	210.5	309.2	380.8	695.9	645.8
المركبات ذات المحركات	0.595	225.3	229.8	245.4	207.4	211.5
اخرى	0.839	77.6	79.9	84	93.5	75.1
امدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	6.448	112.5	127.3	136.9	160.1	189
الرقم القياسي العام	**100**	**116**	**129.9**	**143.1**	**151.4**	**156.2**

المصدر:البنك المركزي الاردني، دائرة الاحصات العامة

بيانات اولية*

جدول رقم 4/3: التركيب السلعي للصادرات الأردنية حسب التصنيف الدولي

(مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006 *	2007 *
المواد الغذائية والحيوانية الحية، منها:	220.9	283.4	387.9	455.0	569.7
الحيوانات الحية	14.2	15.0	15.1	92.2	1.4
منتجات الألبان والبيض	11.3	13.0	41.5	18.9	18.8
الخضروات	140.3	180.1	223.8	228.6	385.1
الفواكه والمكسرات	16.2	18.9	33.7	35.5	48.1
المشروبات والتبغ	63.2	58.5	67.6	93.1	96.5
المواد الخام غير الصالحة للأكل عدا المحروقات، منها:	364.7	437.4	493.9	499.0	613.8
الفوسفات	128.1	166.0	168.3	18.2	195.1
البوتاس	204.2	230.6	276.6	255.6	321.0
الوقود المعدني ومواد التشحيم والمواد المشابهةv	6.5	22.1	6.6	42.0	37.1
زيوت ودهون وشموع حيوانية ونباتية	59.0	159.4	102.0	86.9	22.6
زيوت وشحوم نباتية مهدرجة واجزاءها	47.8	145.4	84.8	67.1	11.7
مواد كيماوية، ومنها:	549.6	708.3	812.0	882.1	1,080.1
منتجات دوائية وصيدلية	184.8	223.6	280.1	297.3	423.3
الاسمدة	103.9	174.6	172.8	213.7	309.2
حامض الفوسفوريك	85.5	90.4	98.2	98.0	70.1
بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة، منها:	186.5	223.6	270.5	307.3	375.3
الورق والكرتون	43.2	50.1	62.6	70.8	98.4
الآلات ومعدات النقل	108.7	145.3	179.3	221.4	241.3
مصنوعات متنوعة، منها:	800.4	1,186.2	1,305.4	1,535.7	1,443.6
الملابس	675.7	1,000.0	1,051.2	1,244.3	1,189.7
اصناف ومعاملات غير مصنفة في مكان آخر	3.1	29.2	0.0	9.0	4.7
المجموع	**2,362.6**	**3,253.3**	**3,625.1**	**4,131.6**	**4,484.6**

المصدر: االبنك المركزي الاردني/النشرة الاحصائية الشهرية

*بيانات اولية

جدول 5/3

الناتج الصناعي الاماراتي بين عام 2001 و عام 2007

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	تغير 06\07
صناعة تحويلية	9,566	10,269	11,496	13,659	16,665	19,998	24,998	25.0
صناعة إستخراجية	20,609	19,955	25,210	33,793	47,416	64,784	76,948	18.8
قطاع صناعي	30,175	30,224	36,706	47,452	64,081	84,782	101,946	20.2

المصدر: وزارة االمالية ، دولة الإمارات

جدول رقم 6/3

المنشآت الصناعية والاستثمار والعمال في الإمارات
(2003 – 2007)

	عدد المنشآت الصناعية	الاستثمار (مليون دولار)	العمال
2003	2,795	11,893	212,697
2004	3,036	17,160	231,275
2005	3,294	18,589	245,707
2006	3,567	19,189	264,719
2007	3,852	19,792	288,180

المصدر: وزارة الإقتصاد، دولة الإمارات

جدول رقم 7/3

توزيع المنشآت الصناعية والاستثمار والعمال حسب القطاع في الإمارات

	عدد المنشآت الصناعية			الاستثمار (مليون دولار)			العمال		
	2006	2007	نسبة الزيادة السنوية	2006	2007	نسبة الزيادة السنوية	2006	2007	نسبة الزيادة السنوية
صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	312	334	7.1	8,635	8,761	1.5	27,736	29,130	5
صناعة النسيج والملابس الجاهزة	262	267	1.9	259	262	1.1	31,769	31,714	-0.2
صناعة الخشب والأثاث	443	489	10.4	214	224	4.8	24,568	26,912	9.5
صناعة الورق والطباعة والنشر	270	294	8.9	493	498	0.8	16,368	17,315	5.8
صناعة الكيماويات ومنتجاتها	638	679	6.4	4,186	4,207	0.5	34,693	36,817	6.1
صناعة المنتجات غير المعدنية	480	516	7.5	2,285	2,415	5.7	47,973	54,112	12.8
الصناعات المعدنية الأساسية	63	69	9.5	1,982	1,987	0.2	8,475	8,751	3.3
صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	943	1,042	10.5	1,088	1,392	28.0	68,424	78,573	14.8
الصناعات التحويلية الأخرى	156	163	4.5	47	47	0.6	4,713	4,856	3
المجموع	**3,567**	**3,852**	**8.0**	**19,189**	**19,792**	**3.14**	**26,419**	**288,180**	**8.9**

المصدر: وزارة المالية والصناعة، دولة الإمارات

جدول 8/3

صادرات الإمارات من السلع 2006 – 2007

(مليون دولار)

	2006	2007	تغير 06\07	الاهمية النسبية
صادرات المحروقات	70,148	84,447	20	47
نفط خام	58,140	71,232	23	39
منتجات نفطية	4,903	5,450	11	3
غاز	7,105	7,766	9	4
صادرات أخرى	7,965	11,463	44	6
صادرات المناطق الحرة	20,514	22,796	11	13
إعادة التصدير	47,059	62,314	32	34
				0
إجمالي الصادرات	**145,686**	**181,020**	**24**	**100**

المصدر: البنك المركزي

جدول 9/3

الناتج الصناعي البحريني حسب القطاعات بين عام 2001 و2007

(مليون دولار)

قطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
تحويلي	977	1,019	1,118	1,215	1,615	1,951	2,304
استخراجي	1,957	1,978	2,092	2,432	2,603	4,333	5,123
صناعي	2,934	2,997	3,210	3,647	4,218	6,284	7,427

المصدر: الجهاز المركزي البحريني للمعلومات

جدول رقم 10/3

الناتج الصناعي البحريني الأساسي (2003 – 2007) (طن متري)

(مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007
صناعة الألمنيوم –طن متري–	531,991	531,626	750,710	860,435	865,048
الصناعات البتروكيماوية –ألف طن متري–	1,317	1,287	1,338	1,482	1,373

المصادر: الهيأة الوطنية للنفط والغاز، البنك المركزي والتقرير الاقتصادي السنوي، 2007

جدول 11/3 صادرات البحرين من السلع

(مليون دولار)

	2006	2007	تغير 07/06	أهمية نسبية (%)
الصادرات النفطية	**9,364**	**10,970**	**17.1**	**79.20**
الصادرات غير النفطية	**3,029**	**2,881**	**-4.9**	**20.80**
منتجات حيوانية وغذائية وصناعات غذائية	62	64	4.3	2.25
نسيج وألبسة	105	124	17.9	4.32
منتجات كيماوية وبتروكيماوية	348	654	87.6	22.70
منتجات معدنية	270	205	-24.0	7.13
مواد البناء	8	10	33.3	0.38
منتجات معدنية	1,851	1,464	-20.9	50.85
آلات وتجهيزات النقل	291	283	-2.8	9.85
منتجات أخرى	91	72	-20.6	2.53
إجمالي الصادرات	**12,394**	**13,851**	**11.8**	**100.00**

المصدر : الجهاز المركزي البحريني للمعلومات

جدول 12/3:

القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي التونسي

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صناعات غذائية	634	663	773	940	917	973	1,084
معدات البناء، الخزف الزجاج	307	371	447	492	509	553	625
الميكانيك والإلكترونيك	551	595	726	847	923	1,104	1,359
الكيماويات والمطاط	392	425	480	525	534	540	598
النسيج، الملابس، الجلد	1,344	1,390	1,536	1,597	1,488	1,429	1,599
الخشب والورق	430	474	560	618	633	666	749
الاجمالي	**3,658**	**3,917**	**4,523**	**5,018**	**5,004**	**5,264**	**6,014**

المصدر : البنك المركزي التونسي

جدول 13/3:

تطور صادرات تونس خلال عام 2006 و 2007

	القيمة (مليون)	تغير 2006 /2005	نسبة من المجموع	القيمة (مليون)	تغير 2007 /2006	نسبة من المجموع
مليون دولار	2006			2007		
إجمالي الصادرات	12,155	12.8	100	15,164	24.8	100
زراعة وصيد	338	5.4	2.8	424	25.4	2.8
الطاقة	1,576	14.8	13	2,451	55.5	16.2
منتجات معدنية	45	-24.2	0.4	71	55.3	0.5
صناعات غذائية	1,135	37.1	.9.3	1,051	-7.4	6.9
منسوجات وألبسة	4,055	0.2	33.4	4,747	17	31.3
صناعات ميكانيكية وكهربائية	3,144	23.9	25.8	4,115	30.9	27.1
مشتقات الفوسفات	762	11.3	6.3	983	29	6.5
صناعات تحويلية اخرى	1,098	18.7	9	1,322	20.4	8.7
إجمالي الصناعات التحويلية	**10,194**	**10.6**	**83**	**12,217**	**19.8**	**81**

المصدر: البنك المركزي التونسي

جدول 14/3 : القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر 2001 – 2007

(مليون دولار)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المحروقات	18,700	18,537	24,147	32,193	45,757	53,440	59,015
معادن ومناجم	53	56	60	78	86	110	151
قطاع استخراجي	**18,753**	**18,593**	**24,208**	**32,271**	**45,843**	**53,550**	**59,166**
صناعات الحديد والصلب والصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية	430	429	494	595	595	610	674
مواد البناء	422	407	419	529	573	597	928
الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستك	256	230	237	336	343	361	419
الصناعات الغذائية	1,393	1,416	1,491	1,663	1,726	1,857	2,196
النسيج والألبسة	156	153	170	187	193	187	191
الجلد والأحدية	29	33	32	37	37	35	34
الخشب والفلين والورق	150	163	170	214	212	222	233
صناعات اخرى	483	508	585	648	675	663	646
قطاع تحويلي	**3,319**	**3,338**	**3,598**	**4,209**	**4,354**	**4,533**	**5,321**
قطاع صناعي	**22,072**	**21,931**	**27,805**	**36,480**	**50,197**	**58,083**	**64,488**

المصدر : المكتب الوطني للإحصاء.

جدول رقم 15/3

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في الجزائر

(نسبة مئوية)

	2003	2004	2005	2006	2007
صناعات المحروقات	8.8	3.3	5.8	-2.5	-0.9
زراعة	19.7	3.1	1.9	4.9	5
صناعة تحويلية عمومية	3.5	-1.3	-4.5	-2.2	-6.5
صناعة تحويلية خاصة	2.9	2.5	1.7	2.1	3.2
خدمات عمومية	4.5	4	3	3.1	6.5
خدمات القطاع الخاص	4.2	7.7	6	6.5	6.8
بناء وأشغال عمومية	5.5	8	7.1	11.6	9.8

المصدر: المندوبية العامة للتخطيط والمستقبلية

جدول 16/3:

مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام في القيمة المضافة الصناعية في الجزائر

(نسبة مئوية)

قطاع	2005			2006			2007		
	مجموع	عمومي	خاص	مجموع	عمومي	خاص	مجموع	عمومي	خاص
محروقات	45,756.8	41,413	4,344	53,440	48,533	4,907	59,016	55,463	3,553
معادن ومناجم	86.2	82	4	110	103	7	151	143	8
قطاع استخراجي	45,843.1	41,495	4,349	53,549	48,635	4,914	59,167	55,606	3,561
صناعات الحديد والصلب، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية	594.6	535	59	610	536	74	674	588	86
مواد البناء	663.7	398	266	597	248	349	928	492	436
الكيماوية، المطاط والبلاستك	373.2	107	266	361	144	217	419	172	247
الصناعات الغذائية	1,877.2	1,685	192	1,857	215	1,642	2,196	348	1,847
المنسوجات والالبسة	193.5	-1,347	1,540	187	39	148	191	33	158
الجلد والاحدية	37.1	-110	147	35	32	3	34	4	30
الخشب والفلين والورق	21.4	-10	31	222	125	97	233	205	112
صناعات اخرى	674.5	584	90	663	639	24	646	622	28
قطاع تحويلي	4,435.2	1,843	2,593	4,533	1,978	2,555	5,321	2,465	2,944
قطاع صناعي	50,278.3	43,337.2	6,941.1	58,082.6	50,613.3	7,469.3	64,488.2	58,071.0	6,504.5

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء

جدول 17/3

إنتاج الإسمنت في الجزائر 2003 – 2007
الوحدة : ألف طن

	عدد المصانع	الطاقة التصميمية	2003	2004	2005	2006	2007
مجمع الشرق	5	4 400	4 058	4 235	4 325	4 351	4 712
مجمع الغرب	3	2 700	1 584	1 729	2 061	2 181	2 501
مجمع الوسط	3	2 400	1 535	1 752	2 000	2 021	2 062
مجمع الشلف	1	2 000	1 015	1 825	2 077	2 246	2 341
قطاع خاص	1	4 000	-----	1 752	2 286	3 864	4 282
المجموع		15 000	8 193	11 295	12 751	14 665	15 899

مصدر : شركة مساهمة صناعة الإسمنت الجزائرية

جدول رقم: 18/3

تطور الصادرات الجزائرية

(مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	تغير 07/06	اهمية نسبية
صادرات نفطية	23,988	1,548	45,572	53,608	59,303	10.6	97.8
الصادرات غير النفطية	477	660	910	1,185	1,312	10.7	2.2
مواد غذائية	47	66	67	73	92	26.0	0.2
مواد أولية	49	97	134	195	153	-21.5	0.3
مواد نصف تامة	316	432	651	828	988	19.3	1.6
تجهيزات صناعية	29	50	38	44	44	0.0	0.1
مواد الاستهلاك	35	15	20	44	34	-22.7	0.1
إجمالي الصادرات	24,465	32,208	46,482	54,793	60,615	10.6	100

المصدر: البنك المركزي الجزائر

جدول رقم: 19/3

صادرات الجزائر من المحروقات

(مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007
نفط خام	12,559.70	19,340.70	22,697.40	25,313.60
المكثفات	4,878.20	6,307.30	7,268.00	8,488.80
مواد نفطية مكررة	3,029.00	3,940.90	4,756.30	5,830.90
غاز النفط السائل	2,583.30	3,337.00	3,626.20	4,526.70
غاز طبيعي سائل	3,757.00	537.4	6,383.10	6,518.10
غاز طبيعي	4,742.90	7,324.60	8,877.00	8,624.80
مداخيل المحروقات	31,550.20	45,588.00	53,608.00	59,302.90

المصدر : البنك المركزي الجزائري

جدول رقم: 20/3

الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية في السعودية

(مليون اولار)

النشاط الاقتصادي	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
التعدين والتحجير	46,818	69,973	61,400	63,180	78,430	102,525	152,391	178,639	192,883
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	46,161	69,293	60,695	62,455	77,687	101,755	151,586	177,799	192,005
ب) نشاطات تعدينية أخرى	657	680	704	725	742	769	804	839	878
الصناعات التحويلية	16,747	18,211	18,455	19,460	23,005	25,553	29,545	33,087	36,287
أ) تكرير الزيت	4,806	5,622	5,162	5,449	7,929	8,649	10,529	11,672	12,385
ب) صناعات أخرى	11,941	12,588	13,293	14,011	15,076	16,905	19,016	21,416	23,902
المجموع	**63,564**	**88,184**	**79,855**	**82,640**	**101,434**	**128,078**	**181,936**	**211,726**	**229,170**

المصدر: وزارة التجارة و الصناعة

جدول رقم: 21/3

انتاج الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) حسب مجموعة الإنتاج 2003 – 2007 (ألف طن متري)

	2003	2004	2005	2006	2007
الكيماويات الأساسية	16173	16528	17360	17650	17835
المعادن	3727	3624	3753	3856	4792
المنتجات الوسيطة	7514	7623	9395	10340	10148
الأسمدة	5297	5226	5418	5922	7514
*البوليميرات	4798	5262	5441	5600	5816
سابك الأوروبية للبتروكيماويات	4793	4596	5299	5754	8540
المجموع	**42,302**	**42,859**	**46,666**	**49,122**	**54,645**

المصدر: الشركة السعودية للصناعات الأساسية –سابك–
*منذ 1998 جاءت منتجات –سابك – بهذا التصنيف

جدول رقم: 22/3

صادرات العربية السعودية من السلع

(مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	تغير 06/07
الصادرات النفطية	**110,746**	**162,000**	**188,720**	**206,682**	**9.52**
الصادرات غير النفطية	**15,252**	**19,054**	**22,868**	**27,933**	**22.14**
البتروكيماويات	4,979	11,245	12,282	14,448	17.63
مواد البناء	1,418	1,645	2,114	2,882	36.29
زراعة، حيوانات، مواد غذاية	975	1,166	1,398	1,990	42.35
أخرى	7,879	4,998	7,074	8,613	21.76
إجمالي الصادرات	**125,998**	**181,055**	**211,588**	**234,614**	**10.88**

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط، الكتاب الإحصائي السنوي،2007.

جدول رقم: 23/3

المنتجات الصناعية الرئيسة في السودان

	2003	2004	2005	2006	2007
النفط الخام –مليون برميل–	95.77	77	103	132.73	176.57
النفط المكرر –ألف برميل–	2.78	3.16	3.17	3.91	4.37
السكر–ألف طن–	728	755	712	728	757
الإسمنت –ألف طن–	272	307	331	202	326

المصدر: شركة السكر السودانية و شركة سكر كنانة ووزارة المالية والاقتصاد.

جدول رقم: 24/3

الصادرات السودانية حسب السلع

(مليون دولار)

	2005	2006	2007	تغير 06/07 %	الأهمية النسبية %
صادرات النفط ومشتقاته	**4,187**	**5,087**	**8,403**	**65.2**	**94.6**
قطن	107	82	69	-16.5	0.8
صمغ عربي	107	50	52	3.8	0.6
فول سوداني	25	0.2	0.8	300.0	0.0
سمسم	118	167	92	-44.9	1.0
زيوت نباتية	2	0.1	0	-100.0	0.0
حيوانات حية ولحوم	133	126	84	-33.4	0.9
أخرى	145	144	179	24.3	2.0
الصادرات غير النفطية	637	569	476	-16.4	5.4
المجموع	**4,824**	**5,656**	**8,879**	**57.0**	**100**

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم: 25/3

الانتاج حسب النشاط الصناعي في سورية 2000–2007

(مليون دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصناعات الاستخراجية	**5,486**	**4,124**	**4,141**	**4,473**	**5,560**	**7,379**	**8,674**	**9,197**
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	1,635	1,712	1,838	1,944	2,074	2,168	2,217	2,243
الغزل والنسيج والجلود	1,221	1,529	1,524	1,610	1,739	1,922	1,989	1,981
الخشب والموبيليا والأثاث	250	210	220	229	426	460	486	508
الـورق ومنتجاته والطباعة	38	43	30	35	80	79	80	77
الكيماوية ومنتجاتها	2,315	2,221	2,219	2,219	2,482	3,884	6,040	6,694
المنتجات غير المعدنية (اللافلزية)	534	436	430	448	769	876	920	900
المعدنية الأساسية	89	100	89	91	150	167	172	170
المنتجات المعدنية المصنعة	647	686	695	714	971	1,067	1,174	1,164
متنوعة اخرى (اعادة دوران)	42	20	17	18	22	49	46	89
مجموع الصناعات التحويلية	**6,772**	**6,955**	**7,061**	**7,308**	**8,714**	**10,671**	**13,123**	**13,826**

المصدر: جهاز الإحصائي السوري

جدول رقم: 26/3

صادرات عمان من السلع

(مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	النسبة	تغير 07/06
الصادرات النفطية	10,979	15,916	17,687	18,979	75.88	7.31
الصادرات غير النفطية	1,105	1,461	2,137	3,395	13.57	58.87
إعادة التصدير	1,416	1,534	2,016	2,639	10.55	30.94
إجمالي الصادرات	**13,500**	**18,911**	**21,839**	**25,013**	**100**	**14.53**

المصدر: قطاع التجارة والصناعة ووزارة الاقتصاد الوطني

جدول رقم: 27/3

صادرات عمان حسب السلع

(مليون دولار)

	2004	2005	2006	2007	تغير 06/07	النسبة
منتجات غذائية وحيوانية وصناعات غذائية	397	447	389	463	18.92	13.6
نسيج وألبسة	63	39	29	18	-36.36	0.5
منتجات كيماوية وبتروكيماوية	74	234	363	463	27.54	13.6
منتجات البلاستك والمطاط ومنتجات مشتقة	82	87	84	297	253.13	8.8
منتجات معدنية	113	134	568	1,184	108.33	34.9
منتجات الحديد	192	253	326	318	-2.42	9.4
منتجات أخرى	184	266	376	650	72.73	19.1
المجموع	**1,105**	**1,461**	**2,137**	**3,395**	**58.87**	**100**

المصدر : البنك المركزي العماني

جدول رقم: 28/3

اقتصاد فلسطين: (الضفة الغربية و قطاع غزة): أهم المؤشرات

مليون دولار	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السكان وقوى العمل								
السكان (بالألف)	3,212	3,335	3,455	3,576	3,700	3,825	3,952	4,081
القوة العاملة (بالألف)	695	675	694	758	790	827	872	913
عدد العاملين (بالألف)	597	505	477	564	578	633	666	716
معدل البطالة %	21	25	41	33	33	29.0	29.6	28.9
العمالة في إسرائيل (بالألف)	117	70	49	55	50	63	63	67
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات								
الزراعة %	14	12	15	16	16	14	16	16
الصناعة %	14	14	13	13	13	13	12	13
البناء والتشييد %	20	15	11	13	12	12	12	11
الخدمات والفروع الأخرى %	52	60	61	59	60	60	61	61
الأداء الماكرو إقتصادي								
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	4,116	3,816	3,484	3,920	4,144	4,480	4,394	4,512
الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دولار)	5,274	4,404	4,010	4,461	4,740	4,758	4,929	5,037
نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار	1,281	1,144	1,009	1,096	1,120	1,171	1,112	1,106
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بالدولار	1,327	1,175	1,030	1,117	1,148	1,165	1,050	945
الاستثمار العام (مليون دولار)	595	499	367	472	293	298	150	176
الاستثمار الخاص (مليون دولار)	851	623	311	654	743	751	664	640
إجمالي الاستثمار (مليون دولار)	1,446	1,122	678	1,126	1,036	1,008	814	816
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي %	35	29	20	29	25	23	19	18
التجارة الخارجية								
صادرات السلع والخدمات (مليون دولار)	731	507	418	436	482	538	370	500
واردات السلع والخدمات (مليون دولار)	2,986	2,339	2,129	2,405	2,749	3,120	3,118	3,615
فجوة الموارد	-2,254	-1,832	-1,710	-1,969	-2,267	-2,582	-2,748	-3,115
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	18	13	12	11	12	12	8	11
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي %	73	61	61	61	66	70	71	80

تشمل الارقام سكان الضفة الغربية وقطاع غزة 1

المصادر: سلطة النقد الفلسطينية، مكتب الإحصاءات المركزي الفلسطيني، الاونكتاد، التقرير الإقتصادي العربي الموحد،2008.

جدول رقم: 29/3

القيمة المضافة للصناعات الفلسطينية

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مجموع الصناعات الإستخراجية	**21.7**	**18.4**	**10.2**	**29.7**	**21.2**	**32.2**	**14.3**
مجموع الصناعات التحويلية	**419.8**	**330.2**	**445.3**	**599.6**	**584.7**	**566.1**	**647.3**
صنع المنتجات الغذائية و المشروبات و التبغ	131.4	77.0	130.7	127.9	132.7	144.0	171.9
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	84.3	65.5	84.3	81.9	81.6	62.1	82.4
صنع الخشب و منتجاته و الأثاث	215.7	32.3	69.5	47.3	59.2	45.4	75.6
صنع الورق و منتجات الورق و الطباعة و النشر	13.3	6.2	8.2	20.1	23.0	14.4	20.4
صنع الكيماويات و البتروكيماويات و الفحم و المطاط و البلاستيك	39.9	28.6	42.8	48.5	49.9	41.1	44.1
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	72.3	79.6	68.8	136.7	129.4	212.9	134.6
صنع المعادن الأساسية	0.6	0.6	0.2	1.7	1.1	1.5	2.9
صنع المنتجات المعدنية و الآلات و المعدات	38.2	38.3	38.0	65.1	36.4	40.2	110.5
صناعات تحويلية أخرى	255.4	2.2	2.7	70.3	71.5	4.4	4.9

تصنيف الأنشطة حسب *ISIC2*

المصدر : المكتب المركزي للإحصاءات الفلسطينية

جدول رقم: 30/3

العمالة القطرية وغير القطرية حسب القطاعات الاقتصادية
(أزيد من 15 سنة)

	قطرية	غير قطرية	مجموع	النسبة في القطاع	نسبة القطريين حسب القطاع
قطاع صناعي	**5,672**	**84,381**	**90,053**	**%17**	**%17.0**
قطاع استخراجي	4,819	22,534	27,353	%5	%17.6
قطاع تحويلي	853	61,847	62,700	%12	%1.36
قطاعات أخرى	**52,641**	**388,755**	**441,396**	**%83**	**12%**
إجمالي العمالة	**58,313**	**473,136**	**531,449**	**%100**	**%11**

المصدر: وزارة التخطيط والتقرير الاقتصادي والمالي القطري، 2007.

جدول رقم: 31/3

القيمة المضافة للصناعات التحويلية القطرية

(مليون دولار)

القطاع	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	23	31	20	28	41	41
صنع المنسوجات و الملابس و المنتجات الجلدية	58	70	49	124	128	135
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	31	31	36	111	134	143
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	27	32	34	70	103	109
صنع الكيماويات والبتروكيماويات	335	588	994	1,679	1,841	2,364
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	67	65	75	239	245	351
صنع المعادن الأساسية	298	298	334	531	538	644
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	43	43	42	149	135	154
صناعات تحويلية أخرى	1	1	1	4	2	4
الصناعات التحويلية (المجموع)	**883**	**1,159**	**1,584**	**2,935**	**3,169**	**3,944**

المصدر: وزارة التخطيط

جدول رقم: 32/3

صادرات قطر

(مليون دولار)

	2003	2004	2005	2006	2007	تغير 06/07	الأهمية النسبية
النفط الخام	7,520	9,702	14,122	17,840	22,553	26.4	49.6
الغاز السائل ومنتجاته	4,632	6,554	8,738	13,360	18,178	36.1	40.0
أخرى	1,431	2,694	3,261	3,883	4,750	22.3	10.4
إجمالي الصادرات	**13,582**	**18,950**	**26,122**	**35,083**	**45,480**	**29.6**	**100.0**

المصدر : وزارة التخطيط

جدول رقم: 33/3

القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الكويت

(مليون دولار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
قطاع استخراجي	18,223	15,067	14,416	18,958	25,810	41,153	55,884	59,541
نفط وغاز	18,221	15,065	14,373	18,902	25,738	41,045	55,752	59,408
معادن ومناجم	2	2	42	55	72	107	132	134
قطاع تحويلي	**2,625**	**2,230**	**2,958**	**3,675**	**4,790**	**5,748**	**5,478**	**5,425**
مواد تكرير	1,651	1,229	1,402	1,865	2,616	3,255	2,813	2,578

المصدر: البنك المركزي والجهاز المركزي للإحصاء بالكويت

جدول رقم: 34/3

صادرات الكويت

(مليون دولار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	الأهمية النسبية
إجمالي الصادرات	**16,305**	**15,328**	**20,088**	**27,481**	**43,108**	**54,246**	**%100**
النفط الخام	15,061	14,033	18,461	25,632	40,775	51,776	%95
صادرات غير نفطية	**1,240**	**1,291**	**1,623**	**1,849**	**2,333**	**2,470**	**%5**
منتجات الإتلين	623	627	613	747	1,023	1,168	%2
الأسمدة	69	49	101	134	184	211	%0
أخرى	345	401	502	512	533	466	%1
إعادة التصدير	203	214	407	456	592	624	%1

المصدر: النشرة الفصلية، مارس 2007 ووزارة التخطيط والجهاز المركزي الإحصائي و البنك الوطني الكويتي

جدول رقم: 35/3

القيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر

(مليون دولار)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	4,269	3,471	3,731	4,100	4,509	4,274
صنع النسيج و الملابس و المنتجات الجلدية	2,296	1,784	1,734	2,268	2,335	2,453
صنع الخشب ومنتجاته و الأثاث	174	112	53	192	219	118
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة و النشر	625	356	342	543	623	648
صنع الكيماويات والبتروكيماويات و الفحم و المطاط و البلاستك	2,212	1,707	1,707	2,079	2,376	4,305
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	1,840	1,300	1,271	1,698	1,799	2,608
صنع المعادن الأساسية	896	761	726	1,385	1,613	1,999
صنع المنتجات المعدنية و الآلات والمعدات	5,215	4,163	4,803	5,583	6,184	7,152
صناعات تحويلية أخرى	303	195	144	160	310	100
مجموع الصناعات التحويلية	**17,831**	**13,849**	**14,510**	**18,009**	**19,968**	**23,658**

المصدر: غرفة المعلومات بالهيئة العامة للتنمية الصناعية

جدول رقم: 36/3

القيمة المضافة للقطاع الصناعي التحويلي في المغرب

(ألف دولار)

	2006	2007	تغير 06/07	النسبة في ن.م.إ %
صناعات غذائية	2,386,801	2,548,766	6.79	30.27
صناعة المنسوجات و الجلد والأحذية	1,109,114	1,146,006	3.33	13.61
صناعات الخشب ومنتجاته	183,156	174,298	-4.84	2.07
صناعة الورق ومنتجاته	233,530	231,825	-0.73	2.75
صناعة الكيماويات وشبه الكيماويات	1,404,463	1,793,924	27.73	21.3
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	821,709	1,064,051	29.49	12.64
صناعة المعادن الأساسية	561,033	610,423	8.8	7.25
صناعات ميكانيكية وكهربائية وإلكترونية	767,919	851,487	10.88	10.11
الإجمالي	**7,468,049**	**8,421,031**	**12.76**	**100**

ن.م.إ: الناتج المحلي الإجمالي
المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

جدول رقم: 37/3

صادرات الصناعة المغربية

(ألف دولار)

القطاع	2005	2006	2007	تغير 06/07 %
صناعات غذائية	1,209,651	1,218,359	1,336,745	9.72
صناعة التبغ	1,492	1,112	925	-16.84
صناعة النسيج	309,951	317,760	327,384	3.03
صناعة الألبسة والفرائيات	1,471,585	1,521,100	1,562,774	2.74
صناعة الجلد والأحذية	144,452	152,835	159,517	4.37
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	73,930	66,694	82,722	24.03
صناعة الورق والمنتجات الورقية	82,558	84,743	93,556	10.4
صناعات النشر والطباعة والنسخ	3,353	4,682	4,495	-4
صناعات التكرير والصناعات النووية	500,879	495,328	591,486	19.41
صناعات كيماوية	1,189,927	1,319,705	1,711,412	29.68
صناعات المطاط و البلاستيك	30,528	31,930	37,135	16.3
صناعة مواد لافلزية	62,368	68,343	239,088	249.84
صناعات فلزية	120,705	139,029	183,893	32.27
صناعة المعادن	140,467	199,376	197,185	-1.1
صناعة الآلات والمعدات	22,300	31,445	36,806	17.05
صناعة معدات المكتب والمعلوميات	235	295	117	-60.36
صناعة الآلات والأجهزة اللكهربائية	762,097	1,092,806	1,414,966	29.48
صناعة آلات الراديو والتلفزيون والاتصالات	140,863	144,189	134,019	-7.05
صناعة الاجهزة الطبية والبصريات والساعات	5,163	1,921	3,718	93.58
صناعة السيارات	30,620	36,827	101,172	174.72
صناعات معدات نقل أخرى	93,008	144,254	171,863	19.14
صناعة الأثاث وصناعات اخرى	18,477	20,875	30,194	44.64
المجموع	**6,414,612**	**7,093,610**	**8,421,172**	**18.71**

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة المغربية.

جدول رقم: 38/3

الصادرات اليمنية

(مليون دولار)

	2006	2007	06/07	نسبة %
الصادرات النفطية ومشتقاتها	6,128	5,698	-7.0	90.2
الصادرات الغير النفطية	552	617	11.7	9.8
زراعة، غذاء ، انتاج حيواني	273	325	19.1	5.2
زيوت حيوانية ونباتية	8	8	-0.2	0.1
كيماويات	19	25	34.2	0.4
ماكينات ونقل	178	162	-8.5	2.6
منتجات أخرى	75	96	28.2	1.5
إجمالي الصادرات	**6,680**	**6,315**	**-5.5**	**100**

المصدر: البنك اليمني المركزي

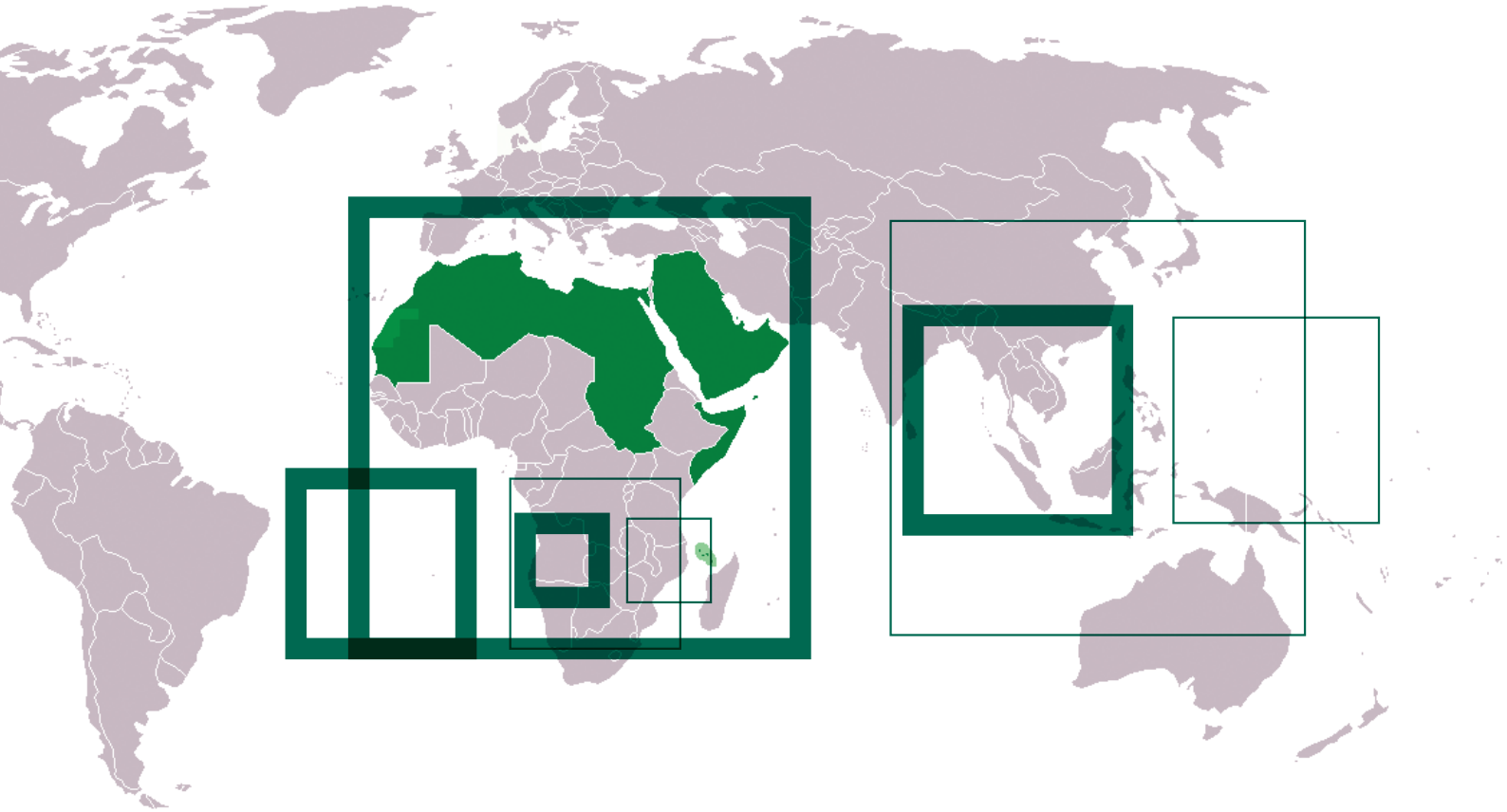

ملتقى شارع فرنسا – زنقة الخطوات – الرباط – أكدال – المغرب
ص.ب: 8019 – الأمم المتحدة 10102
الهاتف: 04/01/00 26 77 (37) (212)
الفاكس: 88 21 77 (37) (212)
البريد الإلكتروني: aidmo.arifonet.org.ma

AIDMO